

الدكتور نظير عزيز لوقا

الحقيقة في فنون الفقة المسلمين

مكتبة عرب

٢٠١٣ طبع كل منشور (طبعة)

طبعة ٢٠١٣

الدكتور نظير عزيز لوقا

الحقيقة في فنون الفقة المسلمين

مكتبة عرب

٢٠١٣ طبع كل منشور (طبعة)

طبعة ٢٠١٣

اهداء هذه المجموعة

هذه البحوث التي فقدت طبعاتها الأولى منذ ثلاثين سنة في الغالب ، وهي أعمالى قبل أن يبلغ الثلاثين من العمر :: أنشرها كما هي في هذه الطبعة . وأهديها إلى حبيب تلك الفترة الأولى من الشباب و

إلى الفى الذى كان ابن عمى بالصدفة

وصديق العقل والقلب بالاختيار :

محضنى جاً لا يمحضه إلا خلاصة الخلاصة من أهل الصفاء :

كان لحبه إيمان يحفظ عن ظهر قلب كل ما خطله قلمي من شعر ونثر .. ويدركنى به ، ويتلوه من حافظته بعد ثلاثين عاماً ، في حب نادر وإعزاز ليس له نظير .

إلى :

صباحى فهمى

الأخ الحبيب والإنسان الذى لا يغوض صفاوه وجهه وولاؤه :

تحية إليه في دار البقاء

نظمى

مصر الجديدة

١٩٨٢

الله :

في نظر الناس ، وكما أراه

مقدمة جديدة لكتاب قديم

طبع هذا الكتاب في مائة نسخة لم تطرح للبيع في مارس سنة ١٩٣٧ ، بمدينة دمنهور . ولم يكن ابن الثامنة عشرة - مؤلف هذا الكتاب - إلا في شديد الاهتمام بسر هذا الكون . ولكنه في اهتمامه هذا لا يعتمد إلا على فكره المستقل ، في جسارة ليس لها حد . ولم يكن قد أشتبأ من متون الفلسفة أو تاريخها . فهو بحق جهد مستقل من جميع الوجوه . ولست بهذا أطريه ، فما أحسب اليوم أن الافتقار إلى الاطلاع مزية . ولكنني أفترر الواقع . وأحسب على كل حال أن الاستقلال الفكري في مثل حالة أين ، فلا ينخدع منه التأثر برأي هذا أو ذاك - وإن كانت الحافظة على الاستقلال مع الاطلاع - أو على رغمه - أصعب .

وأحسب أن مشكلة الوجود كانت تلح على هذا الفتى - وقد سلطت ثلاثة سنين في دراسة الحقوق - فلم يستطع إرجاعها حتى يتعرف إلى آراء سابقين من أكتووا بنارها أو أدلوها فيها بدلائهم ، فانبرى لها في جسارة تلك السن الغضة . وهكذا بدأت فيلسوفاً ثم صارت دارس فلسفه .

ومع هذا : فذلك المنحى بمثابة البذرة التي انبع منها اتجاهي العقلي بجميع وجوهه وأطواره ، إلى أن أصبح « الفلسفة التعبيرية » كما نشرها مئذن سنوات . وكانت لتلك المدة من العمر أبغض الشهرة وأراها قيمة سوقية مبتدلة . - وما زال هذا رأيها - فكانت منذ الخامسة عشرة أنشر المقالات في الصحف الكبرى بتواقيع رمزي : « حكمت كاملاً آدم » و « حكمت (رمز للحكمة) وهو من أسماء الذكور والإإناث مثل ثروت وعصمت - وكامل (رمز للكمال) وآدم (رمز للبشرية بعامة) إيماء إلى أن مطلب الحكم رأس القيم والفضائل عندي ، وأن الكمال مثل الأعلى ، وأن الإنسانية بغير سلود أو قيود هي منتهاي .

ن . ل .

إلى الحقيقة الكبرى التي تنظم كل حقائق الكون ...
إلى الروح الذي يصدر عنه كل شيء ...
إلى الوجود الذي في طبيعته كل وجود موجود ...
إلى «الكل» الذي فيه كل شيء، وهو في كل شيء، ومنه كل شيء.
إلى الانتهاء المطلقة ...
إلى الله معنى الوجود ...

أهدى هذا الكتاب :

فهو منه ، وإليه ...

حكمت كامل آدم

دمهور

مارس ١٩٣٧

كلمة تقديم

مقدمة جادة إلى قارئ جاد

لأنني لم أكتب هذا الكتاب لكل من تعلم المطالعة ورسم حروف الهجاء؛ فأننا قد كتبته قبل كل شيء لذاته ، لأنني أحب الأشياء وأقوم بالأعمال لذاتها ، لا جريأة وراء مغمٍ يأتى من ورائها — فإذا كان لابد لهذا الكتاب من عين تطلع على سطوره ومن فكر ينفذ إلى ما وراء كلماته : فليكن فكراً صاحبه يقرأ للقراءة ويفكر لأن التفكير في طبيعته ، وهو يفكر بعقله لا يقلبه ، ولست أعني بهذا أن يستغنى بالتفكير عن الشعور، ولكنني أعني به أن يفكر فيتأثر لا أن يتأثر فيفكر ! .. وشتان بين هذا وذاك ! فال الأول من الأخلاص الدين لا يفكرون — غالباً — إلا كما يعتقدون ، وهم لا يعتقدون إلا بما يتوارثون أو يحسون ، وهم لا يتوارثون ولا يحسون إلا بالصالح المادية الذاتية وبالآهوء وتزوات النفس ، وبقشور الحياة وظواهرها — أما الثاني فهو إن لم يكن عالماً فهو الأصل في العالم ، وهو إن لم يكن فيلسوفاً فهو الأصل في الفيلسوف ، وهو إن لم يكن لهاً فهو إنسان يفكر ...

هذا الكتاب نتاج عقل وقلب تآزرًا في التطرق إلى الجوهر والتوغُّل في أسرار الحياة ومحاولة معرفة «حقيقة» الوجود ، وهو بعد هذا وذاك ليس نتيجة تفكير وشعور بنها على أساس من معتقدات وآراء أيّاً كانت... فأننا فيها أعتقد قد تجردت من كل المعتقدات المتعصبة، ومن كل رأي أولى أو فرض يوصف بأنه بدائي ، وعلى هذا الأساس بدأت أفكـر ، أتلدرج من الشك إلى اليقين ، ينير لي الطريق روح مشوق إلى المعرفة ، وأعتمد في بحثي على عقل نزيه قدر الطاقة ، ويساعدني في كل هذا ضمير نفسي وشعورى لا يرضى بالحق بديلاً ، حتى إذا ما وصلت إلى شيء تطمئن إليه

نفسى ويستريح إلية عقلى ويقرنى عليه ضميرى : صورته كما عرفته ، غير مبال أكانت هذه الصورة تطابق أحدي المعتقدات ، أو هي لطابقها جمياً أو هي تخالفها جمياً ، فان كانت هناك مطابقة ، كان بها وأنا لم أقصد إليها ، وإن لم تكن هناك مطابقة ، فاما اقتنعت بخطئه وإلا بقيت عند رأيي غير مبال بعد ذلك شيئاً !

فمن شاء أن يتجرد مثلى عن كل شيء إلا صوت العقل المجرد والفكر المحرر ، فليقرأ هذا الكتاب دون حرج ولا إحراج ... أما من لم يشأ أن يقرأ إلا قطعاً للوقت أو ترويجه للنفس أو الاطلاع على ما يروقه ويوافق هواه فقط ، لأن له اعتقاداً خاصاً يتمسك به دون نظر إلى ما هو أعظم من ذلك وأجل ، وهو الحقيقة المجردة — من شاء هذا فليقرأ غير هذا الكتاب مما يكتب للمهاترات الخزبية ، سياسية كانت أو عقلية ! أو فليتسلل بمطالعة كتب المجان والبطالين ، فهى أولى به وأجدى عليه ! وليرك هذا الكتاب وشأنه فهو كتاب فكر لا كتاب فراغ ، وكتاب حق وحقيقة لا كتاب تسليمة ومجون !

هذا هو الكتاب وهؤلاء هم قرأوه ، أما غايتها ونصيبه من تحقيقها ، فأرجو أن يكون له نصيب من إرضاء الحقيقة الكبرى بالتعريف بها والأخذ عنها ، كما كان له نصيب في القصد إليها والسعى إلى إدراكها .

مارس سنة ١٩٣٧

الله في نظر الناس

(بلسان الحال لا بلسان المقال)

الالوهة وفهم الحياة

ليست في هذا العالم دنيا واحدة ، بل هو مكان تعيش فيه دنيا (جمع دنيا) لا تعد ولا تحصى ، فكل نفس تبرز إلى الوجود تبرز معها وفيها دنيا خاصة بها ، وهي في تفصيلها أو في مجموعها تختلف عن كل دنيا أخرى لكل نفس سواها ، فكيفما يصور الإنسان الحياة ويفهمها ، يصور ويبتدع لنفسه في هذا العالم دنيا تلائم فهمه لهذا للحياة ، وهو يعيش فيها ولها ، بل ويفرض أن العالم أجمع عاش فيها ، وهي لا وجود لها إلا في نفسه التي تعيش فيها ! .. فحسبما يفهم الإنسان الحياة ، فهو يفهم العلم والدين والخير والشر ، وكل ما في الأرض وما في السماء ! ..

فهذا الذي يعشى مشية الطاعوس مختالا ، يرمي الناس بنظرات الاستعلاء ولا يتحرك إلا بقدر ، ولا يعيش إلا في « دنيا » تناسبه من الأبهة والفحامه ، يظن أن الحياة لا تكون إلا على هذا التوالي ، وأن أقدار الناس إنما تقاس بما هم عليه من هذه المظاهر : فالمملوك لا يكون ملكاً إلا بالثاج والمحجوب وموشى الثياب ، وإلا إذا تبخرت بين ألواف الجنود والعبيد الذين يتمسحون بالأعتاب ... والنعيم عنده أن يسكن القصور المشيدة ويأكل في صناف الذهب ويستخدم الخدم والخدم ، وما إلى ذلك من دلائل (الوجاهة) والفحامه — وهو لا شك في تفكيره في الله ، يفكر في إله لدنياه التي خلقها نفسه وعاشت فيها ، يكون ولا شك في تفكيره هذا متمنياً مع نظرته إلى الحياة وفهمه لها ..

فالناس وإن كان عالمهم واحداً ، إلا أن في كل نفس من نفوسهم عالماً كاماً ، وفي كل عالم من تلك العوالم الكثيرة إله ..

فإنسان حسباً يفهم الحياة يفهم الناس ويفهم العلم والدين :: ويفهم الله : لأنه لا وجود لكل ذلك « في نفسه » إلا بالصورة التي ترسّها تلك النفس وتكيفها ...

فلا شك إذن أن فكرة الله والألوهية تختلف في نفوس الناس ما دامت الدنيا تختلف في تفاصيلها ...

ويمثل تدرج الإنسانية في فهم الحياة بصفة عامة ، تدرجت فكرة الله والألوهية حتى وصلت إلى الصورة المتفقة في الخطوط والزوايا ، وإن هي اختلفت - حسب النفوس - في الأضواء والظلال ::

الالوهة والجهول

لقد كان الانسان في الفترة الأولى من حلوه بهذا الكوكب ، يجهل الحياة والأرض وكل ما يتصل بها جهلاً تاماً ، أى أنه كان جاهلاً بكل ما في النفس (النحام) وما في الطبيعة العذراء .

ولا مرية في أن تلك الفترة الغريبة الموحشة من حياة الإنسان قد جعلته يفهم الحياة فيما يتناسب مع ما يحيط به وأن يكون لديه من الفهم للأشياء ما يطابق ذلك الفهم للحياة ، وهو لا شك فهم يقرب من فهم طفل ترك وحده فجأة في تيه مظلم كثير المجاهيل ، بل كلّه مجهول ، ولا مصباح معه ولا دليل ...

وهو بدون ريب إذا رسم صورة للألوهه والآلهه — إنما رسماًها يكون نتاجاً لذلك الفهم الخاص الغريب غير الصحيح — فذلك الإنسان الأول كان يجهل كل شيء ، وهو لذلك كان يخشي كل شيء ، لأن في طبيعة الإنسان أن يخشي ما يجهل ، والانسان حينما يخشي شيئاً يتملقه ، لأنه يحس فيه قوة غالبة على قوته ، وسيطرة لا يعرف لها مدى ولا حدا ، ولذلك فقد عبد الإنسان الأول إلهًا للغاب ، وإلهًا للسحاب ، وإلهًا للباب ، وإلهًا للسهل ، وإلهًا للجبال والمضارب ، وعلى الجملة فقد كان لديه كل مجهول إله ، وكل الدنيا في نظره كانت مجاهيل وأسراراً لا يدرى لها كثراً ...

ولكن شئون الحياة ما لبثت أن دفعت بالانسان رويداً رويداً ، بعد طول الإحجام والتrepid إلى الولوج في قدس أقدس هذه الآلهه ، وما هي إلا هنئة أو زهاءها من عمر الإنسانية حتى كان الانسان يركب البحر الذي كان يبعده بالأمس القريب — وهكذا فعل الانسان بكل الآلهه الأخرى فقضى على كل مجاهيل الحياة المادية التي كانت تحوطه ، وتفرغ لنفسه يعرفها ، والمعرفة معرفة النفس كما يقول سocrates ...

المجهول الآخر

إنك لتجد الناس ، وهم جميعاً يعلمون دون ريب أن سيوافهم الموت يوماً من الأيام ، يضحكون ويحزون في كثير من الأوقات مع علمهم بأن الموت في أعقابهم ، فقد يدهمهم وهم في ذروة أفرادهم أو وهم على قارعة الطريق ، ومع ذلك – أو لذلك – فهم يخاطرون بحياتهم كل خطأ ، ولكن الناس مع عدم خوفهم هذا – على الإجمال من الموت الذي يعلمون عن يقين أنه موافهم في وقت من الأوقات وإن طال الأمد ، تجدهم فزعين قلقين إذا توقعوا مصيبة تأتهم ، أو انتظروا أمرآمن الأمور يحتمل وقوعه كما يحتمل عدم وقوعه . . . ذلك لأن ما يعلم أمره محدود لا يخشى خطره كما يخشى المجهول على تفاهته ، لأنه غير معروف وغير محدود .

وكل ما لا يعلم الإنسان فهو غريب ، والغريب ومنه غيب المستقبل ، هو الذي لم يصل الإنسان إلى علمه : أو إن شئت فقل ما ليس من «طبيعة» الإنسان أن يعلمه :

فانت إذا وضعت أمامك صندوقاً مكتوباً ، رأيت وجهه الأمامي وقد ترى أحد وجهه الأخرى أو اثنين أو ثلاثة منها على أكثر التقدير ، ولكنك لن تستطيع رؤيتها جميعاً دون استعانة بالمرأة أو ما إليها لأنه ليس من (طبيعة) بصرك أن يبصرها جميعاً ، فهو لا يقوى على احتراق المادة غير الشفافة ولا على الإحاطة بها في غير الخط المستقيم ، فلو كان لعينيك شعاع بصرى ينطلق في خطوط منحنية بدل الخط المستقيم ، لكان في استطاعة عينك أن تبصر من جميع الجهات : من الأمام ومن الخلف ومن الجانبين .

هذا مثال يدل على أن لكل شيء « طبيعة » لا ينبع عنها ولا يمكنه أن يتخطى حدودها المرسومة ، فالإنسان في طبيعته أن يرى الماضي والحاضر ، ولكن ليس في طبيعته أن يرى الغيب أو المستقبل ولو للحظة واحدة ، فلو أن الزمن كان مثله كمثل الصندوق ، لكان وجهه الأمامي هو الحاضر ، وما ترى من وجهه الأخرى هو الماضي ، وما لا تستطيع رؤيته منها هو المستقبل المجهول ، فالجهول الذي ليس في طبيعة الإنسان أن يدركه قبل وقوعه هو غريب المستقبل ، وهو الذي بقي على الإنسان أن يعرفه ، وهو يجده في الوصول إليه ، لأنه لا يضنه ولا يقلقه مثلاً يجهل ، حتى ولو كان ذلك الجهل خيراً ولم يكن خطراً داهماً ولا شرعاً مستطيراً . . .

على أن الإنسان في فطرته الأولى ، أو حتى إلى يومنا هذا ، إن كان يجهل تلك النظرية التي تقول أنه ليس في طبيعة عقله أن يدرك المستقبل ، كما أنه ليس في طبيعة نظره أن يتجه في غير الخط المستقيم ، فإنه منذ البداية كان يتشفى إلى معرفة المجهول .

هذا المستقبل المجهول الذي يسميه الناس غياباً ، إن كانوا يعلمون أو لا يعلمون أنهم لا يستطيعون إدراكه ، فهم رغم محاولتهم كشف النقاب عنه لا شك يعتقدون أن كائناً أعظم منهم ، أو يخالفهم على الأقل ، يعلم ما لا يعلمون فهو صاحب هذا الغيب المجهول : لأنهم إن كانوا قد عرفوا أن إله الغاب لا وجود له ، وأن آلة السحاب هي الريح ، بعد أن عرفوا مجاهيل الغاب والسحاب ، فإنهم ما زالوا إلى اليوم يؤثرون الغيب والمستقبل ، أو هم يجعلون للغيب والمستقبل إلهاً ، لأنهم لا يستطيعون معرفة الغيب والمستقبل . فللمستقبل لديهم إله لأن لكل مجهول لديهم إله ، كما كان للبحر المجهول بالأمس إله ، وصاحب الغيب لديهم هو الله . . . فالآلة جميعاً قد ديس حماها ، وكشف النقاب عن أستارها ، فهجرت تلك الآلة عروشها التي

كانت تختلها في الأذهان النفوس ، إن لم يكن في الواقع المحسوس ، إلى غير رجعة . . . ولكن ذلك الغيب المجهول الذي لم يعرف سره ظل إلى اليوم كما كان طلسمًا لا يعرف كنهه ، وما زال عرشه ثابتاً في النفوس والسرائر وما زال إلهه هو الإله المطلق المهيمن على تلك النفوس والسرائر لا تنازعه ملكه آلهة أخرى ، ولا تقوى على انتزاعه عن عرشه نفس لا تعرف سره . . . فهو إله الوحيد الباقي الذي لم يدرك سره الإنسان و لذلك فهو يخشاه ويعبد ، لأنه يجهله !

فالله هو صاحب الغيب المجهول ، وكل ما نقص عن إدراكه ومعرفته طبائع الناس فهو يجهل فوق طاقة مداركهم ، وهو يدخل في حساب الله الذي هو السر المجهول الذي لا يدرك ، وهو لذلك إله الذي يعبد ويرهب جانبه . . . أما الآلهة الأخرى التي لم تعد سراً دفيناً ، فهي قد تجردت من ألوهتها ودخلت في عداد الأشباح التي لا تمر بالنفس إلا كما تمر الذكريات التي عني عليها النسيان ، من بقايا الاعتقادات القديمة المهجورة ، أما الآلهة الباقي فكل ما هو أكبر منها وأعظم وأعلى من مستوى طبيعتنا المحدودة ، فهو حماه الذي لا يمكن أن يستباح ! . .

ولذلك فإن الإنسان يقول أن المجهول من غيب المستقبل وغير المستقبل هو من علم الله ...

لما هو فوق طبيعتنا وأكبر منها هو الله ، أما ما في وسعها فذلك هو الإنسان . . .

فالإنسان كالعهد به دائمًا يؤله المجهول ، والمجهول الباقي والأخير هو آلهه الذي لا يمكن أن يدركه ، فهو يخضع له لذلك ويعبد ، لأن الإنسان ما زال هو الإنسان : يجهل فيعبد ، ويعرف فيكفر ! . .

على أنه ليس في وسع الإنسان أن يكفر بـ (الله) لأن الآلهة الأولى وإن في مقلوب طبيعته أن يعرف مجھولها ، أما الله فليس في مقلوب طبيعته أن تصل إلى حقيقته ، فما تستعصي معرفته على طبيعته هو جمی الله الذى لا يستباح ، فليس في طاقته أن يستبيحه لأنه ليس في طاقته أن يتخطى حلود طبيعته .

ذلك هو المجهول الآخر ، والذى سيظل مجهولا حتى يصرى الإنسان غير الإنسان ، وذلك أمر ليس في الحسبان . . .

ال فعل والفاعل

لقد دخل في روع الناس أن لكل فعل في هذا العالم فاعلاً ، والحقيقة أن هذا الأمر في طبيعة محتويات هذا العالم الذي نعيش فيه – فالإنسان قد خرج إليه فصار ينقل الحصاة مثلاً من مكان إلى آخر فتنقل ، ويجد لها لا تغير مكانها إلا إذا تولى هو نقلها منه ، فهو يستدل من ذلك على أنه لابد للفعل من فاعل .

فلو أنه كان في طبيعة محتويات هذا العالم أن يصدر الفعل عن نفسه ، أى أن الحصاة تنتقل بذاتها ، فلا يلزم في هذه الحال أن يكون لكل فعل فاعل .

رأى الإنسان كل فعل في هذا العالم له فاعل ، ورأى أنه في مكتبه أن يعرف بعد جهد قل أو كثر – على العموم – فاعل كل فعل ، إلا أنه وإن كان قد استدل – جرياً على القاعدة التي استنبطها هو – على أن العالم ككل شيء فيه فعل لا بد له من فاعل ، لأنه ما من شيء في العالم إلا وهو فعل فاعل ، فلابد أن يكون العالم جملة فعل فاعل كذلك ، فالإنسان مع ذلك لم يستطع إلى الآن أن يعرف ذلك الفاعل الذي صنع العالم ، ولو أنه يعتقد في وجوده . . .

فالإنسان يستدل هنا بوجود ما يتحرك على وجود المرك ، ولا يستدل بوجود المرك على الذي يتحرك ، لأنه هو لا يتحرك إلا بحرك . . . وليس بمعقول في رأيه أن يكون هناك من لا يخضع لقانون يخضع له هو !

فإذا كان هناك خطأ في القياس والتفكير ، فهو – على الأقل – الخطأ في الاعتقاد بأن العالم مجموعة ووحدة طبيعته وحكمه كحكم أجزاءه ومحتوياته ، ولنضرب لذلك مثلاً فنقول : إن العين تستطيع أن تدبرها

إلى أعلى وإلى أسفل ، ومن الأمام إلى الجانين ، ولكنك لن تستطيع أن تديرها إلى الخلف ، والعين جزء من أجزاء الجسم وهي أحد محتوياته ، ولكن الجسم كله مجموعة ووحدة ، بما فيه العين وغير العين ، يستطيع الدوران في جميع الجهات على الإطلاق وعلى السواء . . .

إذن ، فليس معنى أن محتويات العالم الصغيرة من أفعال وأعمال تجرى على قاعدة ثابتة وهي أنها لابد أن تكون فعل فاعل ، يمانع العالم من أن لا يخضع لهذه القاعدة لأن (طبيعته) قد تساعده باعتباره « كلاماً » على ما لا يتيح لمحات محتوياته باعتبارها « أجزاء » .

على أن مشاهدات الإنسان جعلت عقله يتوجه اتجاهًا خاصاً وجعلته يفهم الحياة على قاعدة ثابتة فهما معينا ، وهذه القاعدة هي أنه لابد لكل شيء أن يكون فعل فاعل ، فالعالم بناء على هذه النظرية فعل فاعل ، وهو برى الفعل الذي هو العالم ، ولكنه ينظر ليرى الفاعل فاذا به لا يراه ولا يعرفه ، وإن كان ذلك لا يمنعه من الاعتقاد في وجوده .

ففاعل العالم إذن مجهول .

وهذه الفكرة مضافة إلى فكرة المستقبل والجهول عامة تكون صورة الله والألوهية في نفوس الناس .

فاعمل هذا الكون ، المجهول ، لابد أن يكون صاحب المجهول ، لأنه بطبيعة أنه فاعل لهذا العالم ، فعنده - علم ما يجهل .

وهذا الفاعل يمتاز على فعله بأنه غير محتاج إلى فاعل ، وبأنه يعرف ما لا يعرف - فهو غير محتاج إلى فاعل لأنه لا ينقصه شيء ، فكل ما ينقص الفعل (العالم) وما يجهله ، هو صاحبه ، فهو كامل . ومadam كاملاً فليس هناك أكل منه يمكن أن يمتاز عنه بخلقه .

فاعمل العالم وصاحب مجهوله - ضرورة - الكامل غير المحتاج لفاعل ، هو : الله .

فأله مجهول العالم وصاحب مجهوله .
ومكداً يذكر الناس في الله ! . .

الله كما أرأه

خطأً وخطأً وصواب

هناك خطأً محسن ، وهناك صواب محسن ، في عالم الأرقام والأجسام ، كما أنه هناك أيضا خطأان قد يتساويان في هذه الصفة على وجه الإجمال ، ولكنهما يتغاوتان فيها من حيث التفصيل ، فانت حين تسأل : (١٠ + ٢) $\times ٧$ تساوى كم ؟ فيحييك مجيب أن : $١٠ + ٢ = ١٢ = ٧ \times ١٢$ ، فجوابه هذا صواب محسن لأنه لم يخطئ في أى خطوة من خطوات الحل كما لم يخطئ الجواب ، ويحييك مجيبان آخران ، أحدهما بقوله : بل $١٠ + ٢ = ٧ \times ١١$ فهو خطأ ، والآخر بقوله : $١٠ + ٢ = ١١ = ٧ \times ١١$ فهو خطأ أيضا ، ولكن الخطأ الأول يفضل الخطأ الثاني وإن هنا تساويان في صفة الخطأ ، لأن الأول أصاب في الضرب وهو إحدى خطوات الحل ، وإن هو أخطأ في الجمع ، والثاني أخطأ خطأ محسنا لأنه أخطأ في الخطوتين جميعاً كما أخطأ الجواب .

إذا في عالم الأرقام والأجسام ، أما في عالم الفكر فليس هناك خطأ محسن ولا صواب محسن ، ولكن هناك خطأ يحتمل الصواب وصواب يحتمل الخطأ :

فليس في هذا العالم على التحقيق شيء يصح أن يوصف بصفة مطلقة أبداً ، لأنه ليس في هذا العالم المادي من شيء مطلق ، فكل شيء فيه نسبي ، فهذا الشيء صواب إذا كانت كل الاحتمالات المعقولة أو معظمها على الأقل في جانبه ، ولكن شيئاً لا تستطيع طبيعتنا إدراكه قد يحول ذلك الصواب عن إطلاقه ويجعله خطأ أو صواباً ، فما دام الأمر مرتبطاً بالأرض فهو تابع لها ، ولن نخرج للصفة على الموصوف ، وإنما هي تتبعه وتطابقه ، والأرض ليست مطلقة ، فكل أرضي غير مطلق كذلك . . . فقصاري

ما يوصف به أمر بالصواب ، وقصاري ما يوصف به أمر بالخطأ ، أن الأغلب فيه الصواب أو أن الأغلب فيه الخطأ ، دون جزم ولا إطلاق .
ونحن الآن في بحثنا هذا عن الفكرة الصواب عن الله والألوهه ، إنما ثبتت تلك الفكرة على أنها صواب يتحمل الخطأ ، كما ثبتتنا فكرة الناس في الفصول السابقة على أنها خطأ يتحمل الصواب :

على أننا ونحن نعمت فكرتنا بأنها صواب يتحمل الخطأ ، لا ندعوا لها ولا نعلن عنها ، كما يعلن عن البضائع وكما ترجي الآراء السياسية في كثير من التهريج والتهويش ، بل ثبت اعتقادنا فيها كما وجدناها ، وما يشجعنا على أن نصفها هذا الوصف ، أننا نعتقد أننا كنا بعيدين عن الأهواء والتحزب في بحثنا هذا عنها غير متغير إلا وجه الحق ، فإن ثبت أن فكرتنا هي الأخرى خطأ يتحمل الصواب ، فإننا تكون أول من يرجو لفكرتنا هذه أعدل البار ، ونكون أيضا أول من يرجو أن يصل الناس إلى فكرة أخرى تكون صوابا يتحمل الخطأ ، ونكون كذلك أول الداعين والمناصرين لها ، ما دامت هي الحقيقة ، أو ما دامت قريبة منها أو آخنة عنها .

ويجب أن نبه أيضا إلى أننا مع كل التحوطات لا نستطيع إلا أن نصف فكرتنا التي سترضها بأنها - مهما صحت - فإنها كنظريه دوران الأرض حول الشمس ، مهما بلغ من قوة القرائن ومن اتفاقها على صحتها فإنها لا يمكن أن تكون صحيحة صحة ثابتة مؤكد ، لأننا لا نستطيع أن نبصر الأرض وهي تدور حول الشمس ...

فمهما أجمعت الدلائل والأسانيد واتفقت - لو أنها أجمعت واتفقت على أن هذه الفكرة هي الصواب ، فإنه ليس من الممكن إثبات ذلك قطعا بوجه لا يتيسر معه الشك :

وهذا على الأقل إنصاف للفكرة ولل الحق ، وإن كان البعض قد يظن أنه اعتذار أو شعور بالضعف والهزيمة ، إلا أن رغبتنا في إثبات ما نعتقده حقا تغلب على رغبتنا في الترفع عن الشهادات .

المطلق والمحدود

أنت حين تلفظ كلمة ، وخاصة إذا كانت الكلمة تدل على شعور أو تفكير ، ولتكن الكلمة « حزن » ، فهذه الكلمة لفظ محدود ، حدوه الحاء والزاي والنون ، ولكن ليس للحزن في ذاته — الذي هو معنى اللفظ — حدود كذلك الحدود في النفس . فأنت لا تستطيع أن تحدد الحزن بالسمعة ، فقد يكون الحزن أكبر من السماعة ، وليست بمستطاع كذلك أن تحده بالألم ، فالحزن قد يصل بالإنسان إلى درجة من اليأس لا يشعر عندها بلذة ولا ألم .

وأنت كذلك لا تستطيع أن تحدد الفرح بالبسمة الشائعة ولا بما هو إلى ذلك من علام السرور المعروفة أو المتعارف عليها بين الناس : ففلان هذا يتسم وهو فرحة ، وفلان ذلك يتسم أيضا وهو فرحة كذلك ، ولكنك لا تستطيع أن تحدد مقدار فرح فلان هذا بالنسبة إلى فرح زميله : لأن للجسم المادي حدوه مرسومة ، واللظف جسم مادي ، أما الفكرة المطلقة ، والمعنى فكرة مطلقة ، فلا حلوود لها لأنها لا جسم لها ولا مادة .

فالتاج يرمي إلى الملكية ، ولكن التاج وهو الرمز المادي محدود معروف الحدود ، أما الملكية وهي المعنى أو الفكرة التي يرمي لها التاج ، فهي غير محدودة ومن ثم فهي غير معروفة الحدود .

فنحن إذا كنا سنعمد في هذه الفصول إلى تصوير فكرة الله والألوهية ، فإنما نحن نستعمل الجسم المخلود أو الطبيعة المخلودة المعلومة المخلود (وهي الطبيعة البشرية) في التعريف بالفكرة المطلقة أو الطبيعة المطلقة التي ليست لها حلوود .

فلن كان هذا وجها للخطأ ، فهو خطأ لا بد منه لأنه لا معيدي عنه ،

ففنحن لا نستطيع أن نقيس شيئاً غير طبيعتنا ، ولكن ما دمنا لا نجد مفراً من استعمال هذا الخطأ الذي ليس في استطاعتنا أن نجد أقرب إلى الصواب منه ، فهو في هذه الحالة أشبه بالصواب الذي يحتمل الخطأ منه بالخطأ الذي يحتمل الصواب ... وما دمنا لا نستطيع غير ذلك ، فقصاري ما نستطيع ، وقصاري ما نطالب به ، هو أن نستعمل تلك المقاييس - التي هي أصح الموجود لدينا وإن لم تكن صحيحة صحة مطلقة - استعملاً صحيحاً منطبقاً معقولاً ٢ ٢ ٢

فإذا جاء عملنا هذا غير صحيح لهذا السبب صحة مطلقة ، ولكنه جاء أصح ما يستطيع ، كان ذلك كل رجائنا ، ففنحن لا نطالب بما لا يستطيع ، ولا نقطع فيما وراء الإمكان ...

العالم والمادة وال فكرة

إنك حينما تريدين أن تبين ما تفكرين فيه أو ما تشعر به لا تستطيع ذلك — على أكمل ما في طاقتوك من وجوه البيان والإفصاح — إلا عن طريق اللفظ كتابة كان أو كلاما .

فال فكرة التي تفكرين فيها غير محددة وأن توصلها إلى غيرك ، فتجد نفسك غير مستطيع ذلك إلا بصورة ناقصة : لأن اللفظ محدود والمحدود لا يقوم مقام غير المحدود على وجه كامل غير منقوص ... ولكن ليس في الإمكان أن توصل تلك الفكرة غير المحدودة بوسيلة أكمل من هذه الوسيلة المحدودة لأنك تستعمل الجسم في التعبير عما لا جسم له .

ولكن ليس معنى ذلك أن كل لفظ يدل على الفكرة كأى لفظ سواه ، فالناس يتفاوتون في القدرة على جعل ألفاظهم الكلامية أو الكتابية تدل أدق دلالة ممكنة على أفكارهم وإحساساتهم ، وهذه القدرة على التعبير باللغة ، أو بالرسم أو بالإشارة أو بالنغم أو ما إلى ذلك ، هي الفن الجميل ، ويتفاوت أهل الفن في تلك القدرة تكون قيمتهم من فهم ..

فتحن في هذا البحث إنما نحاول أن نستعمل اللفظ المحدود في التعريف بالفكرة المطلقة .

والإنسان الحي ليس جسما فحسب ، لأن الإنسان الميت له جسم الإنسان الحي ، ولكن الإنسان الحي « حياة وجسم » والحياة معنى مجرد وفكرة مطلقة غير محدودة ، ولكن المعنى المجرد تلبس المادة المحدودة فصار المزيج منها إنسانا ... يحاول المعنى (الحياة) أن يكون ظاهر وأدلة

وأطلق حرية ، ولكن المادة (الجسم) يركبها وطبيعتها المقيدة المحدودة تمنعه من أن يبلغ مداه من حريتها الطبيعية وطلاقته الأصلية .

فكان أن الألفاظ تتفاوت في التعبير عن المعنى . . . فكذلك الأجسام وأجزاؤها تتفاوت في التعبير عنها ، فالعين مثلاً أدلّ أعضاء الجسم على المعنى النفسي ، والشعر أقلها ، أو هو من أقلها دلالة على ذلك .

والإنسان أو الحيوان، هناك ما يدل منه على المعنى النفسي أو الشعوري، وما لا يدل على شيء من ذلك .

فالحياة ليست إلا معنى تقمص الأجساد كطريقة للتعبير عنه : وهذه الأجساد درجات من حيث الحرية والإطلاق . . . فكلما كان الجسد أدل على فكرته ومعناه ، كان في ذلك إطلاق لتلك الفكرة وتجريد لتلك المعنى .

فلا شك أن الحياة ، التي هي الفكرة المطلقة أو المعنى المجرد الذي يسكن أجسام الأحياء : واحدة لا تتغير ، ولكنها ليست واحدة حيث الظهور والبروز ، لأن الأجسام ليست واحدة في القدرة على إظهارها والتغيير عنها .

ومهما كان الجسم المادي قادرا على إظهار معنى الحياة (الذى هو الروح) فهو على كل حال جسم محدود ، لا يسر للروح حريتها الطبيعية فيها ولا إطلاقها اللامنهى الذي هو هي ، ولأن ذلك الجسم محدود ، فإذا ظهره للروح (معنى الحياة) محدود أيضا ، فهو إذن يظهرها بطريقة ناقصة غير كاملة مع أنه كامل ، ومن النتائج في هذا الإظهار لها أو التعبير عنها يتأتى النقص في الأحياء ويتأتى الشر منهم : ومن هذا النقص الموت ، ولكن إطلاق فكرة الحياة أو الروح لا يجعلها عرضة للموت أو الفناء ، ولكن الجسد وهو مادة محدودة : عرضة للفناء والعطاب ، ومنه نقص القدرة في طبيعة الجسم المحدود ولكنه ليس في طبيعة المعنى المجرد أو الفكرة المطلقة : فالعين جسم محدود ، وهي لذلك ذات قدرة محدودة ، فهي لا تبصر إلا في

الخط المستقيم وإلى مسافة محدودة ، أما فكرة الحياة (أو معنى الحياة) وهي الروح فهي ليست بالجسم المحدود ، ومن ثم فهي ليس من طبيعتها أن تكون ناقصة القدرة .

فالروح كامل لأن المعنى الخبر المطلق اللامهائي للحياة ، والجسم — أيا كان — هو المادة المعتبرة عن ذلك المعنى ، وهو ناقص لأنه محدود له بداية وله نهاية ، ولقدرته بداية ونهاية كذلك ، وإن كانت الأجسام ليست سواسية في ذلك النقص ولا في تلك الحدود .

الكمال والنقص

لكل شيء طبيعة ، وطبيعة الجسم المقيد المحدود مقيدة محدودة ،
وطبيعة المعنى المجرد أو الفكرة المطلقة الحرة الالهائية مجردة مطلقة حرة
لانهائية .

إذا كان القيد عكس الإطلاق ، وإذا كانت الالهائية المجردة عكس
التحديد ، وكان الكمال عكس النقص ، كان الكمال هو الإطلاق المجرد
الالهائي الذي لاحد له ... وكان النقص كل ما ليس بـاللهـائي ، وكل ما هو
غير مجرد عن المادة ، فيكون له حيز معين وكيان محدود ...

وليس هناك من جسم – فالجسم أيـاـ كان له حد وله حيز وكـيـان مـادـي
– يستطـيع إـاظـهـارـ الفـكـرـةـ المـطـلـقـةـ أوـ المعـنـىـ المـجـرـدـ للـحـيـاةـ (ـالـرـوـحـ)ـ فـيـ كـامـلـاـ
المـطـلـقـ الـالـهـائـيـ .

فـإـذـنـ :

كـلـ ماـ هـوـ كـامـلـ كـمـاـلاـ مـطـلـقاـ لـانـهـائـياـ لـاـ نـقـصـ فـيـهـ وـلـاـ حدـ لهـ لـاـ يـكـونـ
لـهـ كـيـانـ مـادـيـ وـلـاـ حـيـزـ مـعـنـ مـحـدـودـ .

الروح

إن المعنى المجرد للحياة ، الذي هو الروح ، لا نهائى . فهو إذن لا بداية له ولا نهاية كما أنه وحدة لا تقبل التجزئة .

فاللامنهائية واحدة غير متعددة ، لأنها تuala كل شيء بطبعتها ، وتنظم كل شيء ، فليس لشيء وجود عددها .

واللامنهائية إن كانت تصدر عنها معان بطبعتها ، فليس معنى ذلك أنها تتجزأ : فالشمس مثلاً ينبعث منها الشعاع كذا ينبعث منها النور والحرارة ، وليس معنى ذلك أنها متعددة أو متجزة ، ولكن معناه أنها واحدة لها غير صفة واحدة .

فذلك المعنى المجرد اللامنهائي ينظم كل المعان ، فهي فيه وهو فيها وعنها ، فالشمس في الشعاع ، والشعاع في الشمس ، ومن الشمس .

ذلك المعنى المجرد حقيقة ، بل هو لا حقيقة سواه بحكم لا نهائته ، فهو ينظم كل حقائق الوجود .

ذلك المعنى المجرد اللامنهائي كامل لأنه لا نهائى ، فهو لا نقص فيه ، وكل ما فيه نقص ليس معنى مجرد وإن لابسه معنى مجرد .

فإذا كان هناك نقص في الصورة المادية التي تحاول التعبير عن المعنى المجرد ، فهذا النقص في طبيعة الصورة التي تصور المعنى المجرد ، وليس في طبيعة المعنى المجرد الذي تصوره .

إذن :

فالروح هي المعنى المجرد اللامنهائي الكامل الذي ينظم كل حقائق الوجود وكل معانيه .

الوجود : غايتها ومعناه

إذا عرفت في كل الأجسام المادية صوراً للمعنى المجرد ، مع تفاوت تلك الصور في الإيضاح والتعبير عن ذلك المعنى ، فأنت لاشك مدرك أن هذا الوجود المادي الذي توجد فيه لابد أن يكون في مجموعه كما هو في أجزاءه صورة لنفس ذلك المعنى الذي ينظم كل شيء ، فهو كل شيء .

وإن لم يكن الأمر كذلك ، فماكنه هذا الوجود المادي وما يسميه ؟ فهذا الوجود كالمثال لسنا نعرف له تفعلاً غير إحساسنا بما فيه من معنى ، فالوجود المادي صورة فنية للمعنى اللامائي .

فهذا المعنى المجرد اللامائي هو الوجود المطلق الذي لا وجود إلا وجوده . فإذا كان هناك ما هو موجود سواه ، فهو ليس بشيء غريب عنه ، بل هو جزء منه ، يستمد وجوده منه ، وهذا الوجود الأكبر تتجده في هذا الوجود الصغير الذي توجد فيه ، وتتجده في كل ماله وجود في هذا الوجود اللامائي ، بمقدار يزيد أو ينقص حسب مبلغ هذا الوجود من النقص أو الكمال ، وحسب مبلغه من الإفصاح والتعبير عنه .

فهذا الوجود المادي أجزاءه جميعاً صور معبرة عن ذلك المعنى ، ولكنها تختلف في القدرة على ذلك التعبير ، فبعضها يبلغ بالتعبير حد الكمال ، وإن لم يكن في طاقته أن يبلغ الكمال ... وبعضها يكون تعبيره غامضاً ضئيلاً حتى يبلغ العدم .

فكل ما هو موجود فهو موجود - ضرورة - من ذلك الوجود المطلق ، فالكون كلام وأجزاء صورة كبيرة ، تنظم صوراً صغيرة كبيرة لذلك المعنى الوجودي الوحيد .

الخلق ومعنى الوجود

إنك حين ترسم صورة لمعنى من المعانى ، فانت الذى يرسم والصورة هى التى تعبر .

والعالم أو الوجود المادى ، مadam صورة تعبر عن المعنى اللانهائي للوجود المطلق فمن هو راسم هذه الصورة ؟ أو بعبارة أخرى ، فن هو خالق هذا العالم ؟

هذا هو السؤال الخالد ! الذى ظل حافظاً لشكله الاستفهامى أجيالاً طوالاً دون أن يتتحول إلى جواب مقنع معقول .

خالق هذا العالم (الذى هو الوجود المادى المحدود) الذى أراد به أن يكون صورة معبرة عن المعنى اللانهائي للوجود المطلق إما أن يكون مادة محلودة أو معنى مجردأ .

وهو ليس مادة محلودة لاستحالة أن يكون صانع الوجود شيئاً مادياً غريباً مستقلاً عنه ، لأننا رأينا أن الوجود ينتظم كل ماله وجود ، فليست هناك من مادة إلا وهي داخلة فيه مكونة له ، فخالق هذا العالم ليس مادة إذن .

أما إن كان معنى مجردأ – ولم يبق ، ضرورة ، إلا أن يكون معنى مجردأ – فالمعنى المجرد لانهائي غير متعدد ولا متجزء ، فخالق هذا العالم لا بد أن يكون معنى مجردأ ، والمعنى المجرد الوحيد هو معنى الوجود الذى قد يبدو خالق العالم معنى منفصلاً عنه ، ولكنه لا بد – لاستحالة أن

يكون هناك معنian مجردان لانهائian — أن يكون صفة من صفاته غير مستقلة عنه .

إذن فن صفات معنى الوجود المجرد اللانهائي إلى جانب الكمال المطلق . والتفرد وعدم التجزئة ، والوحدانية ، صفة الخلق ، فالخلق أو التثيل المادي لمعنى الوجود هو إذن طبيعة في ذلك المعنى المطلق .

إذن :

الخلق طبيعة في معنى الوجود المطلق اللانهائي الذي هو معنى ما يخلق .

الله معنى الوجود

الوجود المادى تجسيم لمعنى الوجود ، وجد ليبرز ذلك المعنى – الذى هو لبابه وروحه – ويعبر عنه . وخلقه من طبيعة ذلك المعنى ، أى أن معنى الوجود هو الذى خلق الوجود بطبيعته .

معنى الوجود هو الخالق بطبيعته ، وهو الكامل المفرد غير المتجزء بطبيعة لانهائيته ، الواحد الوحيد لنفس السبب ، غير الناقص بمقتضى كماله ، وإن بدا لنا الناقص في جزئيات الوجود التي يخلقها .

ومعنى الوجود هو أيضاً الغاية القصوى لكل ماله وجود ، تجسمه كل الجزئيات بصورة تتفاوت في الظهور أو التجلّى حسب قدرة مادتها على التعبير .

هذا المعنى الذى هو كل شيء ، والذى منه كل شيء ، والذى به كل شيء ، لأنّه معنى كل شيء ، هو الخالق الكامل المفرد المترد بالكمال والوجود . هو روح الروح وحياة الحياة . هو ... الله .

إذن :

الله معنى الوجود بالإطلاق .

المساواة :

موضوع الفحص

ليس هناك من شك في أن فحص أي شيء فلسفيا يقتضي النظر في ماهيته، ثم النظر في ظاهره وفي تأثير الماهية وتأثير الظروف المحيطة في ذلك الظاهر.

فالنظر في المساواة لابد أن يكون أولاً نظراً في ماهيتها، ثم بعد ذلك في توسيع تلك الماهية ومؤثراتها ... ومؤثرات العوامل الخارجية في مظاهرها ...

وهذا الفحص ليس عملاً أدبياً ... فالعاطفة آخر ما ينتظر أن يكون عنصراً من عناصره ...

ولستا نجزم بأننا قد وفقنا في هذا الفحص كل التوفيق ، إذ العقل الإنساني منها تكن رغبة صاحبه في الابتعاد به عن كل مؤثر ، فهو خاضع أبداً - بمقدار إن قل أو كثُر فهو موجود على كل حال - للمؤثرات التي تؤثر في صاحبه ، مثل العلم والجهل : والحنكة والسداجة وما إلى ذلك ...

والفحص بعد هذا وذاك لا يعتبره صاحبه صواباً محسناً ، وإن كان لا يحب على كل حال أن ينظر إليه الناس على أنه خطأ محسن ... لا الشيء إلا لأنه صاحبه ...

ولعلنا قد أحسنا به كما أحسنا في القصد إليه والقصد به ، والسلام ٤٥

- ١ -

المساواة في ذاتها

هنا هي المساواة؟

« ما هي المساواة؟ »

هذا أول سؤال يقفز إلى الخاطر بالضرورة عند معالجة موضوع المساواة.

أنت تقول عن سيجارتين أنهما سواء ، فأنت تعني بهذا أنك ترى لها شكلًا واحدًا وتعرف فيها صنفًا واحدًا وتدفع فيها ثمنًا واحدًا ، أي أنك تشعر بها شعوراً واحداً من كل ناحية .

ولكنك إذا قلت أن هذا النجم وذاك النجم سواء ، فهل أنت تعني بهذا أنها متماثلان حجها وبعدها وطبيعة ونوراً؟

لا ولاشك !

ولكنك تعني فقط أنها يؤثران في عينيك تأثيراً واحداً من كل ناحية ، فهما يثيران لك بمعدل واحد ، ويسلوانك في شكل واحد ... وإنما اختلفا في ذاتهما حجا وبعدها وطبيعة .

فأنت تشعر بها شعوراً واحداً ، ولذلك فيها لدليك سواء ، أي لا فرق بينها بالنسبة إليك .

ولكنك لو كنت في كوكب آخر غير كوكب الأرض ، لرأيت هذين النجمين غير متساوين ...

وهكذا انتقلت المساواة من مسألة ثابتة محدودة معروفة الخلود إلى مسألة تقديرية اعتبارية بحثة ، تختلف باختلاف الظروف والأشخاص .

فأنت تعتقد أن الشيئين سواء ، لأنك تشعر بهما شعورا واحدا لا اختلاف فيه ، غير ناظر إلى أنها متساويان في ذاتهما أو غير متساوين .

وبذلك تكون المساواة مجرد نسبة متغيرة وليس جوهرها ثابتة قائمة بذاته ، وهذه النسبة أساسها وحدة الشعور .

إذن :

« المساواة مقياس شعوري ينبع عن شعور الإنسان بشيئين أو أكثر شعورا واحدا » .

أصل المساواة

مادمنا قد عرفا أن المساواة مقياس أساسه وحدة الشعور ، فيجب علينا أن نبحث في كيفية وجود ذلك المقياس .

إنك إذا قدمت إلى طفل صغير في العام الأول من عمره شيئاً ، نظر إليهما ، ثم تغير أكبرهما ... فنظره في الشيئين ومحاولته التعرف إليهما وتقديرهما توطئة للاختيار بينهما جعله يوازن ويقارن بينهما ... وعلى أساس هذه المقارنة تم اختياره .

وهذه طريقة نظر الناس جميعاً إلى الأشياء كافة : فنحن ننظر إلى الأشياء ، فيعقب ذلك النظر فيها مقارنة فيها بينهما ... وهذه المقارنة هي أساس تقديرنا لها .

والمقارنة تختلف باختلاف الأشخاص وتتفاوتهم في العلم والجهل والميول... وهي أصل أحكامهم على الأشياء ... بل هي وسيلة لهم إلى تلك الأحكام التي لا وسيلة غيرها ، فأنت تعلم أن هذا كرسى وليس منضدة لأنك تعرف شكل الكرسى وشكل المنضدة وتعرف الفرق بينهما ، وبهذا الفرق يمكنك أن تميز الأشياء بعضها من البعض الآخر عن طريق المقارنة فيها بينها :

إذن :

بالمقارنة يعلم الإنسان إن كان هذا الشيء يساوى ذاك الشيء أو هو لا يساويه ... وبلونها لا يتأتى شيء من ذلك بالضرورة ... لأن المقارنة أساس كل حكم بنسبة أو تناسب . والمساواة نسبة .

- ٢ -

المساواة والطبيعة

قانون الاختلاف وال الحاجة

المساواة مقياس . الإنسان صاحبه ومطبله ، فهل هو يرى الطبيعة ،
سواء في جميع الأمكنة والأزمنة ؟

لاشك في أن الطبيعة ككل ووحدة شيء واحد لا يتغير ولا يتغير جوهره ،
وإن تغير ظاهره وتغير ...

فهذا الظاهر ، هل هو واحد دأبا ؟ أى هل جميع أجزاءه سواء في كل وقت ؟
لا ولاشك .

عدم المساواة بين مظاهر الطبيعة هو القانون الضروري الذي يسير تلك
المظاهر ويشكّها .

فهواء هنا حار ، وهواء هناك بارد ، والضغط هنا خفيف ، والضغط
هناك ثقيل ، فيسر الهواء من هنا إلى هناك ...
والأرض هنا مرتفعة جبلية ، والأرض هناك منسطة منخفضة ، فيجري
الماء من هنا إلى هناك ...

ويغير تحرك الهواء ، ويغير تحرك الماء ... وبغير تحرك كافة الأشياء ...
يكون الجمود الذي ليس بعده جمود .

وتحريك الأشياء من مكان إلى مكان ، إنما مصدره اختلاف الأمكنة ،
وبغير هذا الاختلاف لا يحتاج شيء إلى شيء ... فلا يتحرك شيء من
مكانه على الإطلاق .

لأنك لا تتحرك من مكان إلى مكان ولا من حالة إلى حالة إلا طلب
للتحيز . وسداد حاجة كانت في الحالة الأولى وتعويضها في الحالة الثانية
فالاختلاف وال الحاجة هما قانوني الطبيعة الضروري، بينما

والمساواة بين الأشياء تقتضي ضرورة ألا يكون بينها اختلاف ولا
يحتاج بعضها إلى البعض الآخر لتساویها في النقص أو في الكمال .

اُذن :

المساواة تقيض قانون الطبيعة الضروري الذي تسير بل تحصل
ظواهرها بمقتضاه .

- ٣ -

المساواة والناس

الطبيعة والاكتساب

أما وقد انقلنا — أو لابد لنا من أن ننتقل — إلى المساواة كمقاييس يطبقه الإنسان على نفسه وعلى الناس ... فلابد لنا من أن نفرق في هذا الأمر بين وجهين متباينين له ... فالإنسان كل أموره وصفاته ، إما أن تكون بالطبيعة ، أى أنها في تكوينه غير منفصلة من وجوده منذ كان ذلك الوجود ، وإما أن تكون بالاكتساب ، أى أنها ليست في تكوينه وليس أصلية فيه ، فهو موجود أو يمكن أن يوجد بدونها ... أو هو قد وجد بدونها ثم اتصف بها فيما بعد عن طريق الاكتساب مما يحيط به .

فالطبيعة ما هو أصيل في الإنسان بحكم وجوده وكيانه ، والاكتساب ما يكون نتيجة للبيئة ...

وعلى هذا تكون المسألة الآن هي :

هل الناس سواء بالطبيعة أو هم غير سواء ؟
وهل الناس سواء بالإكتساب أو هم غير سواء ؟
وهل يمكن جعل الناس سواسية أو هو غير ممكن ؟
وهل يكون هذا — إذا أمكن — خيرا ؟ أم شرا ؟
أو هل المساواة — كما نفهم — لازمة ومفيدة ؟

ارستطاليس والمساواة

لارستطاليس رأيان في المساواة . . . أحدهما قول بأن الرق ضرورة من ضرورات الحياة . . . فهو قد جعل الناس طبقتين : طبقة السادة الأحرار ، وطبقة الأرقاء .

ولكنه عاد فقال إن العبد ليس من الضروري أن يكون ابنه عبداً . . . فإن ابن العبد إذا وجد ذكياً ماهراً ممتاز الصفة أعتق وصار حراً ، لأن عقله يرتفع به عن درك الرقيق .

وهذا القول يشعر بأن العقل هو أساس التقدير عند ارستطاليس . . . وهو صفة الإنسان من حيث هو إنسان كما يقول ارستطاليس نفسه .

ولكن ارستطاليس لا يقول في هذا المقام - بوجه قاطع لا لبس فيه كما عودنا أن يقول - إن كان هو يرى الناس مختلفين في العقل ، أي مختلفين في طبيعتهم من حيث هم أناس أو يراهم غير مختلفين ..

غير أنها ستجد جواباً لهذا السؤال ومخروجاً من هنا اللبس على وجه واضح بين في رأيه الآخر في المساواة .

ارستطاليس يقول في هذا الرأي أن خواص النوع واحدة غير مختلفة في جميع أفراده .

أى أن خواص الإنسان من حيث هو إنسان واحدة غير مختلفة في كل فرد من أفراد النوع الإنساني .

فكأن ارستطاليس يقول بهذا إن الإنسان لا فرق بينه وبين أي إنسان سواء في الطبيعة . . .

وبهذا : يكون الناس - عند ارسطواليين - متساوين بطبيعة هم :

على أننا نقف هنا ونلقى هذا السؤال : « هل القول بأن الخواص الإنسانية واحدة في كل إنسان يعني بالضرورة إن تلك الخواص موجودة بنفس النسبة في كل إنسان أم أنها تختلف في المقادير باختلاف الأشخاص فينتفع عن هذا الاختلاف أن الناس غير متساوين بطبيعتهم من حيث هم أفراد وإن كانوا متساوين بطبيعتهم كذلك من حيث هم نوع تتوافر فيه خواص واحدة؟ » .

هذا السؤال تدللنا تجاربنا الشخصية ، كما تدللنا التجارب العلمية وتجارب علم النفس على أن الجواب عليه بالنفي . . . أي إن الناس متساوون بالطبيعة من حيث إن خواصهم واحدة . . . ولكنهم غير متساوين من حيث إن تلك العناصر ليست داخلة في تكوينهم بنسبة واحدة .

الأديان والمساواة

يقول كونفتشيوس بأن الإنسان طبقتان : إنسان راق وإنسان غير راق . والإنسان الرافق من توفر فيه صفات الحكمة والعفة والشجاعة والمرءة ، بحيث يكون قدوة لغيره في كل عمل من أعماله ... والإنسان غير الرافق هو من ليس كذلك .

وهذا القول يعني بغير شك أن كونفتشيوس لا يرى الناس متساوين ... ولكن هل عدم تساويهم هذا طبيعي فيهم أو هو اكتسابي فقط ؟ أى : كونفتشيوس يرى الناس بحكم وجودهم غير متساوين ، أو أنه يرى أن اختلافهم ناتج فقط عن الطرق التي يسلكونها في الحياة ، والصفات الخلقية التي يكتسبونها في حياتهم ولم تكن موجودة فيهم عندما وجدوا .

الصفات التي يتكلم عنها كونفتشيوس من شجاعة ومرءة وعفة واتزان صفات خلقية . . . والصفات الخلقية ليست شيئاً موجوداً بذاته ، وإنما هي تابعة للسلوك الشخصي . . . وما دامت كذلك فهي اكتسابية بغير شك . . .

إذن كونفتشيوس يقسم الناس إلى طبقتين غير متساوين بالاكتساب ...

والدليل على أن كونفتشيوس لا يرى فارقاً بين الناس بالطبيعة ، أنه يرى أن كل من يتصرف بهذه الصفات المكتسبة يصير إنساناً راقياً . فالناس بطبيعتهم قابلون متساوون في القابلية لأن يكونوا راقين أو غير راقين .

* * *

أما السيد المسيح فإنه يقول أن الناس جميعاً متذوبون للكمال ، وأنه

لا فضل لابناء لإبراهيم على بقية الناس مجرد أنهم أبناء لإبراهيم ، بل يتغاضل الناس بالطهارة وحب الخير ، وحب الغير ، والانصاف بالخلق الفاضل المتسامح النبيل . فالله – كما يقول المسيح – يستطيع أن يخلق من الحجر أبناء لإبراهيم . . . فمن اتصف بالخلق الكريم ، وعرف الله ، وسعى نحو الكمال ، فهو « ابن الله » ومستحق للملائكة السموات . وبنوة الله والاستحقاق للملائكة السموات يكون الفارق بين الناس وعدم تساويهم . . .

وإذا أخذنا بقول القديس بولس – وهو بحكم ثقافته وتربيته خير من يعبر تعبيراً دقيقاً صحيحاً عن روح المسيحية الحقة – وجدناه يقول : « ليس فيكم بعد اليوم يوناني ولا يهودي ، وليس فيكم بعد اليوم سيد ولعبد » وهذا كلام إذا أضيف إلى أن المسيحية تسوى بين الناس كافة في إنهم مسلوبون للكمال ، ومتساوون في القابلية له . . . وجدنا المسيحية لاتفرق بين الناس بطبيعة وجودهم ، ولكنها تفرق بينهم بصفاتهم الشخصية من حيث اتجاههم نحو الكمال وكونهم أبناء الله بتعليم للخير وبالمحبة ، أو العكس . . . وبذلك يكون عدم المساواة بين الناس – عند المسيحية – مسألة اكتسابية غير طبيعية فيهم على الإطلاق . . .

* * *

أما الإسلام فإنه يتكلم كلاماً صريحاً بنصوصه ومعانيه في هذا الشأن بالذات ، فقد ورد في القرآن : « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ »

وورد فيه أيضاً : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

فالناس في الإسلام غير متساوين ، تفرقهم فروق العلم والجهل ، وفروق الإيمان والكفر . . . وهكذا الناس (بعضهم فوق بعض درجات) . . .

ولكن هل هذه الفروق في طبيعة الناس ، أم هي فروق مكتسبة ؟ .

لا شك في أن مجرد الدعوة إلى الاعان والعمل على منهج معين يسر عليه الجميع تسوية بين الجميع في القابلية والأصل ، أما التفريق بينهم في درجات متباينة ، فينبع عما يكتسبونه من صفات موافقة أو منافية للدعوة . . .

وبذلك تكون الأديان متفقة على أن الناس سواء في الأصل ، وسواء في الدعوة إلى الدين ... ولكنهم ليسوا سواء بما يكتسبون بأعمالهم .

على أنه لا يفوتنا أن نذكر أن الأديان لم تفرق بين الناس ولم تبحث مسألة المساواة بينهم إلا من ناحية واحدة ليست هي ناحية ذاتهم ، ولكنها ناحية أعمالهم وسلوكياتهم ولإعانتهم .

ديكرت والمساواة

يقول ديكرت في بدمعه مقاله عن المنهج أن ما يسمى بعظمة العقل أو البداهة السليمة سواء عند جميع الناس .

وهذا الكلام مدهش في ذاته ، لأنه ترك القارئ متوجباً ولا يفسر له الاختلاف الظاهر بين الناس في الرأي وطريقة التفكير واختلافهم على الأمر الواحد أشد الاختلاف . . . ولكن ديكرت نفسه قطع هذه الجمرة بما أورده بعد ذلك الكلام مباشرة من قوله أن : « ليس اختلاف آرائنا ناتجاً عن أن بعضنا أعقل من البعض الآخر ، بل هو ناتج من أننا نوجه أفكارنا في وجهات مختلفة ، ولا ننظر إلى نفس الاعتبارات ، فليس كافياً أن يكون للإنسان عقل صحيح ، بل المهم أن يستعمله استعمالاً صحيحاً .» .

وهذا الفرع يقطع بأن ديكرت يقول بالمساواة في العقل ، وإن لم تكن طريقة استعماله واحدة عند جميع الناس . ولكن هل هذا يعني أن الإنسان في ذاته - من حيث العقل - غير متساو مع أخيه الإنسان ؟

يظهر أن ديكرت قد فطن إلى هذا الأمر ، فهو يقول في نفس الرسالة «إنني أعتقد أن العقل كامل عند جميع الناس ، وأعتقد أيضاً في هذا الموضوع بما يقول به الفلاسفة الآخرون من أن اختلاف الناس في الحياة إنما ينشأ عن الصدف لا عن اختلاف في تكوينهم العقلي . . .» .

وهذا كلام يقطع كل شك في أن صاحبه لا يعتقد بتساوي الناس في العقل المكتسب . . . فإن الصدف لا يلد للإنسان فيها ، فإذا هي أظهرت مواهبه العقلية - وهي في الأصل متساوية مع مواهب نظرائه - على غير حقيقتها ، فليس ذلك ذنب الإنسان وإن هو احتمل نتيجته .

فكانه يقول بهذا الكلام أن الناس سواء في الطبيعة من حيث العقل ولذتهم غير سواء في المكتسبات - إذ الصدف من المكتسبات .

ولكن هل هذا الرأي صحيح تماماً؟

ليس من شك في أن العقل خاصية طبيعية موجودة عند جميع الناس ، كما أن البصر موجود عند جميع الناس نوع واحد وطبيعة واحدة ، فهو رؤية الأشياء إلى الأمام وفي الحالين وعدم الرؤية في الخلف .

ولكن هل كل الناس سواء في « الطاقة » العقلية أم هم يتفاوتون فيها تفاوتهم في الطاقة البصرية ، إذ هم لا يصرون بقوة واحدة وإلى مدى واحد؟ . . . فكما أنه يوجد رجل كثرة الياء وأخر لا يرى ما هو أبعد من « وطىء قلبيه » . . ، أيوجد رجل طاقته العقلية واسعة المدى وأخر طاقته العقلية ضعيفة محدودة ضيقه أم لا؟

نظن أن هذا السؤال جوابه بالإيجاب ، فليس هناك ما يثبت أن جميع الناس سواء في العقل ، وفي قوته ، وإن كانوا سواء في اشتغالهم عليه كخاصية طبيعية ، كما أنه ليس هناك ما يوفق بين المساواة في العقل وبين التفاوت في كيفية التفكير وجودته .

مجمل الرأي

مهما يكن من أمر الذين يقولون بأن الإنسان مساو لنظرائه بطبيعة وجوده ، فإن أحداً منهم لم يبرهن على هذا الرأي بل لم يحاول البرهنة عليه ، اللهم إلا أرستطاليس وديكرت .

والأمر هنا خطير ، فإنه إذا ثبت رأى هؤلاء ، كان مرجع الفروق بين الناس إلى ما يكتسب ، لا إلى طبيعتهم .

وإذا كان ديكارت قد قال بأن العقل كامل ولكننا لا نستعمله استعمالا صحيحاً في كل وقت ، فإن ذلك الاستعمال عمل إرادى . . . والارادة عنصر في طبيعة النفس بغير شك ، فأنت تستطيع أن تقوى إرادتك ، ولكنك لا تستطيع خلقها من العدم ، وقد يكون إنسان ما ضعيف الارادة ، ولكن لا يمكن أن يكون هناك إنسان بلا إرادة على الاطلاق ، فالإنسان يتحرك بالارادة ، ويعمل بالارادة ، فالارادة طبيعة فيه وليس أمرآ مكتسباً .

فحتى هذا الرأى - رأى ديكرت - إذا أخذ به جدلا ، فإنه لا يؤدى إلى أن الناس بمجموع تكوينهم النفسي أو الفكرى من عقل وإرادة ووجدان . أن سواء في الطبيعة بالضرورة .

- ٤ -

المساواة من حيث هي نظام

لماذا تطلب المساواة؟

والآن ... لماذا تطلب المساواة كنظام يطبق وكأساس للحياة والحكم؟
هل تطلب المساواة لذاتها ، أو هي تطلب حالة خاصة ولغرض معين .
أى هل هي غاية في ذاتها ، أم هي مجرد وسيلة لغاية مغايرة لها ؟

* * *

لا تطلب لذاتها إلا « ذات » ... فالذات شيء قائم بنفسه ، فهي بحكم وجودها هذا صالحة لأن تكون غاية تطلب لذاتها ...

أما ما ليس ذاتاً ، كأن يكون نسبة ، فهو شيء غير قائم بنفسه ، أى ليس له وجود ذاتي ، فهو ليس صالحاً لأن يكون غاية تطلب لذاتها ، لأنه ليس له وجود ثابت ، بل وجوده نسبي أى متعلق بوجود سواه ... فهو بذلك لا يمكن أن يطلب لذاته ، وإنما هو يطلب حالة مغايرة له ، يكون هو وسيلة لوصول إليها والحصول عليها ...

والمساواة في ذاتها ليس لها وجود ذاتي ، أى أنه ليس لها وجود مستقل قائم بنفسه ، بل هي نسبة لا وجود ذاتي لها ... فالمساواة حالة لا شيء ، وهي لذلك تطلب لأنها تحقق شيئاً يسعى الإنسان إليه ، ويتخذها آلة لذلك السعي ... وهو لم يكن ليتخذها بذاتها ، لو لم تكن مؤدية إلى غاية ، فهي ليست المقصودة والمعنية بالذات ، إلا في حدود أدائها وبلوغها إلى الغاية الأخيرة ...

فليماذا تطلب المساواة ...

لتتحقق غاية ...

وما هي هذه الغاية . . .

هي العدل بغير شك !

فنحن نسوى بين فلان وفلان في التطبيق ، لأنه من العدل أن نسوى
بينهما إذ نحن تراهما متساوين في الأصل . . .

ولو لم يكونا متساوين في الأصل ، لا يكون من العدل المساواة بينهما
في التطبيق والنظام ، وبذلك لا تطلب لها المساواة . . .

التسوية والمساواة

وعلى هذا يكون في استطاعتنا الآن أن نضع حد المساواة بين الناس ...

الناس من حيث هم حيوانات بشرية ، أى من حيث هم جسم يأكل ويشرب ويكتسى ويتحرك ، سواء بغير شك ، فمن العدل أن نسوى بينهم فيما له اتصال بهذا الأمر ، لأنهم سواء فيه في الأصل ، فالمساواة التي هي نسبة تتحدد للعدل ، تقضي بالتسوية بينهم فيما يبني على ذلك الأصل وفيها يخرج منه ...

أما الناس من حيث هم أنسى ، أى من حيث هم نفوس فهم غير سواء بالطبيعة في هذا ، وبذلك تكون المساواة ، التي هي نسبة تنشد للعدل ، تقضي بالتسوية بينهم من حيث النسبة إلى طبائعهم ، أى عدم التسوية بينهم في الظاهر ...

إذ أنهم غير سواء في الأصل ، فكيف نسوى بينهم فيما يبني على أساس هذه الطبائع المختلفة وهي بغير شك مختلفة كذلك ...

فالمساواة نفسها تقضي بعدم التسوية بينهم حتى تحفظ النسبة (والمساواة ليست إلا نسبة) بين الأصول وما يبني عليها وما يخرج منها ...

ففلان كفلان في الجسم ، فلنسو بينهما فيما يتصل بالجسم من طعام وشراب وما إلى ذلك .

ولكن فلان ليس كفلان من حيث النفس والطبيعة الفسيمة ، فالمساواة الحقة تقضي بعدم التسوية بين الناس فيما يصلون عن طبائعهم هذه ، أى لا تسوى في القيمة بين آرائهم ، وما إلى الرأى مما يتصل بالنفوس التي هي غير متساوية

فـ جـمـيـعـ النـاسـ ، عـلـىـ عـكـسـ الـأـجـسـامـ الـىـ هـىـ سـوـاءـ فـيهـ وـلـاسـيـاـ مـنـ حـيـثـ
الـمـطـالـبـ وـالـاحـتـيـاجـاتـ .

وـ هـكـذـاـ تـكـوـنـ الـمـساـواـةـ تـسـوـيـةـ فـيـهاـ يـتـصـلـ بـمـاـ يـسـتـوـىـ فـيـهـ النـاسـ ، وـعـدـمـ
تـسـوـيـةـ فـيـهاـ لـاـ يـتـسـاـوـونـ فـيـهـ أـصـلـاـ .

* * *

وـ بـذـلـكـ :

تـبـقـىـ الـمـساـواـةـ الـعـادـلـةـ الـوـحـيدـةـ بـيـنـ النـاسـ هـىـ الـمـساـواـةـ فـيـ الـفـرـصـةـ ،
لـيـحـصـلـ كـلـ اـمـرـىـءـ عـلـىـ «ـوـزـنـهـ»ـ الـحـقـيقـىـ بـمـقـايـيسـ الـفـضـلـ وـالـقـدرـةـ .ـ وـلـيـكـنـ
كـلـ مـنـهـمـ بـعـدـ ذـلـكـ عـنـدـ الـمـرـتـبـ الـتـىـ اـسـتـحـقـهـاـ بـالـفـرـصـةـ الـمـتـكـافـةـ وـالـقـدرـةـ
عـلـىـ الـعـطـاءـ .

نظمـىـ لـوـقاـ

دـمـهـورـ

أـكـتوـبـرـ سـنـةـ ١٩٣٨ـ

**الحرية :
معنى الانسان**

هناك حرية وحرية ؟

وشتان حرية وحرية .

هناك حرية تفضل الحرية الأخرى فضل الحرية على أحسن العبوديات ، لأن تلك الحرية الأخيرة عبودية خالصة في كنها وجوهرها ، وهي أخلص ماتكون عبودية إذ تستكمل أسي صورها ، لأن كل ماهما من الحرية الاسم والعنوان ؛ ومن وراء الاسم سند ضخم من غباوة الإنسان .

فالحرية إذن حرية : حرية الأحرار وحرية العبيد .

لأن الحياة حياثان ، حياة الانطلاق وحياة الجمود والانحصار .

حرية تقوم على الإحساس بالقييد وتقديسه ؛ وحرية تقوم على إنكار جميع القيود ، منها ضربت من حولها التبود .

حياة لا تعرف الجمود والانحصار .

وحياة تقوم على الأضطرار ، وتسجّب من خارج للدّوافع والموانع ولا تعرف غير الضّرورة من دافع أو مانع ؛ فالغل عندها أساس للحياة ؛ وهو كذلك أفقها البعيد .

تلك حياة وهذه حياة ..

والحياثان بعد سواء في الاسم : يسمها الناس ببساط واحد ، لأن الناس جمّعاً صبّغوا في قالب واحد هو فارقهم من الحيوان ، فامتنع احتلاط حيوان بانسان ، ولكن لم يتمتنع احتلاط إنسان بحيوان ، ولا ما هو أقبح - لأنّه أخنّ وأخطر - من احتلاط إنسان بانسان ، كل ما يبنّها من علاقة السمة والبطاقة ، دون سائر العلاقات والسمات .

حياتان .

كل منها حياة .

وحيتان .

كل منها حرية ...

وقد اختلط الأمر بين حياة وحياة ، فلم تميز حرية من حرية... فطلبت أحسن الحريتين ، لأن الناس يعيشون أحسن الحياتين ، شأن جميع القطعان ، فالحساب فيها دائماً للأدنى ، والمقاييس فيها للأصغر والأقل ، فهي ضمان للضعفاء المهزولين ، وهي أيسر للسماح الأشداء ، وهي أيضاً الضمان للجمود والانحسار ، والسائل أكبر الحال دون أى تسام أو انطلاق ...

الضرورة يفهمها الجميع ، لأن الضرورة يشارك فيها الجميع ...

ولكن الأحسن يحسها ويفنى فيها ، يعبدوها لأنها يرهبها ، فيبني حياته على التقييد بها والانكماش داخل حدودها ، لأنه يحس في ذلك الملاذ من الأخطار ؛ والمأمن من انطلاق من القيود يطير به كل مطار ، ففي ثبات الأرض تحت قدميه عوض له عن ثبات الذات !

والقطعان مقاييسها الأدنى والأحسن ، فحياتها حياة الأدنى والأحسن . واستمرارها فيها يلجمها لعبادة الأدنى والأحسن :

يضطرهم الجوع إلى طلب الغذاء ؛ ويضطرهم الظماء إلى طلب الماء ، ويضطرهم الحر والبرد إلى طلب الكساء ، وتضطرهم غريزة السيطرة إلى طرح سلطة الأعداء ، وتضطرهم حاجتهم وتقديسهم إلى كل هذا ، ويدفعهم عجزهم عن القيام بحق ما يقدّسون قيام العباد بحقوق ما يعبدون ، كما تدفعهم غريزة القطيع إلى التجمع في القطيع .

فإذا هم مجتمعون ، وإذا هم يجعلون من الضرورة فضيلة ، ومن الخضوع لما أخشع خضوع أسيى مراتب الحرية !

فهم إذا اشتركوا في قطبيع كفل للأدنى فيه ما يكفل للأشداء من الأكل .
والشرب ، ويكفل له فيه المأوى والثوب ، ويكفل له الفراغ وحق قضاء
الشهوات بما يسمح له بالشعور بالذات والرضى عنها ، وما يتمنى ذلك من
الأمان من العلوان وسلطان النظرة من بقية القطعان ، فهم بهذا سعداء
وهم بهذا أحرار !

فحرية هؤلاء ليست إلا استجابة للد الواقع والموانع من ضرورات النفس
أو ضرورات الجسد ، واعترافاً بالقيود يذهب إلى حد العبادة والتقديس ،
أمنية الأمانى بعدها ، وقد اعترف بالسجن ، وأله السجان أن ينفي بالائحة .
السجن غاية الوفاء ، وبعد هذا فلا مطلب ولا غاية !

حرية هي حرية الحيوان :

فحرية الحيوان في الزمان والمكان .

وحريه هؤلاء في الزمان والمكان !

وحياة هي حياة الحيوان :

فحياة الحيوان انسياق لضرورات التي تطلبها طبيعته .

وحياة هؤلاء انسياق لضرورات التي تطلبها طبيعتهم .

وكل الفرق في ضرورات الحيوان وضرورات الإنسان ، وبعد هذه :
فلا فرق ، ولا شبه فرق !

فهذه الحرية كهذه الحرية .

وهذه الحياة كهذه الحياة :

حياة القطيع دائم التغاء بعبارة واحدة في لهجة واحدة لا تتغير :

الحزن وألعاب السرك.

يطلبها على الدوام ، ولا يفرغ من طلبها أبداً ، كأنها لا يدركان ،
وهما من المهران مدركان قبل أن يدركا !

* * *

تلك حياة الضرورة وحريتها ،
وغير حياة الضرورة وحريتها ، حياة الانطلاق من كل الوجوه في
كل اتجاه ...

حياة تعبّر بالزمان والمكان ، ولا يعبر بها الزمان والمكان !
حياة لاتعبد فيها الضرورة لأنها قيد مكره لا إله معبد بل لاتوجد
فيها الضرورة ، ولا يسمح لها بوجود ، فالإحساس بها قدر ماتلقم ما يسكنها:
إحساس أقرب ما يكون إلى الزرارة وأبعد ما يكون عن التقديس .

فكان الضرورة من هذه الحياة — وليس في هذه الحياة — ليس مكان
الأساس والغاية ، ولكنه مكان المستحيل من الإمكان ، يقف عنده
ولا يفني فيه .

لابد من طعام ...

أجل . فليكن إذن طعام !

ولكن حيث لا تكون عبادة البطن ، لا يكون غاية المسعي أن يقرب
الذلك المعبد أفسر القربان !

وإذا انتفت عبادة المعدة ، انقطع تجمع القطعان في السهول ، وبدأت
العزلة في قلل الجبال ...

وإذا خلت الحياة من عبادة ضرورات النفس والجسد ؛ فرغت
لإحساس بما وراء الضرورة من عوالم الإحساس والإدراك ، لا يحولها دون
ذلك حائل ، ولا يشغلها شاغل ؛ ولا يوثقها وثاق !

وحيث لا تنزل الضرورة منزل التقديس ، لاتكون الظلال والسراديب
التي تمدها الضرورات فوق عيدها ، فإذا بالضرورات في كل مكان ، وفي
كل شيء ، فترتفع قيودها من المعدة إلى الرأس والقواعد ، وإذا كل شيء
قد صار معدة وطعاماً حتى التفكير والإحساس ! — حينئذ يقوم الإحساس
على أساس تلك الضرورة ويكون الفكر في خدمتها .

وبذلك لا يكون الإحساس سند الحياة وميزانها ، بل يصير ضياعها
التي صاغتها الضرورة في حلوودها وسوستها بسميتها ، إذ حيث لا تحس
إلا الضرورات لا يكون للإحساس الطليق وجود بل يكتفى بالإحساس
الضوري ، الإحساس الذي تفرضه ضرورة قاهرة من غريزة أو عادة
أو تقليل .

وبذلك يحتل الذكاء المكان الأول ، لأنه خير الوسائل للسبق في هذا
المضار ، الذي يظفر فيه من يتمكن من تقديم أفخر القرابين للعنصر المعبد...
 فهو هنا حر ولكن من حيث هو آلة ، لأنه لا يقوم على ذخيرة تستنده من
الإحساس الطليق ..

وأكثر الآلات حرية أقربها من العبودية ، لأنها مطوعة لاتتأنى ولا تریداً
وعندئذ يحمد أكمل ما في الإنسان حرية ؛ لأن حريته أو في صكوك
للعبودية ..

ولذا أسي ما يكون وقد أضحي الحضيض الأسفل من الدون :

وهكذا تقلب الضرورة من حتم يقى بنفسه حق نفسه ، إلى المطلب
الأسي الذي يغفل كل ما عداه ، لأنه أصبح أساساً للعيش وأفقاً للحياة !

ويتقلب القبر من ختام معلوم ، إلى مقام يسعى الإنسان إلى العيش فيه ،
حتى إذا جاءه الأجل المحتوم ، وجده قد جعل من النهاية بداية ومستمراً
يعبر به للزمان ولا يريم ، وكان العناء في الحياة كل العناء الإختصار خطوة
واحدة الموت كفيل بها في نهاية الزمان على كل حال !

ولكنها الحياة التي الموت مدارها ومحيطها ، ولا منفذ فيها للنور من
ظله الممدود ...

وحيات كل سنداتها شهادة الميلاد ، موت لا تقصه إلا شهادة الوفاة
وزحمة المشيعين ، وغير تلك الجحوة ترك فيها نقلة القبر لملك الموت يتكتل
بها كيف شاء ، حياة تفتح وتنطلق رغم جميع القيود ، ولا تشغله باضافة
قيود إلى القيود ، وهي تخسب أنها مشغولة بتحطيم القيود والأغلال ..
 بينما كل غايتها تلميع أغلاها بالعرق والدماء !

والحياة التي ليست في طبيعتها القيود ، لا تخس القيود ولا تنحصر فيها ،
 لأن ماهيتها الحرية ، فهي عزيزة على السلسل والأغلال ، لأن الحرية فيها
 وليس مطلباً خارجياً أو لا ينال .

حياة قوامها الاحساس ؛ أى الاحساس الحر ؛ لاترد قيود الضرورات
إلا على هامشها البعيد ، ولكنها لا تدخل لها في حساب .

حياة صورتها الحرية و Mahmيتها الانطلاق ، لا تدخل في قوامها الحلوود ،
 فهي حررة في المصدر والاتجاه ، وليس ينقصها أن تصادف حداً في الواقع ،
 لأن الواقع لا تملكه وإنما تملك الباعث والدافع .

فوجود الضرورة من هذه الحياة وجود ضئيل واه ، مجرد من السلطان ،
 فليس بدلي سلطان من سلطانه في حد نفسه يقف عنده ولا يبعداه ، فالضرورة
 هنا لا أثر لها في الانبعاث والاتجاه وإن حددت مدة ...

فهذه حياة حررة كاملة الحرية ولا تزاع ، لأن حريتها لا يحددها في
 ذاتها شيء ؛ وإنما كل ما لها من حلود حلود حياة الإنسان بما هو إنسان .

وحيات هذا شأنها ، حدتها حد الطبيعة دون سواه ؛ حياة لا ظل فيها للموت ..

وحرية هذا شأنها ؛ حدتها حد حياتها لا سواه ، حرية بلا ظل فيها
 للعبودية ..

وهي حرية الانسان ، لأنه لاحد لها . إلا احد طبيعة : الانسان ، حد
الأنساني لاحد الأنسان !

وهو جد تصادفه ، ولا تعرفه ، ويحسب لها الحساب فيقف لها في الطريق
أما هي فلا تمحب له أى حساب فهو جد محبوس في أضيق نطاق ، نطاق
الوجود الفعلى المجرد من كل لواحق الوجود والمكان وآثاره، فهو جد له
شبح وليس له ظل ، وهو حائل ولكنه ليس بغل ، وهو موجود حيث
يوجد أما قبل ذلك بأصلة واحدة فليس له وجود ولا يمحب له وجود ...

وإذا انحصر وجود المخلود في أضيق المحدود ، كانت الحرية كاملة في ذاتها بغير حد لأن المخلود خارجها وليس فيها ، وتوقفها ولا تشلها ولا توجهها ، وهي إن وقفت عندها فليس وقوفها يمنقص من كلامها لأنها حرية كاملة حتى في وقتها لأن كل ما ينقصها للحركة وجود المجال ؛ فالنقص في المجال وليس النقص في الحرية .

تلك حرية الانسان الى تصدر عن طبيعة الانسان ولا تعرف جداً غير طبيعة الانسان .

و تلك حياة الانسان . التي ترسمها طبيعته وهي الحياة التي ترضاهَا كرامته ،
فهي ، الخير لأنها الحق .

فهذه الحبة من هذه الحياة :

حياة غير حياة القطط وشعاراتها غير شعار الخنزير وألعاب السرث. شعار هذه الحزب الذى تتجاذب به القمم ويتردد بين الوديان

سعید من استطاع معرفة علل الاشياء

١٣٦
معرفة تقوم على قوة النفس الحرة ، وتسندها ذخيرة من الاحساس الطليق ، وسبيلها الزاهدة الصادقة التي يقتضيها الانطلاق من القيود والخلوص من الضرورات .

هذه حرية وتلك حرية ..
لأن هذه حياة وتلك حياة ..

وهكذا يطلق اسم واحد على الزيف المتبذل والذخر المتبين ، فتطلق الحرية
على العبودية الحالمة الخالصة كما تطلق على الانطلاق الصريح ...

والقطعان بمقاييس الأنسن تفضل الزيف على الجوهر ، وتطلق على
الزيف اسم الجوهر لأن طلب الزيف أدنى وأيسر ولأنه أقرب لحياة أساسها.
الاضطرار وغایتها اضطرار كذلك ، لأنها تدفع إليها دفعاً فينقلب دفعها
اندفعاً وينقلب الضغط عليها حماسة وجهاداً ، سواء في ذلك قطuan الأناسي
وقطuan الأبيقار ، تدفع من خلفها فتأخذها حماسة الجرى فتعلو مكتسحة
كل ما أمامها ...

هذه الحرية المزعومة عبودية صمية ، والجهاد في سبيلها مزيد من
الانحدار ، والتعلق بأهدابها مؤد إلى كل شر وخمار ، ولا يمكن أن يشر
خيراً واحداً :

* * *

ولكن كيف تقوم حياة الاضطرار وكيف تأخذ سبيلها في الوجود ؟
وكيف تكون حريتها ، وهي من طبيعتها ، سعيأ إلى الوراء وارتقاء
إلى أسفل ؟

وكيف تخلق بمعالجتها للأدواء أدوات أخرى وكيف ضرب عليها إلا
تنهى إلى غایتها الموهومة أبداً ؟

* * *

ليس أسهل من قيام حياة الاضطرار وإن كانت ليست هي الحياة
الطبيعية للإنسان .

ولهذا سبب بسيط : هو أن لها سندًا من طبيعة الإنسان من حيث الجنس وإن لم يكن لها ذلك السند من حيث الفصل - كما يقول المناطقة - أو هي بتعريف أعرف ذات سند من حياة الإنسان اليومية من حيث هو كائن يشترك والحيوان في الخضوع للضرورات بحكم وجوده وإن لم يكن لها سند من حياته العليا التي ينفرد بها دون الحيوان وسائر الكائنات ، وهي حياة الشعور والتفكير والإرادة .

وهذه الضرورات ليس أيسراً من ركوبها الإنسان وسيطرتها عليه ما لم تجد منه مقاومة بتغليب ملائكته العليا عليها .

فالواقع هنا يتفق ومصلحة الضرورات : فهي تجد الباب مفتوحاً على مصراعيه للدخول والتحكم وليس يتسع إغلاق الباب دونها إلا بمقاومة لابد لها من إعداد ولا بد لها من احتشاد .

فالقريب هنا هو تحكم الضرورات والبعيد هنا هو التحكم في الضرورات.

وفي الناس عناصر المقاومة حاضرة ولكنها ليست في الصنف الأول من صفوف القتال ولديها على الدوام الرغبة الصادقة في المقاومة والنضال .

وعلام النضال ما دامت الضرورات لابد من الوفاء بها على كل حال وما دام في زيادة الوفاء بها والتحوط للقصور عن ذلك زيادة في الأمان من هذا الغول الذي تحس أنيابه في الأعناق وأظفاره في كل لحظة وفي كل آن ؟

فليفرغ الناس إذن للضرورات يحتشدون لوفاء بها والاستجابة لندائها الملح بدل أن يحتشدو مقاومتها والتحكم فيها .

وهكذا يزداد الغول خطراً على القلوب والعقول والأرواح ...

وهكذا تنتحر الإنسانية من أهون سبيل وتنازل عن امتيازها في مراتب الوجود ...

وذلك لا لشيء إلا لأن السير مع التيار هيئ يشير بينما مقاومته تتطلب
 عملاً إيجابياً خاصاً .

والناس بعد هذا لا يعيشون منفردین بل يعيشون في قطعان تيسيراً
 لآفاف بالضرورات متى اقتسم ذلك بين الأفراد في القطيع الواحد .

والقطuan إنما تسير الأمور فيها رعاية للعدد ورعاية للأضعف لأن مطلب
 الأضعف حد صالح للجميع فهو صالح للأضعف كبلغ المسعى والاجهاد
 وهو أصلح للأقوى لهوانه عليه وضمانه السبق في ذلك المضمار ...

وبذلك يتلق الجميع على الأحسن الدون فيركهم الأحسن الدون وهم
 لا يشعرون بل وهم راضون مسرورون !

وذلك الرأي وإن بدا غريباً من حيث التفكير على أساس أن الناس
 عقلاً بعيدي النظر سليماً التفكير في المنافع والأضرار إلا أنه يستقيم إذا
 نفيت عن الجموع هذه الصفة وأضيفت إليهم صفة التخفف والاستیشار ،
 مما يلزم الجموع ويضطرهم إلى ترك التنسائى وإلى ترك التفكير الحر الطلاق
 من الضرورات وأنقال الضعف والمنهوكين .

ومصدق هذا الرأي في تاريخ الجماعات البشرية منذ أقدم العصور حتى
 هذه الأيام ، بل ولـى آت بعيد من الأيام ، كما تدل وقائع الحال ...

* * *

وهكذا يدفع الخوف من التقصير في الضروري إلى الانحصار فيه .

ومتى سيطرت الضرورة وصارت هي الدافع والغاية في هذه الحياة ،
 حياة القطيع ، التي شعارها : « الخبز وألعاب السيرك » ، كان محرکها
 وسندها في الوجود داخل كل نفس إنسانية ؛ وهو « الخوف على النفس
 من عدم القيام بضرورات الحياة التي لا تقوم بذاتها » ، أقول يكون هذا
 الخوف ؛ الذي هو الأنانية في جوهرها الأصيل وطبعتها السافرة كفيلة

بالحiamoلة دون القيام بهذه الضرورات الازمة وضمانها ، كما كان كفيلاً يجعلها الدافع والغاية في حياة الإنسان .

وهذه مسألة ثانية ليس أبسط منها ولا أكثر اتفاقاً ومنطق الواقع المسمى طبيعة الأشياء . وإن بدت لأول وهلة زعمأً غريباً يخالف الفكر والواقع جيئاً .

فيجلية الأمر أن هذا الخوف لا يقوم واحداً غير متجزء في القطعه و لكنه يقوم واحداً في الصورة لا في الوجود . فهو خوف شخصي بخت ، خوف قائم في كل نفس من نفوس أفراد القطعه على حدة ، ولحساب تلك النفس أولاً وقبل كل شيء .. والقطعه كلها متყق آخر الأمر في أن جميع أفراده لديهم نفس الاحساس ونفس الدافع ونفس الغاية من حيث المؤدي والاتجاه .. ولكن كل واحد إحساسه لنفسه ومن أجل نفسه ، والغاية يطلبها لنفسه ، فالقطعه يقر المبدأ ، ليتسنى لكل واحد من أفراده أن يتوجه إليه مادام ذلك الاتجاه لا مهرب منه ولا معدى عنه .

فالبداً واحد في الصورة كثير في الوجود، بل متعارض في التتحقق غير متتفق ، فخوف كل إنسان من أجل مقومات حياته الضرورية واندفاعة في تأمين ذلك خوف شخصي كما قلنا هو لباب الأنانية الدفين ، و مقومات الحياة الضرورية واحدة عند الجميع كما يطلبها الجميع في ثهافت واندفاع ، والقدر الموجود منها تحت يد القطعه محدد معروف الحدود .

فالنتيجة الضرورية لهذا الاندفاع الشخصى على التراث العام أن تكون الفرقه والمحاربة في سبيل الاستئثار ، عن طريق المغالبة والاستئثار من كل طريق ..

هذه هي النتيجة المنطقية - المختومه ، وهي هي بعينها النتيجة الواقعه المعلومة !

ويشتغل القطيع في الحرب والاستلاب . والطريق موقر ميسور ؛
يسره نفس النزعة التي يسرت «النظام» وأقامته على أوثق الأركان ..

فقليل من التغير والاندثار ، يؤدى إلى تفوق على الآنداد في امتلاك
الضرورات المنشودة . وهذا التفوق نفسه قطب جاذبية ومطعم للأنطار
والأفكار ؛ فيستغل في استئجار النظارء السابقين وعيده اليوم نظير شيء من
هذا الذي عنه يبحثون وهو سد الضرورات من كل سبيل ، منها كان
ذلك السبيل وخيم لا يقال له عثار ، ولا معدى فيه عن الاستمرار في
الانحدار .

وهكذا يضمن أساس النظام له كل سبيل للتحقيق ، أي كل سبيل
للاضمحلال .

ولذا قل الباحثون في هذا المضمار ، مضمار تكليس الضمانات للضرورات
ومعها ضرورة نفسية هي غريزة السيطرة على النظارء — وكثير كثرة مطردة
عدد الفاقدين فيه والذين يزدادون بعدها عن الدافع لهم في حياتهم ، لم يرجع
العيوب إلى النظام وتوزيع الموجود من التحيرات ، بل يرجع إلى قلة الموجود
منها في يد القطيع .. فليدفع هؤلاء الفاقدون إذن إلى السطو — في حرب
قانونية ! — على غيرهم من القاطعون !

وليس يسمح بتغيير النظام ؛ لأن النظام أساسه مكين في نفس الراجدين
والفاقدين على السواء . وهو الخوف من أجل الذات . والسعى لتأمينها
من غواقل الضرورات . فهل منه لا يرضي أحداً من الناس . وهكذا يسند
النظام — إلى جانب قوة الواقع — قوة القانون ، ومن وراء القانون ظبي
السيوف وأسنة الرماح ومعتقدات النفوس !

ويزداد القطيع على الأيام صرامةً في طلب الخبز وألعاب السيرك ،
وهو يزداد أيضاً على الأيام بعداً عن الحصول على الخبز وألعاب السيرك ،
وهي الحرية المرموقة في حياة الخوف والاضطرار .

* * *

أليست حياة هزيلة تلك الحياة التي أساسها أنانية ، ودافعها خوف ،
وحركها اضطرار ، وغايتها قيد يسمى الحرية ، وهو بعد قيد لا يدرك
ولا يتأتى مع الاجتهد في الطلب والحماسة في الجهد ؟

حياة أساسها : لنفسى أولا ! ، ودافعها خوف من العطب والحرمان ،
وحركها مطلب النفس والجسد من لبانات تقضى من أهون سبيل ولا يلزم
لها العكوف عليها والفراغ لها لو لا تلك الأنانية ولو لا ذلك الخوف المميت ،
وغيتها بلوغ الغاية من ضمان قضاء هذه اثباتات اللازمة في حد محدود ،
ضماناً يتجاوز كل حد ؛ لأنه ليست له حدود ! .. وهذه الغاية ضعف
يلبس ثوب الأمان ، كالحبس الانفرادى اتفاء ل الواقع في الجرائم والأخطاء
التي لا يؤمن تجنبها مع معاشرة الأنداد والنظراء ... وقد سى هذا الضمان
المنشود حرية ، وسي السعي إلى تحقيقه جهاداً .. ولكن هذه الحرية —
كما بینا — قيد ليس مثله قيد ، والجهاد في سبيلها مزيد من الانحدار ،
والسعى إلى قتها ارتقاء إلى أسفل وتقديم إلى الوراء .

* * *

تلك الحياة المزيلة التي أساسها لنفسى أولا وشعارها الحجز وألعاب
السرك .

حياة غايتها من مبدئها ، ووسيلتها من الدافع إليها ، فهي لهذا لا تنبع
إلا ثمرة من معدنها : ثمرة هو الشوك في طريق الحياة ، وهو النار تحمي
هواعها فلا تسخنه إلا صدور العبيد . أما الأحرار فيختنقون فيه ..

ثمر هذه الحياة ، حياة الأنانية والخوف والاضطرار ، هو أقصى ما في
وجودنا الانساني اليوم من الرقوم والغلسين ، وليس في هذا الثمر ثمرة
واحدة حلوة ولا مشتها ، ولا زهرة طيبة في العيون والأناف حتى لواجدين
المخلودين ، لو لا اللغة التي ضرب بها من حاقت بهم اللعنة أن يطلبوها الرقوم
في وادي اللطى وأن يستطبيوه ، وأن يمدونا في الشعى إليه دون أن يدركوه ،

وأن يشقوا به ، حرموا منه أو تذوقوه !

حياة مريمة خائرة .. خائرة حتى عن تسمية الأشياء باسمها ، فهى تسمى الضرورة فضيلة ، وتسمى القيد حرية ، وتشمى الجبن أمناً ، وتشمى التسابق إلى الخضوع والانحصار جهاداً في سبيل الحرية !

ثمر هذه الحياة هو كل رذائل الأنانية في الأفراد ، وفي المجتمعات وبين الطبقات ..

ثمر نلمسه في أخلاق الخوف والتزمر التي تسير الأشخاص فيها يأخذون به أنفسهم وفيها يأخذون به الناس ، فهم لا يحسبون حساب ما يريدون إلا ومن وراء إرادتهم اقاء الخوف موجود ، وموهوم . فأفق النفس خميس مخصوص . يمنعه الخوف من الانطلاق ، ويمنعه الفزع من الانطلاق من كل حركة أو تحليق ، وهكذا تجد مقاييس الخير والشر ، على اعتبار أن الخير ما فيه مصلحة للإنسان من حيث هو فرد قبل كل شيء ، والشر ما كان غير ذلك — وليست المصلحة هنا إلا مصلحة الوفاء بالضرورات الغريزية ، فلا يسمح بما يدخل « بالنظام العام » الذي هو سياج السعي إلى تحقيق ضمان الوفاء بالضرورات ، الذي هو هدف كل فرد على انفراد — ولكن يسمح كل إنسان ل نفسه أن يستغل سواه ، وأن يخدعه عن نفسه وأن يفيد منه ، وأن يخاطله بالملك والرياء مادام منه منفعة أو شبه منفعة ، على أن يسمى الملك تأدبا ، وعلى أن يسمى الرياء تلطقا وعرفا موضوعاً ، أما إذا انتفت المنفعة أو شبهها فلا مجاملة ولا حاجة إلى مجاملة أو أدب !

هذا هو الواقع في أخلاق القطيع ، وهو ثمرة من ثمرات النظام القائم على الأنانية والخوف .

وثمرة أخرى : هي زيادة عدد الفقراء والمحاط مسماهم ، وتنافس الناس في انتهاك المنافع المادية من كل سبيل ، والإidisوا بالأقدام في هذا الزحام .

وَثُرَةٌ ثالِّةٌ : هِيَ حَرْبُ الطَّبَقَاتِ وَمَا وَرَاءَ حَرْبِ الطَّبَقَاتِ مِنْ تَقْدِيسِ
الْمَادَةِ وَجَعْلُهَا نَهَايَةً لِلْأَدْبَرِ وَلِبَانَةَ الْلَّبَانَاتِ ، فَإِذَا سُوِّيَ أَمْرُ الْمَادَةِ لِكُلِّ
إِنْسَانٍ ، فَقَدْ اتَّهَى أَمْرُ الْمَطَالِبِ الْإِنسَانِيَّةِ وَانْفَضَّ الْأَشْكَالُ . . وَهِيَ
نَهَايَةٌ مَرِيرَةٌ فِي اعْتِبَارِ الْحَيَاةِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا تَسْرُّهَا حَلَوةً زَانَهُ ، كَتْلَكَ
الْعَرَبَاتِ الْبَيْضَاءِ الْمَمْوَهَةِ بِالْذَّهَبِ تَغْطِيَهَا الْأَزْهَارُ ، حَامِلَةً بِجَسَّاً لِيُسَ فِيهَا
شَيْءٌ مِنَ الْحَيَاةِ وَلَا نَصِيبٌ لَهَا مِنَ الْجَمَالِ .

وَثُرَةٌ رَابِعَةٌ : هِيَ حَرْبُ الْأَمَمِ وَالْحُكُومَاتِ ، وَحَرْبُ الْعَنَاصِرِ
وَالْأَجْنَاسِ ، لَا تَفَرُّ يَوْمًا وَلَا تَؤْذِنُ بِفَتُورٍ ، فِي سَبِيلِ بَسْطِ رَقْعَةِ كُلِّ
قَطْبٍ فِي مَجَالِ الْمَغَانِمِ وَالسُّلْطَانِ ، لِتَزِيدَ الْفَرَصُ أَمَامَ الْقَانِصِينَ الْمُتَهَبِّنِينَ
لِلْمَنَافِعِ وَضَمَانِ الْمُضْرُورَاتِ ، وَهُمْ كُلُّ الْقَطْبِيْعِ ، بَيْنَ مَفْلِحٍ فِي ذَلِكَ وَعَاجِزٍ
لَا يَسْتَطِعُ ! . .

أَلِيْسَ صَحِيْحًا إِذْنَ قَوْلِ مَنْ قَالَ أَنَّ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ النَّذْلِ فِي ذَلِكَ وَمِنْ
خَوْفِ الْفَقْرِ فِي فَقْرِ !

حَيَاةٌ لَا خَيْرَ فِيهَا : لَا فِي النُّفُوسِ ، وَلَا فِي الْأَخْلَاقِ ، وَلَا أَيْضًا فِي
مَضَارِهَا الْمُتَحَصِّرِ فِي فَنَّاتِ الْمَوَائِدِ وَمَهَارِجِ الْكَرْنَفَالِ ! .

شَاهِتِ النُّفُوسُ فَشَاهِتِ الدُّنْيَا ، وَهَلْ يَعْشُ النَّاسُ دُنْيَاهُمْ إِلَّا بِنُفُوسِهِمْ
تَلْكَ ! ؟

وَمَاذَا تَرَى إِلَيْهِ اِنْسَانٌ يَرِيحُ لَوْ رَبِعَ الْعَالَمَ كَلَهُ وَخَسِرَ نَفْسَهُ؟ يَرِبحُ قَبْرًا فِي
حَيَاةِ ، لَيْسَ أَقْلَى خَلْمَةً وَلَا ضَيْقًا مِنَ الْقَبْرِ الَّذِي يَصِيرُ إِلَيْهِ حِينَ يَمُوتُ ..
وَهَكَذَا تَحْلِلُ النُّفُوسُ ، وَهِيَ مَا زَالَتْ مَقِيَّةً فِي ثَبَتِ الْأَحْيَاءِ : فَتَعِيشُ
حَيَاةً مَتَّحَلَّةً تَحْلِلُ الْجَيْفَ ، وَتَتَهَبِّ إِلَى رَمَادِ الْفَنَاءِ ، وَهِيَ تَحْسَبُ أَنَّهَا
تَسْعَى إِلَى الْبَأْسِ وَالْمُحْرِيَّةِ .

وَلَا تَرَالَ الْقَطْعَانَ يَنَادِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ : لِنَفْسِي أَوْلًا ،
وَكُلَّ قَطْبِيْعٍ مِنْهَا لَهُ شَعَارٌ يَصِيْحُ بِهِ صَيْحَةً الْحَرْبِ وَالْجَهَادِ :

الخبز وألعاب للسرير ! .

* * *

تلك حياة الخوف والأناية والاضطرار ..

وغير تلك الحياة حياة الامتنان والحب والحرية .

قدر ما في الأولى من خوف مبعثه الضعف ونضوب الإيمان ، يكون
ما في الأخرى من ثقة بالنفس ومن شجاعة الإيمان !

وقدر ما في الأولى من أناية سخيفة قاتلة ، يكون ما في الأخرى من
حب سام هو مفتاح السلامة والخلود !

وقدر ما في الأولى من اضطرار وانحصار ، يكون ما في الأخرى من
انطلاق حي وتجدد موصول .

الأولى إذا طلبها الإنسانية فلا بد لها من أن تطلب معها حيتها ، وليس
 بذلك - كما يبينا - من أن تعجز عن ذلك بكل سبيل .

أما الثانية فكيف يحييها الإنسان وكيف يتخذ سمتها بين الضرورة وحدود
الإمكان ؟ وكيف يصل إلى حريتها ومن أى سبيل ؟ وكيف يوفق بين هذه
الحياة وبين ما في طبيعة الإنسان من ضرورات لا يفتر لها طلاق ؟ وكيف
يقوم النظام وكيف يحمي من غواص التنصاص والانقلاب ؟

* * *

ليست حياة الحرية حياة تنطوى فيها نفس الفرد على ذاتها ، فلا تحس
إلا هواجسها ومخاوفها ، ولا تتصل بالحياة إلا تسمعها من وراء الجدران
وثقوب الأبواب ، ولكنها نفس طبقة تنظر حولها ، وتدفع إلى آفاق
بعيدة ، وتتصل بالحياة وتحس بها في أوسع نطاق ، ولا تضرب بينها وبين
الحياة اللامتناهية حاجزاً ولا ستاراً ، بل هي نفس كلها إحساس متصل
دائم التجدد ، لا مطلب لها إلا ألوان جديدة من الأحساس ترضي تفتحها
الطبيعي للحياة وتكمل امتراجها بها على أوجه وأنم الأشكال .

مثل هذه النفس لا شغل لها بالمخاوف والأوهام ، ولا تحصر في حلوه وجودها الضيق فتشغل بما يضمن هذا الوجود ، بل تنصرف إلى ما يوسع ذلك الوجود ويقويه ، وإلى ما يجعله شيئاً واحداً والوجود الأعظم الذي ينبع في جميع الموجودات ، فإذا حياتها كنز دائم الغنى والفيضان ، دائم الأخذ دائم العطاء ، دائم الزيادة لا يعرف الجمود ولا التقصي ، فإذا هي تحس وجودها في وجود جميع الأشياء ، وإذا هي تحسب عمرها بعمر ترات الكون العظيم في آلاف السنين ، فحياتها تحسب في العمق أكثر مما تحسب في الامتداد وهي بعد ممتدة إلى أبعد الآماد !

هذه النفس لا محل فيها للأنانية التي تقول : لنفسى أولاً ، ولا محل فيها كذلك للخوف من القصور عن الضرورات فتنصرف إلى طلب الضمان بعد الضمان ، ولا تنتهي من ذلك إلى غاية ولا إلى أمان ..

ولكن فيها بدل الأنانية المنطوية على نفسها في فزع وحقد وحسد : ذلك الاتساع وتفوية الوجود بالاندماج في غيرها من الموجودات ، وذلك هو الحب في أكمل صورة وأوسع مداه .

وفيها بدل الخوف المزعج والانحصار المريض إيمان بالنفس وإيمان بعظمة الوجود وثقة تقوم على فهم الحياة وعلوها على الضرورات الفردية لأنها قائمة على المعانى الدائمة والحقائق الأبدية ، وأنها في صفاء جوهرها ونقاهة عنصرها وأصالته مصدرها شعاع من هذه المعانى وتلك الحقائق التي لا تزول ، وأن وجودها ليس مقصوراً على سد هذه المطالب الملحقة في خسنه ونهم . . .

أليس مداومة هذه الضرورات في طلبها دليلاً كافياً على نقصها ووضاعتها في مراتب الوجود ، فالانحصار فيها الانحصار في الانحصار والقيود والحياة التي لا تقوم إلا عليها حياة ليس لها من الوجود نصيب إلا انتقام العذم ، أما بعد هذا فلا وجود لها ولا ظل لوجود ! . . .

هذه هي الحياة التي إحساسها الإيمان، وأساسها الحب، هي هي الحرية دون طلب ودون جهاد، لأنها ليس بينها وبين الكون قيود ولا أصفاد..
هذه هي حياة إحساسها خيرها، وأساسها فضيلتها، وليس خارجها مطلب من خير أو إحسان.

فإن النفس التي إحساسها الدفين الذي يقوم عليه كل إحساس بالحياة هو الإيمان بعظمة الوجود وسموه على التوافة والضرورات، نفس شجاعة لا تعرف الجبن والخاوف، فلا تصرف وفي حسابها الخاتمة أو الاستغلال الحصول دون الغير على الغنم يؤمن من حاجة أو ين من اضطرار، فهناك شيمة التفوس الصغيرة، في تيار الحياة.

ومتى انتفى الخوف من النفس - خوف غوائل الحياة وغوائل الموت على السواء - انتفت كل رذائل الأفراد والجماعات.

. وأنى هنا أننى الخوف ولا أننى التقى والمذار ، فالخوف تخاذل أمام الأنطوار ، بينما التقى والخدر يقومان على المعرفة الواثقة بقدرتها ومكانتها من الخطر ، وأنها قادرة عليه لأنها دونها على كل حال . فالخوف ضعف وصغار ، والخدر شعور كريم يقوم على الكرامة والثبات .

ومتى كان أساس الحياة في النفس الإحساس وتبادلها مع سائر الموجودات تفتحاً وتبادلاً يقوم على كرامة الوجود وشجاعة الإيمان ، فقد قامت الأخلاق على أوثق الأركان .

والأخلاق هنا «أخلاق الطبع» والإحساس الطليق من كل ضغط أو اضطرار ، فالإحساس الشجاع الكريم في النفس المحبة هو هو الضمير التيقظ الدقيق الذي يقيس الأمور بمقاييس الوجود كله لا بمقاييس الصالح الشخصى المخلود .

فإحساسه بأنه وكل ما في الوجود واحد يتبادل الحياة والإحساس كفيل أن يدفعه إلى إبعاد الشر والأذى عن كل هذا الوجود الذي هو وجوده هو

قبل كل حساب ، والذى هو كيانه الخالص ، بعد أن امتد وجوده فوسع الكون وما فيه ، لا غصباً وامتلاك سيادة ، بل امتداد محبة لا تمييز فيها . ولا تفريق .

وليس هذه بالأنانية وإن بدت كذلك : لأنها ليست أنانية في الأساس والأحساس ، وحيثما لا تكون الأنانية في الأساس والأحساس ، تغدو ثوب المحبة والإيثار :

وهنا لا يطلب الشيء لأنه لفلان ، بل يطلب لأنه كذلك وكفى .

وهنا لا يجد الشر له مكانا من الأحوال بل تتضاد نفوس الموجودات جمعيا على إقصائه وراء حدود الوجود كله ، لتضمن السلام لهذا الوجود الواحد أشد ما تكون الوحدية ، الكثير المتعدد كأغنى ما تكون الكثرة والتعدد .

هنا ضمير مطبوع غير مصنوع ، يقوم على الحب ولا يقوم على النواهى والأحكام وقوالب المجتمع المفروضة .

هنا لا يعزز أحداً سداد الضرورات ، ولا يمكن أن يحروم أحد من الخير وألعاب السيرك ، لأن الخير وألعاب السيرك لم تعد كل مطالب الحياة ، فقل عليها الزاحم والطلاب ، فصار لـ كل فيها قدر يكفيه ، وصارت المحبة التي تدفع النفوس وتحركها دون الاستئثار بكثير يكفي منه القليل ، لأن الغير والذات في ذلك الحساب ليس بينهما فرق ولا حجاب ، وكلها واحد لدى النفس في الميل إلى الارضاء .

هنا لا يطلب القطع حرية الخير وألعاب السيرك ، لأن الخير وألعاب السيرك صارت في موضعها الطبيعي تحت الأقدام ، تناول بغير معاناة ولا جهاد . . .

ولكن هنا يطلب الإنسان حرية جديدة لا يخاض إليها في بحر من الدماء .. حرية شعارها :

سعيد من استطاع معرفة علل الأشياء ! معرفة لا تقوم على آلة الذكاء الرخيص التي تسيرها الضرورات والخاوف ، ولكن تقوم على الذكاء الذي حررته ذئبنة لا متناهية من الاحساس الطليق ، والذي يأخذه بيده في تلك الحرية نور صادق جميل من الحبة الكاملة التي تتسع للكون جمعاً :

هذه هي حياة الحرية ، مقابل حياة الاضطرار .

حياة بعثها الإيمان ، مقابل الخوف والاضطراب .

حياة أساسها « يقهر الحب كل شيء » مقابل « لنفسى أولاً ! » .

حياة حريتها : « سعيد من استطاع معرفة علل الأشياء » مقابل « التعب وألعاب السيرك » .

* * *

أيها الإيمان ! خذ اليوم مكانك في نفوس البشر ، واطرد منها ديجور الخوف الرهيب !

أيها الحب قسم اليوم عرشك في القلوب والضمائر ، وشيد مملكة للسعادة مكان هاوية الأنانية التي مالها من قرار ، وأنشىء عالماً جديداً من الأحرار ، تسوده حرية المعرفة التي لا يدخلها اضطرار . .

أيها الحب :

أنت وحدك تستطيع إقامة عالم جديد لامكان فيه لغير الحق والخير والجمال . .

أيها الحب :

لن يدعوك تأخذ مكانك في القلوب والضمائر لأن المرض المتواتر أقام له حصونا من الغباوة والتعصب في نفوس البشر . . ولتكنى مع هذا أؤمن أنه في النهاية :

سيقهر الحب كل شيء

دمنهور يوليو ١٩٤٠

الفن :

معنى التفرد

كُتِبَتْ هَذِهِ الصَّفَحَاتُ تَحْيِيًّا وَهُدًى
إِلَى أَبِي الرُّوحِيِّ الْأَسْتَاذِ عَبَاسِ مُحَمَّدِ الْعَقَادِ

وَبِمِنَاسَبَةِ عِيدِ مِيلَادِهِ فِي ٢٨ مِنْ يُونِيَّةِ سَنَةِ ١٩٤٥
وَكَنْتُ أَقْدَسُهُ تَقْدِيسَ الْقِيمَةِ الْعُلَيَا تَمَثِّلُتْ فِي بَشَرٍ ..

وَظَلَّتْ نَسْخَتُهَا الْوَحِيدَةُ فِي حَوْزَتِهِ
إِلَى مَا بَعْدِ وَفَاتَهُ فِي ١٢ مِنْ مَارْسِ سَنَةِ ١٩٦٤
وَقَدْ تَفَضَّلَ ابْنُ أَخِيهِ – بِغَيْرِ طَلْبِيْ -
فَرِدٌ مُخْطُوطٌ إِلَيْهِ ، فَانْقَذَهَا مُشْكُورًا مِنَ الْضَّيْاعِ ..
فَالِّيَ الْمَاهِبُ الْبَاقِ أَقْدَمَ إِلَهَاءً قَدِيمًا مُجَدِّدًا ؟

نَظَمِي

الأنماط والأشباء

الأشباء يعني واحدها عن سائرها . في حين أن الأنماط ليس واحد منها يمْعِن عن نظيره ، لأنَّه نمط بما هو ذو مزية يتفرد بها دون النظاء .

والتشابه سمة الحياة في دركها الدون ، فهو النالب على مملكة الجناد والنبات ، ولا يتخلص ظله إلا في الحيوان الأعلى ، حتى إذا بلغت الحياة ذراها العالية ، غداً المعايز على أتمه في مملكة الله : في دنيا الإنسان .

وليس معنى هذا أنَّ كلَّ بشر إنما هو نمط ينعدم مماثله بين النظاء ، وينفرد بمزية يختص بها دونهم ، بل معناه أنَّ هذا الأمر ممكن ، وأنَّ من الناس من هذا شأنه . وهؤلاء النفر هم الذين تبلغ فيهم الحياة ذروة الندوة في التعبير عن الذات . فوجودهم فن من فنون الخلق رفيع ، وهم بدورهم إذ يعبرون عن ذواتهم أصحاب فن وابتداع . بخلقهم عبرت الحياة عن ذاتها تعبيراً ممتازاً ، فهم غاية في الوجود ، وتعبيرهم عن ذواتهم تعبير عن الحياة في أقصى ماتصل إليه من الكشف عن مكنونها واتساع مداها من أعمق المسارب إلى أرفع الأجواء في أبعد الآفاق ...

تعبير الحياة

ولماذا تلزم المبادئ التعبير في طبقات الأحياء؟

لماذا تكون مملكة الجماد والنبات - حيث لا مبادئ ولا تمايز - هي المملكة الحراسة التي لا تعبير للحياة بلغتها؟

ولماذا تقرن المبادئ والقدرة على التعبير ، فإذا الحياة تتكلم بعبارات تختلف من فرد إلى فرد ، ولا تكاد تجتمع على سُنْنَ وَاحِدٍ . في طبقة النابغين؟

لأن الحياة أكبر من الأحياء . ولأن التعبير يستلزم الوعي كما يستلزم القدرة على الإثبات ... فلا تعبير بغير إدراك للموضوع الذي عنه تكون العبرة ، ولا عباره إلا بأداة مستكملة للتعبير والاقتراح .

فحيث لا وعي بالحياة ، لا تعبير عن الحياة ، إلا تعبير الأداة التي يراد لها أن تتنظم على هذا الوجه أو ذاك ، وهي لا تدرك من أمر نفسها شيئاً ، لأنها لا إحساس لها بنفسها ولا بغيرها من النفوس .

فهذه الزهرة البائقة من الأرض نحو السماء ، تعبر عن الحياة ، ولكنه تعبر تعبر به الحياة عن نفسها من خلال الزهرة ، ولا تعبر به الزهرة مریدة عن نفسها ، لأنها لا تحسن نفسها ذاتاً قائمة برأسها ، وإنما قصارى الأمر أنها «قطعة» من الوجود النباتي ، بينما الوعي إدراك للحياة متأنية وتمامة في هذا الأين ، بل وعلى الرغم من هذا الأين فهو «وحدة» من الوجود ، لا محض قطعة منه ليس غير .

«والوحدة» من الوجود هي نفسها وجود ، في حين أن «القطعة» منه مجرد متصرف بالوجود .

فالحياة موضوع وعي ، والتعبير لغة الوعي الوعي ، لهذا التعبير عن الحياة إلا حيث وعي الحياة ، وحيث يتسع الكشف عن هذا الوعي بلغة من اللغات التي ينتقل بها الوعي بين الواقعين .

ولهذا تبين أن يكون التعبير عن الحياة أكمل التعبير من نصيب الأحياء العليا : من نصيب الإنسان . وتعين أن يكون المخلوقون في ذلك من بني الإنسان هم أدق الناس وعيًا للحياة ، وهؤلا هم العاقرة من البشر : من تمتد ملائكتهم إلى أبعد ما تمتد ملائكة البشر في دنيا الأدراك والاحساس ، فهم « ملوك الأرض » بذلك المعنى الذي لا يصدق التعبير عنه بل فقط الملك كما يصدق عليهم ، فهم « ملوك الأرض » بالحق الالهي فعلاً وصدقًا : بحق الحياة العريضة العميقه المتعددة الآفاق .

فإذا نقلت هذا إلى لغة الحسن ، كان مثل العاقرة ومثل الناس ، كمثل أصحاب عيون عاديّة لا ترى إلا إلى الأمد المعهود بين أوساط المبصرين من الناس ، ومثل من تتفقد أبصارهم المجردة وراء العوارض والحوائل المادية ، وتصل في مداها إلى رؤية تفصيلات ما يجري في النجوم الموجلة في البعد دون جهد ، والناس يجهدون في اصطناع الآلات الممكّنة للكشف عن بعضها ، وقد يدركون هذا أو لا يصلون منه إلى طائل .

فهؤلاء كائنات عليا بين الكائنات العليا : لأنهم أنفذ ملائكت وأوسع عالما ، وليس عالمهم محدوداً بحدودنا الحسية والشعورية الضيقة ، بل إن له فإذا — بطبيعة — إلى ما وراء تلك الحدود ... فلهم بذلك دنيا أكبر من دنيانا ، وهم ملوك هذه الدنيا غير مدافعين ، يغيضون علينا من أخبارها وتحن قعود غير شهود .

وكم تمثل حياة الإنسان الوعية مستوى للحياة أكمل من مستوى النبات والحيوان ، لما في حياة الإنسان من جوانب للشعور والأدراك لا يخطر بوجودها للحيوان ولا للنبات ... فكذلك حياة هؤلاء التفر الأفذاذ تمثل دون

سائر الناس مستوى أعلى من الحياة الإنسانية ، هو مع هذا من الحياة الإنسانية في الصميم ، إلا أن جذوره أعمق ضرباً في باطن الطبيعة الإنسانية ، وأنفلته إلى أسرارها مسرياً ، وأسمى في أجوانها عوداً وأكثر تشوباً ... فهى حياة أعمق وأشمل وأغنى ... وإن بقيت مع هذا - بل بهذا نفسه - إنسانية بكل معنى الكلمة .

أولئك أصحاب النبالة الحقة بين بني الإنسان ، وأولئك من ندين لهم
بفتح الوعي الإنساني إلى تنسع بها دنيا الإنسان على مدار الزمان ...

الفن والحياة

فالعباقرة إذن هم «أحيا الأحياء» ، لأنهم أصحاب دنيا أوسع من دنيانا من حيث جوانب وعيهم ... فعباقرة الفنون أوعى للحياة من جانب الشعور ، وعباقرة الفلسفة أوعى لها من جانب العقل ، وعباقرة التصوف والتدين أوعى لها من جانب الروح .

والعباقرة إذ يعبرون عن ذواتهم ، إنما يعبرون عن الحياة في أقصى ما بلغت إليها ، لأن الحياة عبرت بخلقتهم عن ذاتها بأقصى وسائلها في التعبير وأعلاها .

فهم بفهم إذن مسبار الحياة ومرآتها ، وهم في تباينهم آية عظمة الكون وتعدد جوانب الوجود وألوانه ، ولن يكون إدراك الفاني المحدود للقائم بالمطلق الباقى إلا متفاوتا بالضرورة غير بالغ الغاية ولا محيط — هبات — بما ليس له من محيط .

وليس لنا أن نأسى لأن الحياة أكبر من الإنسان ، ولأن الوجود أعظم من الموجود ... لأنه لن يتسع في الوجود غير هذا ... إذ التعدد في الكمال ممتنع لأن التعدد لا يكون إلا بوجوب ومقتضى هو الاختلاف أو التفاوت ، وهذا ان صنوا النقص والحدث ، فلا وجود لهما مع الكمال والوجود المطلق الثابت ..

فما هو كائن إذن من تفاوت في النقص والكمال هو ما يجب أن يكون ، بل مala سبيل إلى كون سواه . وخير لنا أن نعي الحياة وأن ندرك عظمتها فوقنا ومن حولنا ، بل وفي أعماقنا ، من أن تكون الحياة فوقنا ومن حولنا ولا أغوار لها في أنفسنا ولا وعي لنا بعظمتها وإن أورثنا ذلك الوعي الشعور

بالنقص ... فوعي الحياة هو هو الحياة، وإدراك عظمتها هو هو المشاركة في تلك المظمة جهد ما تنسى للمحلود الفاني مشاركة المطلق الأبدي في خصائص الوجود والكمال .

وما مكان الفن والعبقرية الفنية في هذا العالم الوعي الممتاز ؟

مكان الشعور من الحياة : فالفن تعبير عن الشعور بالحياة في درجاته وصوره تعبيرا « إنسانيا » ... لأن شروط الحياة الإنسانية هي – دون غيرها – شروط هذا التيار الحرجيash .

فالشعور الإنساني له منافذ من الحواس بين منظور وسموع وشموم وحسى مشترك وما أشبه ... وليس هذه الحواس إلا نوافذ ومداخل .

الأنية الوعائية التي تشعر بهذا كله شعورا متبلورا هو من غير طبيعة المادة المسمومة أو المشمومة ، بل هو ذو طبيعة من نوع آخر قائمة بنفسها ، وهي طبيعة التيار النفسي ، حيث يرتبط كل شعور جزئي بذخيرة النفس . المخزنة فيها من ملوكات حسية سابقة ، فتأتلف المشاعر الجديدة بتيار تلك النفس ، بل لا تقوم من حيث هي مشاعر إلا بانصباعها في ذلك التيار واصطباغها باللوانه .

فالرجل الذي فقد في حريق بيته أو من يحبهم خليق منظر النار وما يذكره به من المشبهات والملابسات ، أن ينخدع إلى نفسه مصطبغا بشعور حزين واجم .

ولكن من ألف منظر النار مفترنا بالدفءوجلسة الأمرة حولها للسرر ، خليق منظرها أن يبعث في نفسه الحنان والحنين .

وشتان الشعوران ، وإن كان مصدرهما واحدا في العيان .

فالعالم الحسي الواحد عند الجميع ، صوره الشعورية متباينة في كل نفس بحسب مخزوناتها واتجاهاتها ... ولكن تتفق كل تلك العوالم الشعورية ،

في أنها إنسانية ، لأن أساسها واحدة من حيث الغرائز والميول ومتناهٍ للحس وطرق الاستجابة لكل شعور بوجه عام .

وكما أن الشعور أثر الحياة من حيث الحس وطبيعة النفس وجوهاً الخاص ، فكذلك الفن – وهو التعبير عن الشعور – يكون من حيث الحس وطبيعة النفس الإنسانية بوجه عام ، فهو تعبير يدركه المعبر له بحسه ويراد به أن يترك في نفسه عن طريق الحس شعوراً مماثلاً لذاك الذي صدر عنه .

والقدرة على التعبير هي المهارة الفنية ... وعمق الشعور المعبر عنه هو العبرية الخاصة ... فال عبرية الفنية « شعور ممتاز بالحياة يعبر عنه تعبيراً ممتازاً دقيقاً صادقاً في نقله عن طريق الحس » .

فالرسم العبري ينقل – أي يعبر – بالألوان والخطوط الحسية المعنى الشعوري الممتاز الذي صدر عنه هذا التعبير البصري .

والمثال العبري ينتقل بالخطوط والمنحنيات ولكتلة المعنى الشعوري الممتاز عن طريق التعبير البصري المصور في الأشكال والكتلة دون الألوان .

والشاعر العظيم ينقله بالألفاظ والعبارات التي هي بالعقل أوثق ، لاشتراك اللغة في كل صنيع التفكير .

فالفن تعبير عن شعور يقصد به تنبيه أو إثارة أو خلق شعور مماثل . فيغنى مستقبل تلك الصورة شعورياً بإضافة هذا الشعور الممتاز إلى نفسه . . .

فالفن طريق الغنى في الشعور بالحياة . كما أن العلم طريق الغنى في فهم الموجودات الطبيعية . وكما أن الفلسفة طريق الغنى في فهم الوجود وتعقله . . . وهذا إنما ينطبق على العقل . وذاك الأول غنى نفس وشعور مختلفه الحس .

الكذب والصدق

والآن : ما صلة الفن بالجمال ؟

الجمال هنا ليس ولد اصطناع يقصد لذاته أصلا دون حاجة من طبيعة الموضوع ، ولكنه لازمة طبيعية للتعبير الدقيق عن الشعور الممتاز ، فإن ذلك التعبير إذا جاء ملائماً أميناً ، كان له في النفس ما للجمال من أثر ، وهو الشعور باتساع دائرة النفس وإضافة آفاق جديدة إليها ... والاحساس باتساع الأفق هو نفسه الاحساس بالجمال ، كما أن الشعور بالانحصار والقيود هو نفسه الاحساس بالقبح ، فالحرية صنو الجمال ، والاضطرار صنو القبح والقماءة .

فالتعبير الفني لا يشترط له إلا تحقيق معناه الذاتي ، بأن يكون تعبيراً أميناً ، فلا حرج أن يكون مخالفًا للواقع الحسابي أو المادي في تفصيله أو ظاهر أمره ، إذ العبرة هنا ب مجال انتشار معين هو الشعور . فإذا طابق التعبير الشعور ، فهو تعبير صادق ، وإذا خالفه فهو كاذب .

والشعور لا تلازم بينه وبين الواقع الحسابي أو الطبيعي الخاضع للقياس وال عبر عنه بالمعادلات الجبرية ، لأن لكل عالم مقاييسه الخاصة وجوهها الخاصة .

فهذا الكوخ المغير الذي قد تفحمه العين ، والذي قد يغطيه خبراء الحكومة وجهاهها من الضرورة استهانة بشأنه ، قد يكون عند من نشأ فيه أو عرف فيه حالة عزيزة من حالات النفس ، أحظى وأعن وأقيم من كل قصور الأرض .

هذا شعور ، وهو صادق من حيث هو ، ولا وجه لمضاراهاته والحكم عليه بمقاييس آخر هو مقياس العلم الطبيعي أو الحساب لأن العالمين مختلفان : عالم الشعور الذاتي وعالم الحس الظاهر المتعلق بمظاهر موضوع ، وخصائصه الموضوعية . ولا يجوز الرجوع في أحكام أحدهما إلى الآخر : فلا خبراء الفضائل ولا علماء الطبيعة يستطيعون أن يقرروا عدم شرعية شعور ما كما أن قيام شعور معين لا دخل له في صحة أحكام هؤلاء الخبراء من حيث موضوعات اختصاصهم .

فالشعور مقياسه الوحيد أنه شعور طبيعي حاصل فعلا غير مصنطن ، والتعبير عنه غير مطالب إلا بالدقة في النقل والتوصير (أى نقل وتصوير الشعور في شكل حسي ، وليس نقل أو تصوير الشكل الخارجي للشيء ذاته) .

فالتعبير الصادق عن الشعور الصادق هو الفن .

أما إذا اكتفى من الشعور بمظاهره فذلك هي الصنعة . فالصنعة حاكاة لمظاهر الفن . أما الفن فتصویر أو حاكاة للشعور . وكما يكاد المريب أن يقول خلدوني كذلك تكاد الصنعة أن تنادي عن نفسها بالفضيحة : فالمتصنع للشعور ولا شعور يتحرى مظاهر الشعور على توهם وفي غير علم ، فيكلس تلك المظاهر الموهومة تسكديساً يفضح زيف معدتها .

فمن يوثق مختاراً أو يندب مأجوراً يتحرى ما يخاله ملازماً لالمزن ، وهو ذكر المحسن . . . فيذكرها جزاها ، وينسبها إلى الميت ولو كان منها على طرف التقىض ، فإذا العجوز الشمطاء تضحي شابة حسناء لينة الأعطاف . . . فيتقلب التفجع المزعوم بهكما وزرارية في حين أن ابنة تلك المتوفاة نفسها تشعر شعوراً صادقاً بافتقادها تلك الحدبة في ظهر أمها التردديس ، وبالحنين إلى تلك الأخاديد العميقة في وجنتها ، فهي لا تقتند الميتة لأنها حسناء ، ولا لنضاراة شباب فيها بل لأنها أمها :

فهي تبكيها لأنها هي بالذات ، وتريدتها هي بالذات ، وتحن إليها كما هي بالذات . فليست محسنات الشباب ذات شأن قل أو كثُر في لوعتها عليها.

ومن هنا كان التلازم بين الصنعة ومحسنات الظاهر ليست تزويق القالب خواء الباطن وتفاهة شأنه . ولهذا أيضاً كانت عصور الانحلال هي عصور المحسنات اللغظية في الشعر والطراوة في الموسيقى والتحت والتصوير.

فالصانع يتحرى أن تكون نساؤه الأولى يرسمهن كعرائس أحلام المراهقين . . . وأن تكون نساء تماثيله على هذا النمط « الرقيق » أو الرقيق ... المنمق (المسمم) لأنه لا شعور عنده يعبر عنه ، فلا أقل من تلهية العوام بما يطيي غرائزهم أو حواسهم الظاهرة .

وهذا نفسه خليق أن يلفتنا إلى ما ألمعنا إليه في صدر هذا الفصل ، من أن الجمال في التعبير (أي في القالب الحسي للفن) ليس شيئاً آخر غير دقة التعبير نفسها بحيث تشف عن الشعور الصادق الممتاز من ورائها . فالجمال الفني جمال شعوري أصلاً وقبل كل حساب ، جمال تحسه النفس قبل أن يحس بالعين والأذن وسائر تلك الأعضاء .

فالصدق الشعوري ، والصدق التعبيري ، هما شرطاً الفن الصحيح وكافلاً الجمال فيه ، وليس الواقع الحسي وعالم الظاهر هنا من حساب إلا بالغرض والاتفاق . . . وهذا لأن الشعور ليس نقيس الواقع ، بل هو صورته . . . ولكنها صورة نفسية : فغول الليل ، وشيطان الشر ليسا كذباً واقعياً ، ولكنهما لإبراز الواقع وإحياء له وتمكين . . .

أما أن يراد بالصدق المطابقة المستيمترية اتفاقيات الحياة ، فذلك كتاب تقوم بلدان لأعمل فن ، ولا حاجة من ورائه إلى نفس إنسان . . . فـأى دابة لها حواس ولديها مقاييس آلى تستطيع أن تؤدى المهمة أدق الأداء.

فالشعور الصادق لا يتعارض والواقع وإن يكن صورة غير فوتografية منه . . . بل لا معنى لأن يكون صورة فوتografية وسجل أرصاد ، لأنه صورة نفسية وإنسانية قبل كل شيء وبعد كل حساب .

الفن والوعي

الفن تعبير واع عن وعي الحياة . . .

والوعي ميزة الحياة الإنسانية ، لأنه قمة المبنى النفسي كله ، يتمثل في مكانه في أفق العالم الخارجي متصلًا به متفاعلاً معه ، مهيئاً للحياة فيه ، مرتكزاً على أساس بعيدة الأغوار في مسارب النفس ، ذات جذور معندة في الخفاء والعمق : من غرائز ومبول .

فذلك الوعي ، أو الآنية الظاهرة ، يتحول ليكون ظاهراً وفاعلاً في العالم الظاهر ، كما أن ذلك الأساس التي يقوم عليها ، والتي تلود بظلمات الباطن وخفاته إنما هي مجمولة لتكون كذلك وحيث هي .

ومثل ذلك كمثل العصب المجموع ليكون من داخل وتكون قرنية العين من خارج .

ولكن اكتشاف خطر الأعصاب وتلافيف المعاوغ لا يميز لمن شاء أن يقلب الحال ، وأن يستبدل الأعصاب بالأعضاء ، والأحشاء بالإهاب والثياب .

وكذلك ، أن يكتشف علماء النفس أن هناك ، تحت الوعي حالما «باطنا» هو عالم ما دون الوعي والوعي الباطن أو الدفين ، لا يميز هذا «الذكي» ، أن يحسب أنه جاء بما فات الأولين والمتاخرين حين قلب الأوضاع فجعل الأساس في مكان قمة البناء ، فإذا عليه سالفه ونظامه حطام ورجام . . . وإذا بعد جمال السمت وانتظام الأداء في جميع الأعضاء معدة مكسوقة وأحشاء مبقورة تفرز وتبز وتقرز ، وصاحبنا أو أصحابنا «مبسوطون» ، بما كشفوا وكان خافياً عن العالمين لو لا ذكاؤهم المنقطع النظير . . .

إنما جعلت الأحشاء لتكون أحشاء ، وجعلت الجلود والأعضاء لتكون جلوداً وأعضاء ، وجعل لكل مكانه المقلوب الذي لا يعوده ، لأنّه مطلوب حيث هو ولا لزوم له في غير ذلك المكان .

وجعلت النفس الباطنة لتكون كذلك ، وجعل لها الظلام والخفاء لأنّه لا خير لها في النور ، ولا خير من نور يجلوها للأبصار ، فهو يفسدها وتفسده ، كما يفسد الأحشاء أن تعرّض للشمس دون وقاء .

من هنا كانت حقاره هذه البدع الموسومة بالسيرة بالزرم وأنواره المشوهة المقرّزة التي تكشف عن اختلال في تكوين أصحابها والمشيدين لها الذين يخيل إليهم أنّهم لو خلقوا الأشياء لكانوا أحكام من الطبيعة ، والخلل في طبائعهم هم لأنّ الأحكام والأشياء .

بناء النفس

ما العقل ؟

وما العاطفة والشعور ؟

أسئلة تردد أمثالها على الألسنة كلها ذكرت النفس ودار بالحاطر أن
يستجلِّي بناؤها وأن يرتاد ..

ويختلِّ إلى السائل في معظم الأحيان أن النفس كالبناء المعهود ، فيه
طابق على بابه لافتة من نحاس مكتوب عليها بخط جميل : « هنا يسكن العقل »
فإذا رققت الدرج إلى طابق آخر منعزل وجدت بباباً حصيناً مكتوبه عليه
هذه الكلمات : « هنا حرم العاطفة » ... وبين المسكينين المنفصلين حجاب
شديد قوامه منع اختلاط الجنسين ، فلا يجوز للسيد العقل أن يخالط الشيدة
العاطفة ... وهي من جانبها عقيلة رشيدة مهذبة (بنت ناس) لا توصوص
له من نافذة ولا تغمز له بعين ولا حاجب في خلوة من الرقباء ! ...

بناء النفس بناء حي ، كبناء الجسم ، دائم التجدد والتكييف ، وما من
قيد أعملة فيه إلا وهي متتجانسة التركيب العضوئي مع سائر المجموع

ففي كل منبت شرة من الجسم خلايا متشابهة التركيب ، قوامها واحد ،
متصلة كلها بعضها البعض بالعصب الوارد والعصب الصادر ، وبأوعية الدم
الوارد والصادر ، وبغير هذا يكون الجمود والموت .

وكذلك النفس ، إن تعددت وظائفها وتعددت تبعاً لذلك أعضاؤها ،
 فهي واحدة متصلة متواصلة « متكاملة » التكوين .

فكل ما هو موضوع شعور فهو موضوع عقل في نفس الوقت ،

وبهذا كانت العاطفة العارمة والتفكير القوى المتصل بموضوعها شيئاً لا يفترقان ولا ينفصلان افتراقهما ، لأنّه علامه انقسام في الشخصية وتصدع في بناء النفس ، فهو عرض مرض . . . والفن تعبير ممتاز عن نفس حية ممتازة .

فالدار في الفن ليس على شعور فحسب ، بل على موضوع يشغل الشعور ، ولا علينا بعد هذا أن يكون موضوع تفكير من حيث هو موضوع شعور .؟ . فإنه يبقى مع ذلك — بل وبذلك — شعوراً قوياً ، لأنّه شغل النفس كلها بجميع وظائفها العالية .

الخصائص المشتركة

والميزايا الفردية

الناس — كما قلنا في البداية — أشباء وأنماط . . .

أما الأشباء فهم العامة الذين لا يمتاز الواحد منهم — نفسياً — عن بقية القطبيع ، اتجاههم نحو الجماعة ، ومقاييسهم مستفادة منها ، ومشاعرهم كذلك ، وبالتالي وسائل تعبيرهم عن تلك المشاعر .

فاحساسهم أو وعيهم بالعالم الخارجي وضغط العرف الشائع أقوى بكثير من وعيهم لأنفسهم . . . بل إن تقويمهم لأنفسهم تابع لتقويم الناس لها .

فهؤلاء هم الحد الأدنى للنفس الإنسانية : جرى سطحي لا عمق فيه ...
بل مجرد مستنقع آسن لا حركة فيه .

أما الأنماط فهم وإن كانوا كبقية الناس في الأساس التي تقوم عليها النفس ، من غرائز وحواس . . . إلا أن فوق هذه الأساس — التي هي يمناثة الأرض الفضاء التي لا غنية عنها — يقوم بناء شامخ .

وكما تختلف الأبنية عرضاً وطولاً ، ونسقاً وصلابة وسمة ، تختلف كذلك النفوس الممتازة وتباين شخصيات أصحابها .
فالخصائص المشتركة وحسب ، هي الحد الأدنى للشعور الإنساني ، وهي والشعور العامي متادفان .

أما المزايا الفردية ، فهي آية النفس الممتازة ، وآية استحقاق صاحبها لأن ينتظر منه — إذ يعبر عن نفسه — أن يصدر عن فهم خاص للحياة وشعور خاص به .

وبهذا يكون الفن المعبّر عن شعور الكافة من الناس فحسب مجرد صدى لا صوتاً أصيلاً ، لأنّه لا يعطي صورة للحياة خلاف الصورة المعتادة عند السواد من الأشباء بين الناس . فهي ليست صورة شخص بعينه ولا شعور إنسان بذاته ، ولتكنه الشعور المشاع .

في حين أنّ الفن الذي تحس أنه شعور إنساني غير مختلف عن شعور الناس من حيث النوع ، ولكنّه يرافقك إلى طبقة منه عالية ، ويعرض عليك فيها خاصاً ووعياً خاصاً بالحياة لا يختلطان بوعي غيره أو صورة غيرها ، فذلك فن غير مبتلى ولا غفل ولا مشاع ، بل هو يستحق أن يصبح إليه لأنّه يعطيه صورة جديدة للحياة لها طابعها الخاص . فهو فن صحيح مستكملاً لشرط امتياز الفن الرفيع ، لأنّه يغنى النفس شعورياً بضافته طبقات وآفاق من الشعور مغايرة للمستوى الشائع العام .

فن الشخصيات المشاركة وحسب – الصادر عن شعور شائع وفهم مائع – فن هابط . وفن المزايا الفردية هو الفن العالى الحقيق بهذا الاسم الجديـر بمكانته بين القوى الخالقة على قمة الأولـب . . .

نظمى لوقا

٤٥/٦/٢٨

٦ شارع كارتون دى فيار

دفاع عن العقل

عن هذا الكتاب

- كتب في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .
- طبع ولكنه لم ينشر بسبب إفلاس الطابع وضياع المطبوع سنة ١٩٥٧ .
- نشر أول مرة في سنة ١٩٧٠ .

ونسبة هذا الكتاب إلى كتاب الأول « الله في نظر الناس وكما أراه » .
الوارد في أول هذا المجلد وبينهما أحد عشر عاماً هي الفارق بين اليفاعة
الباكرة والرجلة ، هي النسبة بين الشجرة وثمرتها الأولى ، أو بين الكائن
النام التكوين والجنين الذي كانه .

الاتجاه الفكري فيما واحد ، ولكن نقطة الابتداء غير نقطة الوصول .
والغاية المبتغاة واحدة ، ولكن السعي والمتحاج مختلفان باختلاف السن
والتجربة . وكلاهما كان شاغل نفس موضوع حياة ، وليس عملاً تقتضيه
الصنعة أو الحرفة .

ن . ل

الي الفيلسوف الكامل محب الحكمة
بمعنى الكلمة
يوسف كرم

مقدمة

شغلت بهذه المسألة منذ سنة ١٩٣٦ ، فكان كتابي الأول لتلك المدة من العمر عن « الله » : حقيقة الكون الكبير ومعنى الوجود ، في مارس سنة ١٩٣٧ .

وطلت المسألة شغلي الشاغل حتى آن للرجل أن يبلغ الغاية التي هفت إليها نفس اليقين . وكان حفأً على أن أقنع بهذه الغاية ، إلا أن البلاغأمانة يسأل عنها صاحبها نفسه ، ولا سيما في هذه الغمرة التي يمر فيها الضمير الإنساني بأحرج أزمة عرفها قط : فاما العقل وإما المادة . إما الإيمان وإما اليأس . إما الذات وإما العالم .

وما هو بأحرج المحرجات في هذه الأزمة الخازبة أن تختر الطريق إلى السماء أو إلى العماء . بل المحرجة الكبرى ألا تستقر من أمن أمرك على قرار ، وأن ترى نفسك عاجزاً عن اليقين ، ما سر منه وما سراء ، لا تعرف أين تسلك وأى مصير تتوقع ، وبأى مقياس تزن نفسك وتزن الأشياء .

وإن أحلك الظلمات عن يقين ، لهى ولا مراء أهون على نفس الإنسان من تلك الحيرة المضنية ...

وسلاماً أيها القارئ .

دكتور نظمي لوقا

١ - باب المسالة

١ - ما هي العلاقة التي يمكن أن تقوم بين الفكر والوجود ، أي بين الأذهان والأعيان ؟ وأي ملوك يضمن لنا صدق التصور وصدق الحكم في الحكاية عن واقع ذاته ؟ ومن أين لنا الحكمة والضمير ؟ أمن الأعيان تستمد أم من الأذهان ؟ ومن العالم يستفاد أم من العقل ؟

٢ - لتنظر أولاً في المحسوسات :

ماذا يكشف لنا الحس ؟ ولماذا لا تقبل المحسوسات كما تتمثل لوعينا ؟

لماذا لا تقبل الأشياء كما نجدها دون أدنى تأويل ذاتي عقلي ؟

ولكن أيكون ذلك إدراكاً أو معرفة ، ودع عنك إقامة حقيقة علمية أو تحصيلها ؟ .

بغير هذا التأويل ، الذي نعوا عليه ذاتيته ، لا يكون لنا من دنيا إلا أشتات أحاسيس متزللة مشكلة من لون وطعم ورائحة . وتلك أحاط من دنيا السائمة ، فهذا التقبل الحضري يكاد يكون خلوا من الحياة ، حياة الحيوان وحياة الإنسان على الشوام ، فان للحيوان نصيباً من التأويل يتتجاوز به التقبل الحضري إلى الفعل ولنغلون - لو صدق هذا - كائنات لا معنى لوجودها . كأعجاز خاوية ، مجرد صحقيقة تتلقى مؤثرات من خارج يدعونها الإحساس ، لا تترتب عليها معرفة بل أفعال منعكسة عمباء غريزية أو شرطية . . .

فالإنسان الذي يعي إنته ، لا ينبغي له ، بل لا قدرة له على إنكار إنته . ولماذا ينكرها ؟ ألمكي لا يعترف إلا بالأحر والحلو ، والحامض والرخو ؟ . . .

بل إن الأمر ، حتى من وجهة نظر موضوعية مزدهرة ، غير مفهوم .
إذ لماذا نقل موضوعا « هو حقيقة واقعة » كواقع الأحداث الحسية نفسها ،
وهو أن الذات موجودة فعلا ، وأن لها دوراً لا بد منه بوصفها طرفا في
المعرفة ، لا تكون المعرفة بدونه ؟

إنها العوراء تلك الموضوعية التي تغطي عينيها لكي لا ترى « الإنية »
وواقعيّة وجودها . فان المعروف بغير ذات عارفة خلف . أما الذات العارفة
بغير الموضوع المعروف فوجود ، لأنها سترى « إنيتها » على اي حال ، كما
قال صاحب الإشارات ، وثني من بعده صاحب التأملات لأن خاصية
الوعي أن يعي ذاته ، يجعل من نفسه موضوع فعله ، والرجوع على النفس
هو التفكير .

٣ - والذات العاقلة هي العقل الإنساني الذي لا يكتفى بالتقدير السلبي
ولأنما هو يتأنى بالأحداث ، لأن موضوعات الحس لا تصلح - كما
هي لبناء في بناء المعرفة . لنرقب الفكر إذن وهو يعمل ، لنصل إلى
سر فعله ذاك .

إنه يواجه الأحداث فيرتها ، حتى يقيم منها « كلاما » متسقاً ، يختلف
الاختلاف كله عن الأحداث المباشرة ، ولو لا إلفنا هذا الأمر لتهاذا ذلك
الاختلاف . ولما مررتنا به لا تلقى إليه البال إلا بانعام النظر إنعاماً شديداً .
فلو أن غريباً عن جنسنا البشري اطلع على هذا الاختلاف لعجب له عجبا
بالغاً . فبدلاً من الألوان والحركات والأصوات وسائر الظواهر والتغيرات
وبدلًا من الزمان الذي ينقضى ومن الروائح والطعوم . يستعيض المرء بهذه
كلها بضم معادلات ، ويؤكد جاداً أن هذه هي الحقيقة في تبكم ، وأن
لا حقيقة غيرها بحال :

٤ - فلماذا يقر الفكر عيناً بهذه الصورة التي ابتدعها إذ أنكر الصورة
الأولى التي قدمها إليه الحس ؟

هذا سؤال لابد له من جواب ، ولكن جوابه حق الجواب هو حل جميع ما نعالجها من الأشكال ، فحسبنا الساعة أن نسجل هذه « الواقعية » ، ونتائج بعد ذلك سيرنا لنحصل على وقائع أخرى ، لعل مجموع بعضها إلى بعض يفيدنا شيئاً لا تقيدها إياه متفرقات .

لتر مم يتكون العالم المحسوس الذي لا يريد العقل أن يقبله : إنه إطار من الزمان والمكان ، تبدو فيه الظواهر ثم تزول ، وتجرى فيه حركات ، والظواهر مخلود بعضها ببعض ، وإن أخذ بعضها برقب بعض . فلكل منها بداية ومتنه .

هـ - ماذا في الحسن ينكره العقل ولا نظير له في تصور العقل للأشياء؟
لنترك المقال لعالم من أفضل المعاصرين هو السير جيمس جينز « إننا كنا نخال الطبيعة مجموع أجزاء في إطار من المكان والزمان ولكن هذا الإطار لا يصلح للعالم الخارجي جائعاً ، بل يصلح فقط للفوتونات التي يبعث بها ذلك العالم رسائله إلى حواسنا . ولكننا يجب ألا نستخلص من هذا أن العالم الخارجي كله كائن في داخل هذا الإطار بالذات على وجه الحصر . فان الواقع التي نراها في المكان والزمان ، قد يكون مصلحتها خارج الزمان والمكان : . . . (1) .

وأنه للحظ شائق كان يبدو غريباً ، بل ممتنعاً لو أن عقل الإنسان لم يكن معمولاً إلا لتقبل الواقع الحسي كما هي .

أيقول الرجل . « خارج الزمان والمكان ؟ » كيف نحلم مجرد الحلم - لو لم يكن لنا عقل إلا في حدود حواسنا - أن يكون مثل هذا الخارج؟ وإنه ليبدو - منذ الآن أن العقل لم يجعل على منوال الحسن وفرعاً عليه . بل يبدو أن لديه معايير ونوماميس أخرى لأفعاله غير الحسن .

(1) الطبيعة والفلسفة .

٦ - ثم ماذا؟

«إن عقلنا لا يستطيع أبلة أن ينخضى جدران سجنه ليتحقق من طبيعة الأشياء التي تعمـر هذا العالم الخفي فيما وراء جوارحنا الحاسة . ولتكنه يستطيع فهم النسب ومعرفتها - والنسب إعداد خالصة - حتى ولو كانت نسب كميات - مع أن الكميات نفسها غير معقولـة - إذن معرفتنا الحقة للعالم الخارجي يجب أن تكون مكونـة على الدوام من أعداد»^(١) .

واقعة أخرى طريقة ، وهـى أن العقل يترجم الكميات إلى كـيفيات كـمية ، هي العلاقة الرياضية - فلـمـاـذا يؤثر العلاقة المجردة على الواقع الحـسى المـتعـنـ؟

٧ - وما فـحـوى هذه العلاقة الرياضية المعـقولـة؟

إنـهاـ تتـضـمنـ قـانـونـاـ ثـابـتاـ للـتـغـيرـاتـ ،ـ هوـ فـالـوـاقـعـ ماـ صـارـتـ إـلـيـهـ عـلـيـهـ بـدـأـتـ حـيـةـ -ـ إـماـ إـلـيـةـ وـإـماـ شـبـطـانـيـةـ -ـ ثـمـ أـصـبـحـتـ مـجـرـدـةـ تمامـ التـجـرـيدـ ،ـ ثـمـ لـبـسـتـ فـآخـرـ الـمـطـافـ مـسـوحـ الدـالـلـةـ الـرـياـضـيـةـ .

وـجـمـعـ هـذـهـ الضـرـوبـ مـنـ العـلـلـ إـنـماـ تـرـىـ إـلـىـ خـاـيـةـ وـاحـدـةـ :ـ أـنـ تـتيـحـ للـجـاهـلـ وـالـعـالـمـ عـلـىـ السـوـاءـ عـالـمـاـ ثـابـتاـ يـفـسـرـ الـحـرـكـةـ وـالـتـغـيرـ بـدـوـامـ لـاـ يـخـضـعـ لـتـغـيرـ أوـ اـنـقـضـاءـ .

وـهـىـ وـاقـعـةـ أـخـرىـ طـرـيقـةـ .ـ فـلـمـاـ يـعـنـىـ الـمـرـءـ نـفـسـهـ باـقـامـةـ ذـلـكـ الـدـوـامـ ،ـ بـدـلاـ مـنـ الرـضـىـ بـدـولـ التـغـيرـاتـ وـتـعـاقـبـ الـظـاهـرـاتـ ؟ـ لـمـاـذاـ يـؤـثـرـ الـحـتـمـيـةـ هـىـ وـاقـعـيـةـ الـوـقـائـعـ الـغـفـلـ مـتـبـاـيـنـةـ ،ـ مـتـكـثـرـةـ ،ـ حـيـةـ فـالـحـسـ صـارـخـةـ الـحـيـوـيـةـ ؟ـ

(١) الكتاب السابق .

٢ - السُّبُّوَيْة

١ - إن العالم المحسوس عامر بالأحداث التي لا تخلو من مغزى لدى رجل من عامة الناس ، ولا سيما من وجهة النظر العملية التي لا يتأتى للشكوكى نفسه أن يغفلها في معاشه ، فهناك تعاقب دائم للظواهر وكل زوج من الواقع يعقب أحدهما الآخر يسميان علة وعلولا . وقد يلغى من سلط تلك العلاقة بين الظاهرات على العقل البشري أن خالما طبيعة فيه . فلرج الناس أن يسألوا . « ما العلة في كذا؟ » .

أما أن حواسنا تكشف لنا تعاقب الظاهرات فليس معناه أن الأشياء نفسها تتتعاقب في العالم فعلا بنفس الشروط الزمنية المكانية التي يخضع لها حسنا ففكرتنا عن العالم الحسى عقلية خالصة ، صنعوا العقل . وقيمتها مستمدۃ من اعتقادنا أو تصديقنا .

فنحن نعاني الحس ، أما حقيقة موضوعه فلا مدعى لنا من خلقها . فالامر كلہ رهن إذن بامکان الحصول على ضمان لصدق هذه الخلقة العقلية التي ليست إلا بناء من أحكام ينبغي أن تكون ضرورية حتى لا تنهار آنيات بيوت يتلهى الصغار بإقامتها من رمال الشاطئ ، لهذا يجب أن تقوم الأحكام على ضمان للموضوعية كفاء لإقامتها وتعزيزها .

٢ - ولا يسبق إلى الوهم أننا قد بعثنا بهذا الكلام عن غايتها فما أردنا في واقع الأمر إلا أن نرسم الحدود للعقل حتى لا يصل من بعد . فهنا العالم المعقول ، وهناك العالم المسمى عالم الواقع . فالي أى من هذين العالمين تنتهي فكريتنا عن العلية ؟ أما الواقع التي تخضعها للعلية فوق الواقع العالم المحسوس . ولكن هل ينتمي قانون العلية نفسه إلى هذا العالم المحسوس بعينه ؟

اذا كان ذلك كذلك ، فليس العلية مما يفرض أو ينافش ، بل تكون محض موضوع حسي ، من قبيل اللون والطعم والألم .

ولكن العلية ليست مما يحس بخاصة معينة كما تحس الألوان والطعوم ، فهي إذن ليست مثلها من عالم المحسوس . وبقى أن تكون من العالم الآخر ذلك الذي لا نحسه ولا حق لنا في اعتقاد خبر الحس عنه فان الحس لا يصلنا بعالم يند عن الحس المباشر أبدا .

٣ - فما خبر هذه العلية إذن ؟

أما ينسيديم فقد صدق الحملة عليها ، كما ناشها بمجمع حداد جميع رجال الأكاديمية الجديدة . وناهيك بالطعنات النجلاء التي سددها إلى نحرها الأمام الغزالي تلك الطعنات التي نكا جرحها الميت - من بعده يقررون - وحرفا بحرف على وجه التقرير - دافيد هيوم ، وذلك في أعقاب هجمة شديدة من ملربنش .

فالمضمون الحسى لكل زوج من الظاهرات يدعى علة ومعلولا لا يعلو العاقب البحث . ولكن شأن هذا العاقب المتفق عليه عند أصحاب الحاسة الواحدة في الظروف الواحدة . والقول بصلة ارتباط تضمن حلوث هذا العاقب فيها مضى وفيها يستقبل من الزمان ، وأنه لا يمكن إلا أن يحدث . وبين القولين ثغرة عميقة لا يؤمن اجتيازها بغير ترد فيها.

وعلى قول جان لابررت «أن المضمون الوحديد الفعلى الذي يتعذره هذا التضاد بين اللقطى بين العلة والمعلول مقاده إما مواضعه حرقة تواضعنا عليها وإما صلة ثابتة لوحظت ، فهي إذن قاعدة ، لو أنها نظرنا فيها عن كثب لرأينا نقاصها غير ممتنع بحال . فليس لدينا ما يبرر القول بأن حدين يتعاقبان باطراد . بل وأنهما أيضاً لا يمكن إلا أن يتعاقبا » .

هذه هي الحقيقة في شأن العلية كما يقول بها العقل ، فهي ليست ضرورة منطقية بحال ، لأنها غير قائلة على مبدأ امتناع النقاص فالعقل لا يجعل أن

لا تكون أبنة علية . فالعلية مبدأ لا يقوم على الحسن ، ولا على الضرورة العقلية . فهي إذن وهم يتبدد مني أنعمنا النظر فيه .

٤ - ويجلد بنا في هذا المقام ، قبل أن نتابع تحقيقنا الموضوعي أن نذكر فلا تنسى أن نشاط الذات الوعية المتأولة للإحساسات ، هو كذلك عنصر ينبغي أن يفحص فحصاً موضوعياً . لأنه هو نفسه واقع موضوعي فإذا فحصنا هذا النشاط الدائني ، الذي تولد عنه هذا الوهم من « أوهام العقول » - كما يقول أبو حامد - لم نخطيء أن نرى هذا الوهم نفسه « واقعاً موضوعياً » . وحينئذ تبرز مسألة جليلة « لماذا أمكن أن يعيش هذا الوهم في العقل البشري ، بل ربما لا يزال معشاً فيه ، رغم ما وجهت إليه من حملات صادقة شداد؟

٥ - وبعبارة أخرى « ألمت بمبرر لقيام هذا الوهم ؟ » .

إن الإنسان يعني وقائع الحسن ولكنه لا يقبلها بعقله بل يتخذها مادة للتأنويل ، وعن طريق هذا التأويل يتردى في وهم العلية . فإذا به لا يادر إلى تركه ، بل يتثبت به ما استطاع ، على علمه بفساده الذي العقل الصريح .

ولا يتثبت إنسان بوهم وهو عالم تمام العلم إنه ليس إلا وهم . بل هو لا يتثبت إلا بما يعتقده - من وجه - حقاً .

وإذا كان الأمر لا يعلو ضلاله عن السراط ، فلماذا ينحو به ضلاله هذا المنحى بالذات في جميع الأحوال؟ أفلابدل هذا على نشاط معين للعقل؟ إن طبيعة هذا النشاط أهل لمزيد من الفحص .

وقد رأينا طبيعة العقل لا تبرر القول بالعلية ، لأن نقيضها غير متحقق فهل الموضوع نفسه هو الذي يحتم القول بها أو يدعو إليه دعوة ملحقة؟

كلا .

فالموضوع من حيث هو وقائع غفل وظاهرات غير مؤولة لا يحتم شيئاً على الإطلاق .

أ هو الكسل والألفة ؟

إن الكسل قد يفسر الانفعال لا الفعل الناشط فان خلق رابطة أو صلة ليس من الكسل في شيء بل هو فعل ناشط ، وإن يكن خاطئاً .

ألفة العادة هي ؟

إن الألفة انفعال كذلك ، لا فعل فيه ولا عقل ، ولا تبرر ما يزعم للعلية من ضرورة .

٦ - وما دام لا دافع هناك من الذات ولا من الموضوع إلى القول بضرورة العلية ، قليس ذلك القول إذن إلا خطوة أملتها الظروف القاهرة قسراً . فاني إذا رأيت رجلاً يتسلل متشبثًا بحبيل لا هو يتركه ، ولا هو مستريح إلى التعلق به ، لنظرت إذن إلى ما تحت قدميه لأرى أى هوة يشقق على نفسه أن يهوى إليها إن أراح نفسه من التعلق بهذا الحبيل . فان التشبت بالعناء لا يكون إلا إشارة له على كريهة لا مفر منها بغيره !

فإذا تحت أقدام الإنسان المتعلق بالعلية تعلقاً لا يرى هو لنفسه فيه راحة ؟

٧ - ما مقابل العلية في فهم العالم المحسوس ؟

إذا كانت العلية - على قول مايرسون - ليست إلا جواب من يسأل : لماذا تجري الأمور على هذا النحو ؟ يقولنا «إنها هكذا لأنها كذلك كانت من قبل» - فوراء هذا مصادرة فحوهاها أن الحاضر كان في الماضي ، وسيكون في المستقبل .

وماذا تكون وقائع الحسن بغير هذا التأويل ؟ تكون وقائع متفرقة

تعاقب في انقضاء ندعوه الزمن ، وفي امتداد نسميه المكان . فغير تفسير الظاهرات بالعلية ، نضطر إلى قبولها كما تبدو : وهي كما تبدو خلق من عدم ، لها أول مطلق ومنتهى مطلق ، وحدود تتعزل بينها الواقع . لا يهدى اللاتي منها عن سابقه ، ولا شركة بينها ، فلا فعل ولا انفعال .

٨ — إن كان ذلك كذلك ، فلا إحساس . إذ ليس الإحساس سوى موضوع تفعل به جارحة حيوان .

ذلك إحالة ، إن تجاوزناها — وما ينبغي لنا ١ — رأينا الصورة الكلية للواقع الحسي غير مقبولة لدى العقل . وإنه لا يقبلها لا يعني أنها نزوة منه أو شهوة أو كسل ، فان الرضوخ والقبول والمطاوعة أسهل من الإنكار والتمرد اللذين يؤذنان بنشاط خاص يصل من بواسطته معينة للرفض والتمرد . فإنه يتلو الإحساسات متفرقات ولا يتهاون على إنكارها ، ولكن مفاد جموعها الحسي هو الذي يأتي العقل قبولاً لأنه لا يوافقه . وإن رفضه إياه ليس . فهو مجتهد في خلق إطار آخر ينحيط به المحسوسات ولو ألاجأه ذلك الخلق إلى التحمل والتلعل بالوهم — في ظن أقوام يرون هذا الرأي في مبدأ العلية بحق — ليذاذا بما في العلية من الدوام والثبات والترويج عن دائرة الزمان والمكان مع استيعاب مضمونهما الحسي .

٩ — فلواحت المكان والزمان الحسي هي التي تثبت في العقل هذا اللذع فيولى منها فراراً وقد ملء منها رباعاً ، فيعتصم بالسببية . فحين تجده حسناً واقعة نراها تكون بعد أن لم تكن . والمكان والزمان كما يزيدهما لنا الحس ، إنما يتصوران باعتبار ما قبل وما بعد وباعتبار ما دخل وما خرج فكل بداية تعرض ، فلها بالفرض ما قبلها ، وكل هيئة فلها بالفرض ما تجاوزها . وليس علينا لقبول هذا الإطار الكل المحسوس وإقراره

— والإقرار بالرضى أيسر النشاط وأقربه إلى الانفعال — إلا أن تقبل أن يكون قبل الوجود لا وجود . وكل ذلك لا « وجود » خارج الوجود . وإن الواقعية الحسية تقع خلقة عن عدم — وذلك كله أمر ما كان أهونه لو أنه كان يمكننا محسن الإمكان .

ولكن العقل — المكسال في ظن أقوام حتى ما يريد العمل ما دامت له عن العمل مندوحة — يأبى أن يقبل هذه الفروض المهيأة . وآية هذا اعتقاده بالعلمية ذلك الاعتصام الذي يركبه شططاً ويكلفه من أمره رهقاً ، ولأنها لآية لأولي النهى :

١٠ — وقد أحسن الهند القدامي صياغة هذه الصعوبة فقالوا « لا بناء بغير هدم ، ولا هدم ولا بناء بغير دوام » .

فتحن إذ نقدم فرض السبيبة . نقدم بها فرض الوجود ونرفض العدم ، ونقدم الدوام والثبات واللاتناهي الذي يستوعب كل مضمون للمكان والزمان . أو بعبارة أخرى أوجز من هذه وأبسط . يرفض العقل بتقرير السبيبة أن يصدق بالحس ولو احتجه المكانية الزمانية .

أما أن يعاني الحس ، فذلك ما لا يدل له فيه ، وأما قبوله والرضى عنه . فذلك ما لا يدل له به . ولهذا يستجبر بالسببية ، فلا ينبغي أن تخاله يتثبت بها من حيث هي — فإنه غير مخلوق عنها حين ينظر فيها فلا يرى لنفسه فيها مقنعاً ولا مطمئناً — بل لصفات فيها تمثلها له هي التي افتقدتها في الحس فاختلطها فيه ..

١١ — يقولون السبيبة وهم : وبها كذلك أو قل إنها كذلك ، سيان ولكنه وهم غنى بالمعنى والبيانات ، غنى يربى على ما بعض الحقائق في دراسة الأفهام ، فإن أحوال المرض أدل على خصائص الصحة وأسرار تراكمي الأجيال .

٣ - الضرورة الرياضية

١ - أما وقد سقطت قلعة السبيبية ، فليبحث العقل عن سكن له في مبدأ آخر ، هو الضرورة الرياضية « وإن البنات المتفرقة في بناء علم الطبيعة أعداد — كما يقول جينز — أما معالم البناء فعلاقات بين مجموعات من الأعداد ضخمة » .

وذلك ضرب آخر من الضرورة . ولكنها في هذه المرة ضرورة غير موهومة من جانب الذات على الأقل . فالعلاقة الرياضية ضرورية عقلاً . لأن تقىضها غير متصور : فإن حقيقة العالم الذي لا نعرف عنه مباشرة إلا إحساساتنا ، لا سبيل لنا إلى معرفتها إلا أن نعيد بناءها ، وكينا نرکن في هذا الأمر إلى سند متن لصدق أحکامنا ، ينبغي أن تكون الأحكام بغير تقىض يمكن فتصدق لدينا صدقاً ضرورياً .

٢ - ولكن ما خبر هذه الضرورة الذاتية ؟ أليست ضرورة قهر ، أو ضرورة عجز كضرورة الواقع الماثلة في الحس ؟

شتان !

فإن ضرورة الواقع المحسوسа تقهير إقرارنا ، تلزمـنا معاناتها وليسـت قائمة على امتناع التقىض ، في التصور . أما الضرورة الرياضية فلا تدين للحس بشيء ، لأنـها عقلية خالصة .

٣ - وثبتت شبهة أخرى . . . أليست الضرورة العقلية عبارة عن عجز عن تصور التقىض ، فهي من قبيل العجز عن عدم تقرير أنـنا نحس ما نحس ؟

إن وزر هذه الشبهة واقع على لغة الكلام وما تحفل به من بحاجز فالعجز هنا من هذا القبيل المجازي . وحقيقة الأمر أن التقىض لا يمكن أن يكون . فهو غير موجود . ومن ثم فهو غير متصور فالعجز هنا ليس أبداً عدلياً مثل العمي والموت مؤداء انتفاء قلة من شأنها أن تتحقق . بل إن العجز الحق في هذا المقام غير لاحق بمنظارنا العقلي ، بل يلحق بالتقىض العاجز عن الوجود فهو عاجز في الموضوع لا في الذات الواقعية له

فلو أن الموضوع كان . لكن في الذات الواقعية وعيه وتصوره .
فهو غير متصور لاعتبار يهدى عين وجوده .

٤ - وإذا ثبتت الضرورة الذاتية للرياضية بقى أن نفتحن موضوعية هذه الضرورة ، فالضرورة الرياضية أو الرابطة فيها يقال أنها ضرورية . فما خبر الحلوود والتعريفات والقواعد ، أى ما خبر « مادة » الرياضة ؟

إنه إذا كان وجود الأشياء هو موضوع العلية . فإن تصوّرها المجرد أو ماهيتها هو موضوع الرياضة . فالرياضية – كما يقول بوترو – حين أحلت الدالة محل العلية قد أدخلت بذلك الضرورة على العلم . فماهية العالم في متناول العقل عن طريق الرياضة إذا كان وجود الواقع ليس في متناوله بالسببية . ولكن يجب كيما يصح هذا – أن تستوثق الرياضة من مطابقة العالم لها مطابقة رياضية فيجب إذن أن نستيقن من ثبات الطبيعة يقيناً بشيات عقولنا .

٥ - ولندع جانباً – في الوقت الحاضر – ثبات عقولنا في الرياضة ، لتنظر في أمر مادتها فنجده عصرنا الراهن مبرءاً من زخارف الأوهام التي كانت تخف بطبيعة المسلطات والتعريفات الرياضية . فهي ليست بعد حقائق أبدية . وإنما هي آلهة أخرى تصدى لها النقد العقلي فامتتحنها عن قرب وأجلالها عن عروشها في أقدس هياكلها ، وصار المتفق عليه أنها ليست إلا موضعيات ، وأنها محض تجريدات من معطيات العالم المحسوس .

وليس للرياضية من فضل على سائر العلم بعد هذا إلا يقدر ما للاستدلال البرهان نفسه من قيمة.

٦— فما البرهان؟

«إن هو إلا بناء نبنيه» على قول روبيه^(١) « فهو ليس ربط مبادئ كلية بعضها ببعض ، ولكنه ربط موضوعات ماربطة تستخدم فيه تلك المبادئ بحيث تحصل على مزيد من الموضوعات والعلاقات » .

فهو سلسلة من البناء . والاستناظر من المقدمات يستوى ووعي أى واقعة سواء حسية أو عقلية . فهو تجربة نعانياً فنذكرها ونقررها على قول بوارييه .

٧— فهل هذا التقرير أو التجربة مجرد رضوخ قهري لضغط غاشم؟

وإن جواب هذا السؤال لأهمية قصوى . لأن التقرير حكم ، وأن تحكم أنك تحكم ، أو تقرر أنك تقرر لا يليو من قبيل الحكم ببرؤية أو مذاق أو سعاع فانني إذا لم أرلوناً معيناً حكمت بأنني لا أراه ولكن ليس في إمكانى أن أفصل حكمًا لي عن حكمي الذي به أقرر أنني أصدرت ذلك الحكم . فالحكمان هنا شيء واحد لا يتجزأ ، لأنهما الذات الوعائية تتحدد عن ذاتها موضوعاً لها . بينما الحس ليس إلا موضوع الذات الوعائية فحسب . متميزة عنها ، وقادمة بمصدره . وهذا الموضوع الحسى المتميز إذا صار الحكم به موضوعاً لحكم ذاتي ، كان هذا الحكم الذاتي وعيًا للذات غير منفصلة فيه الذات عن الموضوع ؛ فوعي اللذات هو الحكم الذى موضوعه كل عملية تقوم بها الذات الوعائية . بينما الواقعه الحسية — خارجية كانت أو داخلية — موضوع متميز لحكم هو بدوره موضوع غير متميز لوعي الذات .

(١) بنية النظريات الاستنباطية :

فإن تحكم أنت تحكم ، فذاك التفكير ، وأما أن تحكم أنت ترى أو تسمع
أو تألم فذاك الإحساس .

٨ - ولكن منها يكن من أمر الخلاف ، فالحكم هو وضع موضوع .
فإن تحكم أنت تحكم هو أن تجعل من حكمك موضوعاً لحكم آخر لك .
ولكنك إذ تحكم أنت تحس شيئاً ، لا تضع الموضوع ، بل إنه موضوع
فعلاً ، وأنت ملزم بمعاناته ولو لم تفهمه . ولستنا في مقام الكلام عن وعي
الذات ، بل عن عملية الحكم والبرهان والربط العقلي بين الحدود فمن أين
تنجم الضرورة في هذه الصلة التي ندعوها حكماً ؟

أما ما يرسون فيقول « لأننا في جميع العمليات والتحولات قد عينا
أن نظل الهوية قائمة ، وبذلك يكون للاستدلال ضغط حقيق يلزم عقلنا
فيه إقرارنا » .

وأما جوبلو فيزيد الأمر جلاء بقوله « إن عملية البناء بحسب القاعدة
تبرز نتائج جديدة ، فالقاعدة تضمن ضرورة هذه النتائج » .

٩ - ولكن الأستاذ لا برت يعجب من هذا ويقول « ولكن القواعد
ليست إلا موضعات » !

وإنه لعجب اترى إلى عن الخلط بين صورة الرياضة ومادتها :
فالتعريفات وال المسلمات أى قواعد الرياضة موضعات كما سلمنا ، ولكنها
ليست صورة العلم الرياضي ، بل هي مادته وموضوعه، أما صورة الرياضة
 فهي الهوية « التي تقيم المطابقة بين العمليات وما تووضع عليه من قواعد ،
وهذه المطابقة هي ضمان ضرورة البرهان الضرورة الذاتية .

١٠ - ولكن المرء لا يخطيء في الرياضة – إلى جانب هذه الضرورة
الذاتية – نحواً من الموضوعية مؤداه أنها لا يمكن إنكارها لدى الناظر فيها
وذلك أن أحکامها موضوعاتوعي ذاتنا . ولا يمكن أن نجد قيام تلك
الموضوعات في وعينا متى قامت فيه ، ولا أن تحكم بخلافها لامتناع نقيسها.

ولكن أهذا هو الإلزام والقهر ؟

حسبنا جواباً على هذا السؤال أن نذكر أن البرهان عمل لا يتوقف إلا على إرادتي فلو أردت برهنت ، وإذا لم أرد فلا برهان . أما الضرورة التي في البرهان فناتحة عن ملاحظة المادية ، التي تختلف عن الملاحظة الحسية بأن نقيسها ممتنع الوجود ؛ بينما لا نقيس أبنة لواقعية الحسية . وهذا كل ما يميز الضرورة العقلية من ضرورة الواقع .

١١ – أما عن أبدية الرياضيات . فان حلوودها تجرييدات أو تصورات خواصها غير منفصلة عنها . فهي مرتبطة بها ضرورة ، لا ارتباط معلول بصلة . ولا ارتباط عارض بعارض سواه من باب أولى ، بل إن الخواص وحلوودها هي . . . ، وهذا ما يجعلها تبدو بمنجاة من الانقضاض الزمئي ، مكفولة الثبات برغمه .

١٢ – هو ذا العقل قد لاذ بالهوية حين خذله السبيبة . فما مراده من هذا اللياذ هنا وهناك ؟

إن التغير كون بعد عدم ، وعلم بعد كون ، فالعقل في حاجة إلى عاصم له من المكان والزمان ولو احتجهما إلى تمجيئ الحسن . فهو لا يجد له متذوقة من معاناة المحسوس ، ولكنه يتجهد في تحويله حتى ليقلب بناءه رأساً على عقب . فالهوية كالوجود والأبد واللا نهاية والدوم . هي ما ينشده في العالم . فإذا أخطأها في خبر الحسن عنه ، أعاد بناءه بمقتضاه وسواء حسن هذا أم ساء فهو ليس من هنا في شيء وإنما نحن نقرر هذا الواقع ، لنمضي في أعقاب العقل مستكتفين سر فعله الخاص .

٤ - وما المقتضى؟

١ - ما هي المسوة بين شهادة الحس و فعل العقل تغفر فاها فالحكم كل ماقرر صلة بين حدين ، تصورين كانا أو حكيمين . وإن هذه المسوة لقمعينة أن تدهش من لا يأخذ الأمور كما تعرض له مأخذ التسليم . فلو لم يكن لدى العقل معيار للحقيقة إلا هذا المحسوس ووقائعه الغفل ، ففيما إذن شكه فيها يقدسه له الحس وما المقتضى أن يبحث عن الضروري رافضاً المتناقض والممتنع التصور ، لو أن مصدر الحقيقة ومحكمها لديه ليس إلا هذا الواقع المحسوس ؟

٢ - وما المقتضى أن ينقد العقل الحسي ؟ إن الشك أدنى الشك ما كان ليخطر على عقل من العقول لو لم يكن لديه معيار للحقيقة سوى هذا الحس المعروض بل المفروض عليه ؟ وهل الشك إلا عدم مطابقة المعروض لسلطان مفروض ؟ فا دام ثمة شك فلا بد وراء الشك من سلطان . وما من سلطان هو لدى العقل أو ثق وأسمى منزلة مما يحکم فيه إليه .

بل إن النظام نفسه - وهو أساس إدراك الجميع الحسي - ما كان ليوجد بل ما كان ليخطر في الأخلاص ، لو لم يكن أساس هذا النظام سابقاً في العقل على ما ينتظم بمقتضاه . وكيف يمكن أن يكون لهذا الأساس قيام في عقل هو محض مرآة للحس ؟

مسائل لأنزى التزاهة المزعومة للوضعيين ستجد الجواب عنها هنا . وإنها لزاهة ذات بذوات تلك التي تنكر قساها من الواقع (وهي وقائع نشاط اللات) لكن لا تستبي إلا ماتتعلق منها بالأشياء .

٣ - ولكن لندع الآن جانباً حديث هذا المعيار العقلى ، لتابع نفي كل مالا يقبله العقل من المحسوس ، فلستا تبغي أن تورد هذا المعيار إيراداً مذهبياً ،

بل تؤثر أن نبين — موضوعياً — ما تجده الذات الناشطة في تجنبه بأى ثمن، ولو أوقعها هذا في الوهم . فاكان أسهل الأخذ بالمعنى المحسوس لليقين مصدراً ومحكماً . ولكن الترد على أسوار هذا الواقع المحسوس فيه الكفاية وحده للدلالة على أن المحسوس ليس ميدان العقل الفريد ، ولا مصدر المعرفة الوحيد . فإذا زاد على هذا أنه مرفوض لدى العقل غير مقبول ، فقد لزمنا أن نسأل . « وما المقتضى لهذا الرفض ؟ »

وحسينا الآن تلك الإشارة إلى لزوم مقتضى يتعين به رفض المحسوس لنعود إلى ما نحن في صدده من عزل مالايفتا العقل برفضه من هذا المحسوس.

٤ — ماذا في العلية مما ليس في الحس ؟

إن أوساط الناس يرون في ذلك رأياً .

نستعين له لسان لوثر إذ يقول: (١) إن العلة هي ما يجعل شيئاً يبدأ في الوجود . والمعلول هو ما يستمد بدايته من شيء آخر .

وقد أوضح الأمر منطقياً محدث هو جزيف حين قال : « إن إنكار قانون السبيبة العام هو رد العالم إلى أجزاء لاصلة معقوله بينها » (٢) .

٥ — وليس في هذه المقالة مالم يسبق إليه لكريس بعيارته المأثورة . « لا يمكن أن يكون شيء من لاشيء » وهو قول ييلو نقشهه ممتنع التصور . بل إن الذين حاربوا السبيبة لايسعهم إلا أن يقولوا مع كينز أن أهميته ترجع إلى الاعتقاد بأنها « تأتي الضوء على توقع ظاهرة إذ تحدث ظاهرة سواها ». .

٦ — ولكن هذا التوقع لا يتحقق وعالم الحس كما يخاله الوضعيون والتجريبيون الحسيون إلا قليلاً . وهل هذا التوقع إلا إباء العقل أن يحبس . في حلوه الانقضاء الفعلى للزمان ؟

(١) محاولات عن الإدراك البشري . الكتاب ٢ . ف ٢٦

(٢) مقدمة المنطق ص ٤٢٤

فلهذا وبأى مقتضى تتوقع ؟ أما المستقبل فليس بعد ، وعلى حسب قوله
لأنه تصوره لأن التصور الحق فرع على المحسوس وكفى ، فلابد أن معياراً
آخر غير الحس هو الذي يتيح لنا ويدعونا إلى تصور المستقبل ومن ثمت
إلى التوقع .

٧ - حسينا الآن أن نسجل أن العالم المحسوس لا يمكن أن يكون مقبولاً
لدى العقل كما يمثله الحس . لهذا يعتصم بالسيبية محتتمياً بها ...
ومم الاحتماء ؟

ما هو تقىض ما يمثله السيبية ، أى تقىض الدوام ، ذلك الدوام الذى
يهدى الحس لإهداراً متصلاً بهذا الانقضاض الذى يعلم ويخلق في كل آن ،
والدوام هو ما يتطلب العقل إلى معنى الجوهر أن يقيمه ويضممه ويمثله له .
أجل إلى الجوهر يفرغ العقل ليحتوى من المحسوس ، بل وليعيد تنظيم
المحسوس ، حتى يوافقه . فالجوهر هو مراد العقل من السيبية ، وهو
ما يستمسك به ليفهم العالم .

وليس من مقالة في هذا المقام خير من مقالة جونون « لاسبيل إلى مفهوم
كاف للسيبية بغير الرجوع إلى تصور الجوهر » .

٨ - فالغول الذى يتحاشاه العقل ويلقاء بالجوهر والدوام في ثياب
السيبية ليس إلا الإطار الكلى للمحسوس ، الذى يراه العقل غير متنفق
بمعاييره الخاصة للحقيقة .

ورب قائل : فما هي إذن هذه الحقيقة ؟

إنها الموجود كما يراه العقل ، بصرف النظر عن شهادة الحس .

٩ - العقل إذن ينكر الإطار الكلى للمحسوس ، ولكن الحس يلح
عليه أن يقبل ماينكر ، فلم يجد معتصماً من التسليم لعدوه إلا ما يمثل معياره
الخاص جهد المستطاع ، وذلك المعيار هو الدوام .

وكما يوأّم بين معياره وبين التغير والانقضاض الظاهريين أقام السبب والجوهر . فالدّوام هو معيار العقل ، والتغيير هو مضمون الحس . والجوهر هو الجامع الموفق – عن طريق السبيبة – بين الدّوام والتغيير .

١٠ – فالمكان والزمان مصدر هذه المفهومات بين الحس والعقل . وهما ما يرى العقل نفسه عاجزاً عن قبوله ، فيعارض الانقضاض الزمني بالتوقع ، ويقيم السبيبة التي زعمواها وهم لا تكون معيّراً للعقل إلى تعلق المحسوس لأيّ مبرد تقبله ، لأن السبيبة تمثل لدى العقل فحوى حقيقة أولى بثقتها وتصديقه من غول الزمان وعنقاء المكان .

١١ – إن هذا الميل التلقائي الذي لا يُمْدَدُ عنه والذى يرمى به التعقل . إلى تأول الحس ليس وقفا على المتحضر دون البدائي فالبدائي الذي يتوجه إلى السحر ، إنما تدفعه إلى ذلك دوافع المتحضر إلى القول بالسببية كي يستعين على فهم المحسوس الذي يحبه عقله . إنه جهد العقل لإدخال النظام – على تفاوت في الترجمة – إلى ذلك العالم المتفرقة أجزاءه ، المتغير الهيئة في كل آن . فالمجىء يتزرع لذلك بالسحر والحضرى يتزرع له بالسببية ، والعالم بالدالة الرياضية ، أو كما تقول السيدة سوزان ستبنج(١) « إن الفارق الأكبر بين بكرة العلم وضحاها إنما يتمثل في نمو سلطان النظام » .

١٢ – فحين تكشفت السبيبة عن وهم ، تخلى عنها العلم ، أو خيل إليه أنه فعل ، ليأخذ بالدالة الرياضية التي تقوم كذلك على النظام بمعنى صارم ، والتي تنهى – كما سلف القول – إلى الهوية مبدأ العقل ، فالرياضية في صورتها الأخيرة توشك أن تكون فرعاً من المنطق ، غير معنية إلا بالصورة .

(١) مقدمة حديثة للمنطق ص . ٢٣ .

١٣ - ولكن القول بأن الرياضة هي الصورة الكاملة للعلم ، والقول في نفس واحد بأن موضوع العلم الفريد هو معطيات الحسن ، أمر قد ييلو عليه التهافت : فإنه وقد تداعت ضرورة السبيبية ، تأق العقل إلى الضرورة— لحاجة له إليها — فنشدها في الرياضة أو بالحرى في المنطق ، فلماذا يطلب العقل الضرورة كل هذا الطلب الدائب ؟

١٤ - إن هذه الضرورة غير مطلوبة له إلا لتفسير المجموع ، ذلك أن الضرورة أداته لكن يوفق بين عالم الواقع في مجموعه ، وبين معياره الخاص . فإذا افتقد تلك الضرورة امتنع أن يعقل العالم بحسب معياره . ومعنى هذا أن ينافق نفسه بقبول ما يخالف معياره . فيتهاوى بناؤه وينهار ، بل يكون ذلك له بمثابة الانتحار . فالعقل في هذا المأزق في مقام هملت حين قال :

«أن تكون أو لا تكون تلك هي المسألة» .

فإن يكون . هو أن يجد حلًا كفيلاً بتبييد الاختلاف والتغير وقدان حقيقتها الظاهرية ليتفق موضوعها ومعياره الخاص . وألا يكون ، فذلك أن يستسلم للواقع وتغيرها فيتكرر مبدأه . وهو اللوام واللاتغير والهوية : وبين الموت والحياة لا اختيار لختار .

١٥ - وجود بغير تغير :

ذلك ما يتضمنه العقل وما لا طاقة له بالنزول عنه . وذلك هو «المطلق» الذي ينافق وكل ما يتضمنه إطار الزمان والمكان ، فالهرب من كل ما يتغير ، وكل ما يخضع للحد ، ومن مقتضيات الواقع الغفل ، هو دافع العقل إلى نشدان الضروري الذي يمتنع نقشه فالضرورة يريد العقل أن يقهر الواقع الحسي الغفل ، ويصل إلى التحرر من ضغطها الغاشم عليه .

٥ - الهوية وامتناع التقىض

١ - علام تقوم كل ضرورة عقلية ؟

لا شك في قيامها على استحالة التقىض ، وهي استحالة يعبر عنها - أحياناً - بامتناع تصور التقىض . ومعظم الفلاسفة والمناطقة يعلونه القانون الأساسي للعقل « فلو أنا - كما قال ليبنز - ثبّتنا أنه غير صحيح ، فلا يكون لهذه النتيجة قيمة إلا بقيامها عليه وباعتبار صحته ! » .

٢ - ولكن هذا المبدأ ليس سوى الوجه الآخر لمبدأ مثبت ، هو مبدأ الهوية . فائئاته هو ما نرى إليه من قولنا باستحالة التقىض . فهذا القانونان - كما يقول كينز (١) « يتبعى أن يعتبرا أساس العقل ، يعنى أن التفكير الإنساني والبرهان المنسق مستحيلان إلا إذا سلمنا بهما » .

ولكن هذه النظرة لا تخلو من انتفافية ، فإذا عينينا - ونحن طلاب حق في أمر العقل - أن يتسرق التفكير أو لا يتسرق ، وإنما عينينا أن يكون اتساقه هذا على أساس متيقن . فمتانة هذا الأساس لا وجه نفعه : وهل هو صحيح أم باطل ، هو ما عينينا في هذا المقام .

٣ - فعلام يقوم أساس الضرورة هذا ؟ إنها ضرورة ذاتية ما دامت لا تستند إلا إلى العقل ونشاطه الخالص . فيبقى علينا - حتى لو ثبتت هذه الضرورة ذاتياً - أن نبحث عن أساس لكلية أحکامنا وشمولها ، تلك الأحكام المقول إنها ضرورية - إن كان لهذا الأساس وجود . فقد نشد لهذه الكلية سند من موضوعية العالم المحسوس ، فكان لهذا مصلحة قوية

(١) المنطق الصوري ص ٤٥ :

للمدرسة الوضعية « ولكن يمكن بيان أهمية هذه المسألة أن نذكر أن قيمة الفعل العقلى كله مرهونة بها . فإذا قامت ضرورة هذين المبدأين . سلمت الضرورة – الذاتية عن الأقل – للمنطق والرياضية والعلم .

وذلك موقف لا يرضي عنه القائلون بأن الهوية إذا أخذت أقصى مداها حالت دون الحكم . لأن الحكم تميز موضوع من محظوظ ولكن ينبغي أن نذكر أن الهوية المتحققة في الحكم ليست إلا هوية معيارية تترجم بمعادلة ، أو دالة ثابتة ، أو دوام ، فالهوية قانون مطابقة الفكر لمعنى ذاته .

ومن المناطقة من ينكرون الهوية ، ولأسباب غير منطقية فيما يلوح ، فسوزان استبعن الأستاذة بجامعة لتدن تقول في كتابها مقدمة حديثة للمنطق (ص ٤٧٠) . «إن التأويل التقليدي لذلك القانون تأويل ميتافيزيقي . فإذا كانت تعتبر رمزاً لجموعة مجموعات ، فيمكن تأويل الصيغة على أنها تعبير عن دوام الجوهر ، أو إثبات شيء وراء التغيرات . وهذا ما لا يمكن اعتباره مبدأ أساسياً للتفكير المنطقي » .

ونقول نحن أن هذا الاعتراض «غير كاف منطقياً لنفيذه» .

صحيح أن ذلك المبدأ يعني أن وراء التغير شيئاً، أو بعبارة أدق، أنه يلزم أن يكون متغير حتى يكون تغيراً - ففي الميتافيزيقا والفيزيقا على السواء لا يستطيع تصور تغير بلا متغير، أو محمول بلا موجود يحمل عليه.

ولو أن السيدة — التي ت مثل في هذا المقام كل علو لأميتافزيقا —

قالت إن معطيات الحس والواقع لا تعطينا إلا مجرد تغير بلا متغير ،
أى بغير جوهر باق تحدث له التغيرات لرددنا على هذه المسألة بأن هذا
صحيح ولكنها حجة لنا لا علينا ، لأن دعواانا أن العقل لا يقنع بمعطيات
الحس ولا يخضع له في أحکامه ، ولا ينحصر فيها . بل هو يتأنلها على
حسب مبادئه الخاصة . التي تم على معياره المكتون ، وجوده المعين ،
الذى لا يمكن أن يخسره ليربع العالم المحسوس كله ، فان الثمن الذى
يؤديه عن إقراره بالحس دون سواء ، وكما يعرض له إنما هو حين وجوده .
وبين الموت والحياة لا اختيار لختار .

٦ - فعلام تقوم مبادئ البرهان برهانا أقوى من كل برهان على موضوع عداته ؟

من المقطوع به أننا يجب أن نستوثق كل الاستئناف من أساس الحكم ،
وما لغير هذه الغاية قطعنا هذا الشوط الذى نريد أن نمضي فيه إلى آخر
عداه . ولكن ألا ينبغي أن نتساءل ابتداء « ما هو البرهان ؟ » — قبل أن
نطلب برهانا على مبادئ البرهان — ولماذا يطلب البرهان ؟ وبلن يطلب ؟
ـ ولأى غاية ؟

٧ - البرهان معرلة بالواسطة وضرورية معا : تقوم على امتناع التقيض ومن ثمت على جوهريه الموضوع الممتنع نقبيضه :

والذى ينبغي أن نذكره ولا ننساه هو أن المعرفة البرهانية
معرفة بالواسطة وأن سبيلها هو التخلف ، الذى تقوم عليه ضرورة
هذه المعرفة ..

أما لماذا نبرهن ، فجوابه أننا نبرهن لنعرف حين يكون الموضوع
غير مائل للدى العقل مثولا مباشرا . فنحن لا نلجأ إلى البرهان لنعرف
أوجاعنا ، أو ما نحس به من لون وطعم وما إلى ذلك ، أو أننا نفكر الآن
في أمر البرهان . . .

فالبرهان لا يلزم إلا حين يكون الموضوع غير معروف بذاته ، فربى أنفسنا مضطرين إلى الاستيقان في صدده بعلامة لا تخطئ للثبات والحق : وهي امتناع التقيض .

٨ - أولاً يجوز لنا الآن أن نستخلص أن المعرفة المباشرة تساوي الذهنية ؟ وأن البرهان - أي الحكم العقلي الضروري - يساوتها بالواسطة ، وتلك الواسطة هي امتناع التقيض ؟ فالحقيقة هي الغاية من البرهان : والأنية هي البرهن له حين لا تستطيع تحصيل الموضوع بغير واسطة . فهو الوسيلة التي تتوصل بها إلى ما ليس في اليقين فعلاً .

ولكن أليس لدى الإنانية ما يعدها بمعرفة مباشرة ؟

بلى ! ولكن للإنانية معايير يجب أن تتلاءم معها هذه المعرفة والإرفضتها كما يرفض الصيرفي النقد الزائف ، وهي معايير لا تتعلق بالجزئيات ، بل بالمجموع ولو احتجه . فموضوع هذا المجموع هو ما يتوصل العقل إلى معرفة حقيقته بالبرهان إن أعزته به معرفة مباشرة صحيحة .

فثبت إذن موضوع أنسى للحقيقة ، لواه لما كانت بالعقل حاجة إلى البرهان أصلاً فليس للبرهان معنى إلا البحث بالواسطة عما لا يحصل مباشرة وما كان العقل ليلجأ إلى البرهان لو لم يكن وجود موضوع البرهان أو ثق لدى الإنانية من كل برهان ، ومن كل الواقع المعروضة عليه للامتحان في إطار من الزمان والمكان .

٩ - فالحقيقة إذن قائمة : تعلم الإنانية وجودها ، وتسخر العقل في الوصول إليها بالبرهان حين تخلي منها المحسوسات بل وحين تخالفها ؛ فوجودها أثبت من الشهادة ؛ لأن العقل مستعد في كل لحظة أن ينكر هذا المشهود في مجموعه ليصدق بها ويبرهن عليها برهاناً قد يؤدي إلى تقيض هذا المجموع المشهود ؛ ثم يطلب إليه أن يتفق ونتائج البرهان ، وإلا رفض المشهود المحسوس ونفاه . فالعقل قائم على اعتبار وجود

الحقيقة ، وعلى إhaltة علم وجودها ، في حين أن وجود المحسوس ليس علمه محال .

ومن انطباع وجود الحقيقة فيه هذا الانطباع يصدر العقل في عمله على التوفيق بينها وبين المحسوم .

وما يُعرف بذاته ليس موضوع معرفة بالواسطة ، أى برهان .
ويترتب على هذا أن مسألة الحكمة الأعلى لا تقوم بالنسبة للايمان بالعقل ،
بل تلزم للايمان الموضوعي فحسب . وستنظر ذلك في مناسبته .

٦ - المطلق والعدم

١ - للعقل مبادئه في تصور العالم ومعرفته ، وقد رأيناه لا يقبل ذلك الإطار من المكان والزمان ، وأنه يتطلب إلى الواقع أن «تنظم» ، ولا يقتضي ذلك النظام إلا أن تتوفر فيه الهوية ، أي أن يكون هو نفسه ، وألا يخضع للانقضاض الزمني والتجزؤ المكاني ، ولهذا يجد العقل مطمأنه وحريته في الرياضة .

٢ - فحين تنظم الواقع وتخضع للضرورة العقلية ، تضحي معقوله ، أي تتحدى مع العقل ، لأن صورتها الجديدة مستمدّة منه ، وتتخلى عن صفة الضيق عليه وقهره ، فتتيح له الحرية حيالها . ذلك أن الموضوع الأسمى للعقل هو للهوية من جهة الماهية ، والوجود من جهة الكون (مصلدر كان) ، لأن الماهية ماهية كائن ما .

فالموضوع الذي لا يخضع للتغير ولا للانقضاض كائناً ، وكائن أساساً للعقل وللموجود نفسه باعتباره موضوعاً للعقل . . . ذلكم الموضوع هو «المطلق» .

٣ - وقد يقال أن المطلق لا يدرك ولا يتصور ، لأنه ليس ممكناً أن يقال ما هو .

فنقول لهؤلاء : إننا نمنهج الوضعيين عينه وجدنا أنه كان من المستحيل أن يكون للعقل نشاط و فعل إلا أن يكون المطلق أساس هذا النشاط ومحركه . فلو لاه لقبل العقل التغير والمحسوس ، ولعاش عبداً لشهادة الحسن تائياً أشتاتاً بغير سلك منظوم ولا معنى مفهوم . أما وهو يبني ويتحقق ويصدق ويشك ويرفض ويقتن وينقد ، ويعلم أنه يشك ، فذلك أن لديه معاير ا

تباین لزمان . و تباین التغیر ، وهو لدیه أوثق من کل ما تروضه عليه
شهادة الحسن في الحاج و الحاجة .

٤ — أما قول قائل : ما حد ذلك الذي به تعرف الأشياء ، وبغيره لا عقل ولا تحصيل ؟ فذاك سؤال ليس أبعد منه عن إيقاعنا في ريبة المخرج . فإننا نسأل السائل أولاً : ما الحد ؟ وإنما يحد المجهول أو يعرف بما هو أعرف منه ، فكيف يطلب تعريف ما به تعرف جميع الأشياء ؟ وإليه تقاس فـ العقل وتحتن ؟ إن مثل هذا السؤال جهل واضح بموضوع الكلام .

٥ - وظاهر البطلان كذلك أن يقال إنه ممتنع ، لأن عدم وجوده هو الممتنع . وأتنا لا نشهد في العالم إلا المحدد المتناهى ، لا يبرر الحكم بأن اللامتناهى تأليف غير مشروع من المتناهى كما وهم بعض معارضي ديكرت . صحيح أن العالم المحسوس لا يقدم لنا إلا المتناهى ، ولكن ليس هذا كل شيء . بل هناك رفض العقل لهذا المعروض عليه بالذات ، فهو لا يتصدّى ولا يأخذ به في إقامة صرح العلم ، ذلك أن المتناهى غير مفهوم لدى العقل حتى ليهرب منه لائذا بما يوافق مبادئه الخاصة « فالمطلق وحده هو المقبول لدى العقل » كما يقول هاملتون .

٦ - ومن الفلاسفة من يزعمون العدم سابقاً أصلاً على السلب ، وأن
الجزع آية هذا .

فهل العدم موجود ؟ فإذا لم يكن موجوداً ، فكيف يتسنى أن
نسلب وتنفي ؟

إننا لا ننفي لأن العدم موجود ، أي لأن اللاوجود موجود ، بل لأن الوجود موجود ، ولكن على غير ما ننفي وننكر . فالنفي صيغة لفظية لإثباتات غير ما ننفيه من التغير والحد .

فالتغير والتجزء الحسيني هما المسئولان عن هذا اللبس ، لأنه بالتجزء الحسيني أمكن التمييز بين الأجزاء ، وتهيأ الرفض في بعض والقبول في

بعض آخر . كذلك الحال فيها يعبر عنه بال موجودات المحسوسة . فهى تبلو لحسنا متنقلة من عدم إلى وجود ، ومن وجود إلى عدم ، في حين ليس لدى العقل إلا حقيقة واحدة هي الوجود ، أو المطلق ، غير المتغير ذو الدوام . فهذا «الجزع» نفسه ما كان ليوجد لو لم يكن الوجود مطبوعا في أعماق العقل طبعاً هو أساس فعله جميعاً ، وهذا يقبض قلوبنا وهم الحس بأن تلك الموجودات التي كانت قد عدلت ، ويبدو لنا هنا مأساة مفرزة . لأنه يهدد أصول إينيتنا نفسها ، تلك الأصول التي الوجود عين ذاتها .

فهذا القلق ، قلت الإانية الوعية التي لا تعرف إلا الوجود ، فرضه عليها العدم من جهة الحس قسراً .

٧ - وهل يمكن تصوير المطلق أو الوجود بالإطلاق ؟ أله تصور أو مفهوم ؟ وإن لم يكن له فكيف يزعم زاعم أنه يعرفه ؟ وما فحوى هذه المرة المدعاة ؟

إن الاسم - مجرد الاسم - يمكن أن يتکفل بمحواب هذه المسائل : فالمطلق إسم مني ، لأنه كيف يراد أن نسمى ما ليس له اسم ثابت ؟ للعقل عالمه المقول ، ولكن للسان صيغه التي لا مستفاد لها إلا من ذلك العالم المحسوس المتناهى المتغير . ولأن المطلق ليس كمثله شيء ، فليس له اسم ثابت كسائر الأشياء ذوات الأسماء .

وكذلك تصوره . فإنه لا تصور له ، لأن التصور تجريد عن محسوس يتوجه من الجزئي إلى الكلي ، ومن الواقع الحسي إلى «الوجود» فكيف يكون تصور لما ليس متناهياً ولا محظوظاً ؟ إنه لا تصور له لأن طبيعته أنسى من أن تدخل في معيار ما من المعايير التي تقاس بها الأشياء والظواهر . فمعرفته يجب أن تتفق ومقامه ، ولا يكون ذلك إلا مباشرة وبغير واسطة ، لأن الواسطة ضرورة . والضرورة لا تطلعنا إلا على مجرد وجوده ودوامه ووحدانيته . فيجب أن يكون ثبت كشف غير بشري حتى نعرفه ، كما نعرف الجمال بكشف مباشر بيده أنه بشري .

فإنه المطلق المفرد بالوجود ، ذلك كل ما لدينا من معرفة عنه ، بل وكل ما لدينا لمعرفة الحقيقة – أى لبنيتها – فيما يتصل بنا وبالعالم .

٧ – ولكن كيف حق الذات إذ تتأول الحسي ليغلو معقولاً أن تطلب إلى العالم أن يخضع لأحكامها هذه ؟

ولماذا تفعل هذا ؟ وكيف يتسمى لها أن تفعله ؟

إن الذات تعرف نفسها والوجود شيئاً واحداً ، فهي تمثل هذا الوجود الأكبر وتعبر عنه وتعمل له وبه ، فهو عندها حقيقة كل موجود . ولهذا وجب ألا تكون الأشياء على غير ما تعرف هي عن الوجود ، مثلاً فيها قائمة به ماهيتها .

وبعبارة أخرى ، يرى العقل نفسه يمثل الوجود الواحد المطلق ، فكل موجود لا يكون كذلك إلا بتمثيله للوجود فهو إذن يجب أن يتفق والعقل الممثل له . فكأن العقل بمثابة حلقة الاتصال بين المحسوس والوجود .

في المطلق تقوم الحقيقة ، تلك التي الإنية وغير الإنية تعبيرات عنها مثلاً لها على السواء بما هي كائنات « وعلى هذه »الحقيقة المطبوعة في العقل – حتى ولو لم يعرف أنها مطبوعة فيه – يقوم كل سلطك لأيدين ولموضوعية معارفنا .

٩ – أفالاً حق لنا الآن أن نقول عن هذا الوجود المطلق المطبوع فيما أنه هو الله الواحد المفرد بالوجود والدائم قطب الإشراق الذي كل مشتاق إلى الحق والخير والجمال ؟

١٠ – بغير الوجود المطلق يبطل أن يكون وعي . فالإنية الوعائية لا ترى نفسها – كلما رأت نفسها – إلا في ضوء الوجود . فالوجود كنه الإنية وعن ماهيتها وهو الحقيقة المكونة الفصوى ، فلا تكون معرفة إلا ولها من « الحق » سند عال ومعوان مكين وضمان لا يمين

٧ - معراج اليقين

١ - فالمطلانى الذى لا ينبعى أن يسأل عنه بكيف وأين ومتى ،
أئمت ضرورة بالنسبة إلإيه ؟ أتفهم الحقيقة عليه ، أم هى مستقلة عنه ؟

فدعوانا أن الضرورة ضرورة بالنسبة لنا ، ولقيامها على طابعه فيما ،
أى على أنه ممتنع ألا يكون . وكل حقيقة ضرورية فهى أبدية لأنها هو
الأبد والحقيقة والوجود . فعلى وجوده وحده يقوم بناء كل معرفة عقلية
وليس ليقين أحکامنا سند سواه .

٢ - ورب فيلسوف مثل هيلتون(١) يعرض علينا بأن «حيط
تصديقنا أوسع دائرة منحيط معرفتنا - وهذاأننى أتلقى إمكان
معرفة اللامتناهى لأننى التصديق به ، ولا أن ذلك التصديق ضرورة
وواجب » ولا(٢) «أن المعطيات الأصلية للعقل لا تقوم على العقل ،
بل يقبلها العقل ضرورة » اعتماداً على سلطان أعلى منه ، فهذه المعطيات
إذن - على وجه التدقيق - معتقدات ونحن مضطرون آخر الأمر
إلى قبول أن الاعتقاد شرط أول للعقل قبولاً فلسفياً ، وأن العقل ليس
أساس الاعتقاد . ونحن لهذا مضطرون أن نترك عبارة «أبيلاز»
المتعجرفة (اعقل ثم اعتقد) إلى عبارة القديس إنسلم المتواضعه (اعتقد
ثم اعقل) - فالمعنى أو التجربة الأولى إنما هي في آخر المطاف من
فعل الإيمان .

(١) محاضرات جزء ٢ ص ٥٣٠ ،

(٢) أبحاث عن ريد ص ٧١٠ .

٣ - وأنه لاستسلام يرضي حبنا للتواضع ، ولتكنا نكتفى بالقول بأن المطلق أو اللامتناهي ليس بناء منطقياً وحاشاه أن يكون . فالبناء المنطقي هو الذي يقوم عليه . وقد اجهذنا أن نبين أن العقل لا معنى لوجوده ، ولا تعقل منه للأشياء إلا أن تطابقه . فهو يعقل الأشياء – أي أنه يربطها على المعنى اللغوي ، ليؤدي ذلك إلى موافقتها – وهي المادة التي فيها يفعل – بصورته ومعياره وهو «المطلق» فإن نطلب أن يعرف المطلق كما تعرف الأشياء المتناهية ، وأن يكون هو هو في نفس الوقت ، أي لا متناهياً ، مطلب شطط على أهون النعوت ... ويكتفيانا في الواقع أن نعلم أنه موجود ، وأنه الواحد ، لأن المطلق من جميع الوجوه بلا حد ، وأنه الأبدى الحق ، كي نعلم أن معرفتنا اليقينية الضرورية قائمة عليه . . .

وكذلك لا حاجة بنا إلى التخbir بين «أعقل ثم اعتقد» و «اعتقد ثم أعقل» ، فان معرفتنا أنه وحده الموجود هو المعرفة والاعتقاد معاً على السواء . فلعل الأولى أن نقول «اعرف فأعترف ، واعتقد فاعتقد» فان معرفتى العالم فرع عن معرفتى الوجود المطلق ، واعتقادي هذه المعرفة فرع عن اعتقادى بالوجود المطلق .

وقد تولى الرد على هملتون هيربرت سبنسر . الذي يقول إن المطلق هو نفس جوهر التفكير . فتصوره ليس تجريدآ عن مجموعة أفكار وتصورات ، إذ هو تجريد «جميع» الأفكار والتصورات . فهذا العنصر العقلي الأخير هو بطبيعته نفسها غير متنه ولا منذر ضرورة . في نفس الوقت الذي تمنعنا فيه قوانين التفكير من تكوين تصور لوجود مطلق ،

(١) المبادئ الأولى – القسم الأول – فصل ٤ .

(٢) المبادئ الأولى – القسم الأول – فصل ٤ :

نراها تمنعنا أيضاً من إنكار هذا التصور لوجود المطلق ، ما دام هذا التصور ليس إلا مقتضي وعي الذات .

ولكتنا على خلافه نرى أن معرفتنا بوجوده وحده ، ليست تجريدآً ، بل إنها النهاية والباعث الذي وراء كل تجريد . فنملك المعرفة معطاة أو موضوعة ، وبها نكتسب كل معرفة ممكنته — وعند سبنسر أن المطلق تجريد ، في حين نراه الحقيقة التي من أجلها تجرد الحسوسات وتؤول لها — والمطلق عنده مستخرج من العالم ، مستفاد من معطياته ، ونحن نرى العقل يستخرج معرفته العالم من معرفته الوجود المطلق .

٥ - أصحح إذن أننا نعرف الظواهر فحسب؟

هذا سؤال نرانيا في حل من الجواب عنه بغير جواب كنقط ، ذلك الجواب المشهور الذي يقول فيه «إننا لا نفهم الظاهرة وإنما نخضع لها وكوني » بل الحقيقة وحدتها هي التي تفهمها وتعرفها ولها نخضع الظاهرات!

والمقولات مستفادة من وجود الحقيقة ، وبغير ذلك الوجود لا يكون المقولات معنى ، فهي ليست إلا ما تأدي به من العالم المعروض علينا إلى الإلنية الواقعية ، من الوهم إلى الحقيقة التي تتجلى لنا بعلامتها إلى لا تدحض ولا تتجدد ، فهي المبدأ الأساسي للعقل . فعرفتنا موضوعية لأنها تقوم على موضوع واحد هو الحقيقة . أما الظاهرات فليست موضوعات إلا للإحساس الذي ليس كفؤا للحكاية عن الوجود ، بدليل أن العقل يلو نفسه مضطراً إلى ترجمة هذه اللغة المبرقةة إلى لغته الخاصة

٦ - ولأنه واحد وحيد ، فالحقيقة واحدة في جميع العقول ، ولأنه واحد وحيد فالكائنات تتوافق ، لأنها كلها به . وكذلك يتحقق لنا كل الحق أن نقول : إن الوجود فطري في العقل ، لأنه لو لم يكن فطريا

فيه لما أصر العقل أن يبحث غير فانو الهمة كيما يستبدل بالمتغير المتناهى
اللامتناهى الدائم المطلقي . .

٧ - ولكن ماذا نقول لمن يحتاج علينا بالتداعي إلى غير نهاية قائلاً : «وماذا كان قبل الوجود؟ وماذا خارج الوجود؟»

فتقول مثل هذه السائل : إن من يقول الوجود ينبغي أن يعرف -
إن كان يفه ما يقول - أنه بالوجود يكون ما قبل وما بعد ، ويكون
داخل وخارج .. وأنه ليس خلا الوجود ، لأن الوجود وحده هو الموجود ،
وما عداه لا وجود ، وليس للوجود وجود ..

أما من يسأل : ما علة الوجود ؟ فجوابه عندنا أن العلية ليست قانون العقل . فهي ليست إلا تعبيراً عن كفران العقل كفراناً فطرياً بالمتناهى والمتغير والعلم ؛ تلك الأوهام التي يزينها لنا الحس .

٨ - أوهام ؟ ولماذا هذه الأوهام ؟

ليس من جواب على هذين إلا القول القديم المأثور . « غایات الله
غير ملرکة » ، أو قول القرآن الكريم : « إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون » ;
وقد يكون للمسألة جواب غير هذا لمن أتى كشفاً غير بشري يعرف
به المطلق معرفته الحقيقة به : أي بغير واسطة . أما سائر البشر فقصاراً لهم
ذلك البصيص من التور الأبدي الذي يتبع لنا أن نعرف أن ثبت وهذا
وضلاله ، لأننا نعلم أن الحقيقة ليست مخلودة بما يمثله لنا الحسن :

٩- بني أن ننظر في مسألة حرية العقل . وفي أي الحدود تتاح له .

إننا ندفع الضغط ليبقى على حريتنا ، فالحرية إذن ليست إلا تخلص الإانية من كل ما لا يتفق معها ، فتخلص لذات نفسها : لهذا يكون العقل حراً كل الحرية وهو يعالج الرياضة . مع أن أحكامها جميعها ضرورية

ذلك أن موضوعها ليس غريباً عن العقل ، ولا دخيلاً عليه ، لأنه من خلقه . فالحرية شعور الإنية حين لا تخضع لأى ضغط أو قهر ، فهي إذ تعقل العالم تتحقق ذاتها فيه . أما ضرورة الأحكام فليست ضغطاً على العقل ، بل هي نفس فعل العقل ، تخضع بها الواقع الغفل لذات وجوده ، فيتحقق فيها ، وتحقق الذات هو الحرية إزاء الحس الذي يهددها بوقائعه الغفل وبهدرها .

١٠— وقد لا تكون بنا حاجة بعد إلى القول بأن الإرادة لا يد لها في حرية العقل ، فالحرية بمعنى الاختيار لا عمل لها حين يتعلق الأمر بالمحسوس :

وماذا نختار ؟

إننا نختار ذواتنا ، أي ما يتحقق فيها يبأتنا حين وجودنا .

أما الحكم العقلي فليس فيه للإرادة مكان ، لأن الحقيقة ليست طرفيَّة ، ومن ثم فهي ليست موضوعاً للاختيار . فالحكم لا يتوقف على الإرادة ، لأنَّه ضروري في صورته ، وكافل للعقل الحرية بهذه الضرورة نفسها فليست الحرية إلا النجاة من الضغط والقهر ، وشعور الذات بوجودها قائماً غير مجرود ولا مهدراً .

١١— فالحكم العقلي — بضرورته — يرد موضوع العقل إلى مصدر العقل نفسه . ومن هنا يأتي شعور العقل بالحرية والنشوة والحبور والغنى : «إنَّي والوجود المطلق واحد ، فلن يقهرني قاهر . إنَّي حر ! فالمعقول وحده هو الموجود ، وما عداي ليس في الحقيقة سواي ، لأن الكل في هذا الواحد

١٢— أثبتت معرفة للحقيقة غير المعرفة الضرورية ؟ أجل ! المعرفة المباشرة بلا واسطة بالحاجة خاص من «الوجود المطلق » فإذا قال قائل إن

هذا ممتنع ، لأنه ليس لدينا عن معرفة الوجود المطلق إلا طابعه المقطور .
قلنا إننا نستخدم الضروري في الوصول إلى الحرية ، وبذلك تفهُّم المحسوس
بتحقيق ذاتنا فيه ، فترفع عنا ضغطه .

فالحكم العقلى الضرورى يستوثق للعقل من طريقه إلى الحق ، ذلك
الطريق الذى لا يراه رأى العيان فيتلمسه عصعنة بستند من ضرورة
الحكم متبين .

١٣ - فعلى صخرة الحكم العقلى الضرورى إذن ينبغي أن يبني الإنسان
هيكل الحقيقة ، فلا يقوى عليه طوفان المحسوس .

هناك على تلك الصخرة ، تختفي الحرية من الظهر ، وهناك يقيم العقل
عملاًًاً بهويته فوق أرض ثابتة تحف بها الماوية السحرية من جميع الجهات .

فالتعيم والتجريد والتصور ، لإقامة الرباط الضروري بالحكم العقلی ، ذلكم هو طريق الذات في عروجها نحو مصدرها الأصيل ، وميدانها الأقصى موضوعها الأسنى « الوجود المطلق » .

٨ - خاتمة المطاف

- ١ - ألا أن الضرورة إذن هي سبيل حرية العقل ، من حيث هي مراجعة إلى الحق ، بها « يستدل » عليه التماساً ، لأنه يعرف وجوده ولا يملك في عالم المحسوس شهوده .
- ٢ - وتلك الضرورة تتجلى في الرياضة . ولهذا تكمل فيها حرية العقل؛ أما الطبيعة ، حيث المحسوس غير مجرد ولا مكيف في ردها الإنسان من الكتم إلى الكيف ليجعلها موضوعاً للعقل . فحيث التجربة الحسية مناط الأمر لا تكون ضرورة حكم عقلي ، وإنما تكون ضرورة واقع غفل لا محل معها لدى العقل إلا لتوقع واحتمال . فخضوع الإنسان لواقع المحسوس منه يتلئ وليس له عليه سلطان ، وإنما هو به مأمور فحيث لا تكون ضرورة عقلية بل احتمال حسي ، لا تكون حرية للعقل عن ضرورة أحكامه التي هو كل مصادرها ، بل تجبره بمحابي العقل الخلاص منها بقانون تسجيلي هو بالإحصاء أشيء ، وإنما صورته الرياضية — كتعريفات الرياضة — تتيح بناء أحكام استنباطية — عقتصى الهوية — لها من الضرورة صورتها ، ومن الحرية مطلبها ومحاولتها ، وأما مقدمتها ومادتها فمن الحس وبالحس . ولهذا تتغير علوم الطبيعة في كل حين ولا يتغير العقل المعالج لها لأنها تتغير في مادتها ومبررات التعريف والتصنيف : ولا تغير في الكيف والتكييف فالمادة التي بها التعريف ليست للعقل ملك يمين ، وإنما هو لها متقبل . أما الصورة — وهي الهوية — فنه لا تتغير ولا تتبدل . وإذا التقى ممكناً غير ممتنع عقلاً ، لا ضمان لصدق ولا ضمان ليقين ، والباب مفتوح لحدوث التغير في كل حين ، وإنما يحاول العقل وقد ندلت عنه المادة أن يجعلها بالصورة مما يتفق معه ويدخل في ملوكه ، ليصون من قهرها ذاته ، فتسلم حريتها بضرورة تلك الصورة : وإن انحصر فعلها في موضوع المحسوس .

٣ - فمن هاوية المحسوس يأخذ العقل الميولي ، ليصوغها كيفا يحبه بضرورة حكمه عالما معمولا . بما له بانطباع الوجود المطلق فيه من سند متن ، وضمان لصدقه لا يعين ، فمعيار الضرورة العقلية هو رد المحسوس المتناهى إلى المطلق اللامتناهى الذي هو هو ، ولا يمكن ألا يكون . فلا يكمن عالمان يتنازعان الإنسان ، إذ يرد العقل المرجوح في نظر فطرته إلى الثابت الحق . دفعا لعالم هو في نظره ضلاله وهم ، بما يبدو فيه له من التغير والكم .

٤ - وبغير هذا المدد والسد لا ضرورة للحكم ولا يقين ، ولا حرية للإنسان ولا أمان .

ومن لم يعرف ذلك السند العالى فلا ثقة له بعقله ولا إيمان ، وهو كمن يطلب ما يرى به النور ليصدق أن النور يتيح له العيان ، فهو يرى ولكنه عن رؤيته عم ، « فلأنها لا تعمي الأ بصار » ، ولكن تعمي القلوب التي في الصلاوة .

٥ - إن ضرورة الحكم العقلى هي الضرورة الالازمة عن وعي الموجود للذاته التي لا ينكرها ، وبهذا تCHAN ذاته مما يغايرها ويدابرها ، وتكون تابعة لما يهدرها . وما به تتحقق الذات في كل وعي وتصان ، هو ما به تقوم حريتها .

ضرورة الحكم العقلى هي معراج الذات إلى الحق عن يقين وسبيل حريتها في آن . . .

هذا البحث في العقل هو نواة نظرتني الوصفية للمعرفة التي تمت منذ سنوات ولم تطبع بعد .

دكتور نظمي لوقا

مصر الجديدة

الحقيقة
عند فلاسفة المسلمين

حول هذه المحة

هذه المحة لم تنشر من قبل .

وكان الانصراف إلى كتابتها جزءاً من اهتمامى بمواضيعات تتصل بمسألة
الحقيقة في تاريخ الفكر البشري .

وقد كان تلوينها خلال شهر أبريل سنة ١٩٤٨

نشأة الفلسفة عند العرب

للفلسفة في الإسلام وضيع خاص ، فقد عرف المسلمون الفلسفة بعد أن فتحوا الأ MCSار ، وأقاموا أمبراطورية واسعة مستقرة لنشر لواء الدين وإعلاء كلامه . فكانت الدولة دولة دينية قبل كل شيء . وكان الدين حديث عهد (بالبلاغ الأمين على لسان النبوة) ، فلا مناص أن يكون هو المرجع لكل شيء يمس الأفكار والعقائد من قريب أو بعيد .

وغمى عن البيان أن الإسلام يحصن على التفكير ، ويجادل المنكريين بالمنطق والمحجة العقلية . فليس فيه إذن ما يناهض قيام حركة عقلية ابتداء ، وإن كان النظام العام لا يبيح الخروج عن حدود الشرع فيما رسم للناس من عقيدة وسنة .

فلا عرف المسلمون بعد ذلك فلسفة اليونان ، وترجمت آثارهم إلى لغة القرآن ، كان طبيعياً أن ينظروا فيها من موقفهم ذلك : وهو موقف المتدين المتحرج . فالطيب في تلك المناهج والمذاهب العقلية الجديدة هو ما وافق الدين وأعز كلامه وأعان على نهوض حجته . والقاسد منها ما لم يكن كذلك .

وكان طبيعياً أيضاً أن من يشتغل بالفلسفة الجديدة من أهل الإسلام فهو حريص على التوفيق بين الفلسفة والدين ، وبين العقل والوحى ، حتى لا تفرق نفسه بينهما وكلاهما لديه عزيز أثير ، لامداراة وتقية ، ولكن عن إخلاص ورغبة صادقة في الجمع بين الحسينين .

فالفيلسوف المسلم مؤمن بالإسلام أكمل إيمان ، وهو أيضاً واثق بحق العقل وهداه كل الثقة . وهو يعتقد أن الحقيقة واحدة من حيثها

قصلت إليها فيجب أن تكون المقاصد متشابهة غير متعارضة ولا متناهضة .

ومن هنا كانت الصبغة التوفيقية عند فلاسفة الإسلام ، مع أنهم في الفلسفة من تلاميذ فلاسفة اليونان والآخرين في طريقتهم ، وهذه النزعة إذن طبيعية إنسانية ، قامت للأسباب التي من أجلها ستقوم تلك النزعة في العصر الوسيط والدولة في أوربا المسيحية دولة دينية .

المعزلة وأهل السنة

والنهضة الفكرية الأولى في تاريخ الكلام ، هي قيام حركة الاعتزال ، ودفاع المعزلة عن الحرية الفكرية وعن حرية الإرادة ، وإصرارهم على أن عدل الله يقتضي أن يكون قد وهب الناس القدرة ، وألا يكون قد خلق أفعالهم على الشر والمعاصي ، وإنما هم يميزون بين الحسن والقبح ويخلقون أفعالهم ويعينون حظهم الخلقي والعملي . أما خصوصهم فهو ممن يسيرون بسباق تقدير الله وأنه لامناص لهم مما كتب عليهم في اللوح المحفوظ . كذلك يحيل المعزلة أن يفعل الله الشر فالعدل الإلهي عند المعزلة هو « ما يتقتضيه العقل من الحكمة ، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة (الشهريستاني - الملل والنحل ج ١ ص ٤٩) . أما أهل السنة فالعدل الإلهي عندهم هو « التصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم الإلهيين » .

فالمعزلة هم أبطال الحرية الإنسانية والعقلية في وزن الأمور ومراجعتها وهم لا يرون شيئاً إلا ويعkin معرفته إما بالحسن أو بالنظر العقلي . وإن ما يوجه العقل فهو واجب ، وما يحسنه فهو حسن ، وما يقتضيه فهو قبح . والحسن والقبح لازمان لذات الشيء قبل ورود السمع ، أي بصرف النظر عن الحلال والحرام ... وقبل وروده ، ولكن العقل أو النظر والسمع - أي الوحي - يتفقان ، وهذا هو النظام يقول « كل معصية كان يجوز أن يأمر الله سبحانه بها فهي قبيحة . وكل معصية كانت لا يجوز أن يبيحها الله تعالى فهي قبيحة لنفسها كالمجهل به والاعتقاد بخلافه ، وكذلك كل ما جاز إلا بأمر الله سبحانه به هو حسن للأمر به وكل مالم يجز إلا أن يأمر به حسن بنفسه » .

وما أشبه القول بالصفات بالقول بالحقائق الأبدية التي لا يملك الله لها

تبديلا ... فهو قادر بقدرته وعلیم بعلمه ، عادل بعدله ، والصفات قائمة في الذات ولو انفصلت الصفات عن الذات بوجودها لكان جواهر تشارکه القدم ... وذلك من القول بالأقانيم قريب ، فهو عندهم مردود غير مقبول ...

والله لا يقدر على تغيير تلك الحقائق الأبدية ، لأنها ذاته الأزلية ، فما يخالف كمال تلك الصفات الداتية يستحيل عليه . أو كما يقول النظام (ووجدت الظلم ليس يقع إلا من ذى آفة وحاجة حملته على فعله ، أو من جاهل به . والجهل وال الحاجة دالان على حدوث من وصف بها . وتعالى الله عن ذلك علوأ كبيراً (الانتصار للخياط ص ٤٤) كذلك أورد الأشعري عن النظام وأصحابه أنهم قالوا لا يوصف الله سبحانه بالقدرة على الظلم والكذب وعلى ترك الأصلح من الأفعال إلى ما ليس بأصلح – وقد يقدر على ترك ذلك إلى أمثال له لا نهاية لها مما يقوم مقامه ... (مقالات الإسلاميين ج ٢) وكذلك يقول ابن حزم الظاهري ... أن النظام كان يقول بأن الله تعالى لا يقدر على ظلم أحد أصلا ولا على شيء من الشر وأن الناس يقدرون على كل ذلك ، وأنه تعالى لو كان قادراً على ذلك لكننا لانؤمن أن يفعله ... كما يتفق النظام وأبو هذيل العلاف على أن الله ليس يقدر من التغير على أصلح مما عمل . وأنه لا يقدر على الشر .

ونخر بتجزير ابن حزم من الكرام فإنه ذو هوی وإنما نشير هنا إلى مقابل ذلك لما سيقول به ديكرت في الحقائق الأبدية التي يحيل على كمال الله أن يبيطها ، وأن قدرته لامتناهية ، ولكنه لا يقدر على ما يحيط كماله من الكذب والخداع ، ومن هنا جاء ثبات الحقائق الأبدية وثبات إرادته . وإن كان ديكرت يقول أن الأصلح مافعله الله ، والنظام يقول إن الله يفعل الأصلح ، فكأنه يجعل القانون الخلقي – أى العدل الاهي – قانونا يلزم الله لأن العدل عين طبيعته يعني عين ذاته ... في حين أن ديكرت يجعل الله الإرادة الحرة ثم يجعل العدل إضافة إليها ...

وفرق بين قول المعتزل يفعل الله ماينبغى . وقول ديكرت ماينبغى هو
ما فعل الله .

وحرى ذلك أن يجعل الحقيقة المدركة بالعقل – عند المعتزلة – من
صفة الله التي لا تتغير ولا تتبدل، أي أنها حقيقة أبدية غير مخلوقة لله ، ومن قال
الخير فقد قال الحق ، فكلامها مايوجبه العقل بملكة النظر .

وأما كلامهم الصريح عن العقل فواضح مستفيض : وهذا أبو الهذيل
العلاف يعرف العقل كما ورد في المقالات للأشعرى – بأنه « القوة على
اكتساب العلم » وبأننا نميز الأشياء الواحد عن الآخر بواسطة العقل
(والعقل الحسي إنما نسميه عقلا يعني أنه معقول) . فكأنه يميز العقل عن
المحسوسات نفسها ويعرف للعقل بقوة تحويل المحسوس إلى معقول ... والعلم
لابقوم على الجزئيات بل على الكليات . كمانه يتضمن عنده إدراك العلاقات
بين الأشياء ...

بل يشير الجبائى أيضاً إلى أن العقل وظيفته خلقية فهو الذي يعقل الإنسان
عن الشر والقبح كما يمنع العقال البير (المصدر السابق) .

والعلم كما يقول أبو الهذيل (الفرق للبغدادى) ضربان أحدهما اضطرار
وهو معرفة الله ومعرفة الداعى إلى معرفته ، وما بعدها من العلوم الواقعة
على الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب . فكأن علم الاضطرار
يدرك بالنظر عند نصوح العقل ، وليس غريزة فيه ، لأنه لا يؤمّن بالغريزة
العقلية وإلى ذلك يشير الجبائى (مقالات المسلمين) إذ يقول أن البلوغ
هو تكامل العقل والعقل عنده هو الفهم (والعلوم عنده منها اضطرارات
يدركها العقل بمجرد النظر) وأجمعـت المعتزلـه على أن معرفة الله
واجبة عقلا ...

وهذا هو النـظام يقول (الملـل للـشـهـرـسـتـانـى جـ ١ صـ ٦٥) ، أن المـفـكـر
إذا كان عـاقـلاً مـتـمـكـنـاً مـنـ النـظـرـ وـجـبـ عـلـيـهـ تـحـصـيـلـ مـعـرـفـةـ الـبـارـىـ بالـنـظـرـ
وـالـاسـتـدـلـالـ قـبـلـ وـرـودـ السـمـعـ ، .

ـ الاضطرار عموما هو المفائق الأولية التي لا يصح نقضها ... وهي تصحيل في متناول العقل الناضج وليس غريزة يولد بها ... وهم يشيلون الأخلاق على تلك المبادئ الأولية ...

بل لئيم يذكرون البديهيات التي تدرك بالحسن ويجعلون منها حسن الصدق وقبح الكذب (شرح المواقف للجرجاني) .

فالمعزولة تعتبر العقل هو المقياس الوحيد للحقيقة والعقل هو الطريق الوحيد للمعرفة الحقيقة – فإذا كانت الأخبار المواترة والعقلية لا تختلف العقل تقبل على أنها أخبار صادقة . وفي حالة عجز العقل عن الوصول إلى معرفة جازمة فهو يلجأ إلى التقليد ليكون ظنا صادقا ، وأخيرا الاعتقاد يتبع التائج الذي يصل إليها العقل ، إما بواسطة قوته وحدتها ، وإما معتمداً على التقليد .

والقياس الخلقي للأفعال ليس الشرع بل ذات الفعل ، فهذا الإسکاف (مقالات الأشعري ص ٣٥٣) يقول « الحسن من الطاعات حسن لنفسه والقبيح أيضاً قبيح لنفسه لا لعنة ، والطاعة طاعة لنفسها . والمعصية معصية لنفسها » ... والعقل هو الذي يكتشف هذه القيمة الخلقدية وإنما يثبت لنا الوحي القيمة الخلقدية لبعض الأفعال المشكوك في قيمتها .

فالأخلاق ، كالمعرفة لها عند المعزولة أساس واحد هو العقل .

* * *

وما أبعد ذلك عن قول المتكلمين من أهل السنة أن المتناقضات جمِيعا ، ومنها الخير والشر والصواب والخطأ سواء في قدرة الله ، فإن إرادته تعالى حرمة تمام الحرية في اختيار ما يشاء منها ، يملك الخير والإثبات ، وعنه ألم الكتاب .

وغير غريب إذن أن نراهم ينكرون السببية ، فيما ذلك عندهم إلا عادة أرادها الله ، وله أن يبطلها أو يعدل عنها في أي وقت بغير إنذار .

الفارابي وأبن سينا

فإذا تركنا العزلة والمتكلمين من أهل السنة ، والتجهنا إلى الفلاسفة الخالصين للفلسفة ، رأينا نزعة التوفيق بين الفلسفة والدين أو بين حقيقة العقل وحقيقة السمع أو الوحي ظاهرة منذ الفارابي ... فنراه يفرد في إحصاء العلوم فصلاً عن علم الكلام يقول فيه « وصناعة الكلام ملكرة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المخدودة التي صرخ بها واضع الملة . وتربيط كل مخالفتها من الأقوايل ... ومن المتكلمين من يرون أن ينصروا الملة بأن يقولوا إن آراء الملل وكل مافيها من الأوضاع ليس سبيلها أن تتحسن بالآراء والروية والعقود الإنسية لأنها أرفع مرتبة منها إذا كانت مأنودة عن وحي إلهي ، ولأن فيها أسراراً إلهية تضعف عن إدراكها العقول الإنسية ولا تبلغها ... وأيضاً فإن الإنسان إنما سببه أن تقيده الملل بالوحي ما شأنه أن لا يدركه بعقله وما يخور عقله عنه ، وإلا فلا معنى للوحي ولا فائدة إذا كان إنما يفيد الإنسان ما كان يعلمه وما يمكن إذا تأمله أن يدركه بعقله . ولو كان كذلك لو كل الناس إلى عقولهم ولما كانت بهم حاجة إلى نبوة ولا إلى وحي . لكن لم يفعل بهم ذلك فلذلك ينبغي أن يكون ماتقيده الملل من العلوم ماليس في طاقة عقولنا إدراكه ، ثم ليس هنا فقط ، بل وما تستنكره عقولنا أيضاً ، فإنه كل ما كان أشد استنكاراً عندنا كان أبلع في أن يكون أكثر فوائد وذلك أن التي تأتي بها الملل مما تستنكره العقول وتستبشعه الأوهام ليست في الحقيقة منكرة ولا محالة ، بل هي صحيحة في العقول الإلهية ... وقوم منهم آخرون يرون أن ينصروا الملة بأن ينصبو لها أولاً جميع ما صرخ به واضع الملة بالألفاظ التي بها عبر عنها ثم يتبعون المحسوسات والمشهورات والمعقولات : فهواجدوا منها أو من اللازم عنها ، وإن بعد ، شاهداً لشيء مما في وحي الله نصروا به ذلك الشيء . وما وجلوا .

منها مناقضاً لشيءٍ مما في وحي الله وأمكنتهم أن يتأولوا اللفظ الذي به عبر عنه .
واضع الملة على وجه موافق لذلك المنافق ولو تأويلاً بعيداً تأولوه عليه .
وإن لم يمكنهم ذلك وأمن أن يزيف ذلك المنافق أو يحملوه على وجه يوافق
ما في الملة فعلوه ... فان لم يمكن أن تحمل لفظه على ما يوافق هذه ولا أن
يتحمل شيءٍ من هذه على ما يوافق الملة ولم يمكن أن يطرح أو يزيف شيءٍ
من المحسوسات ولا من المشهورات ولا من المعقولات التي نضاد شيئاً منها -
رأوا حينئذ أن ينصر ذلك الشيءَ بأن يقال أنه حق لأنَّه أخبر به من لا يجوز
أن يكون قد كذب ولا غلط ... ويقول هؤلاء في هذا الجزء من الملة ماقاله
أولئك الأولون في جميعها .

* * *

أما مذهب الفارابي في الفلسفة ذاتها وفي الحقيقة والعقل فمزاج بين
مذهب أرسطو في الحركة ومذهب أفلاطين في الصدور ومذهب أفلاطون
في المثل الأبدية ومذهب الرواقين في النفس العاقلة وابنائتها في الأجسام .
فمنذ الأزل وجدت الأشياء في علم الله ، وهذا هو علة وجودها . والله
جل وعلا يعقل ، فالعقل الأول صادر عنه فاقيض من وجوده وهذا العقل
الأول هو الذي يحرك الفلك الأخير ويأتي بعده عقول الأفلак المتواتلة إلى
العقل العاشر الذي يعقد صلة بين الموجودات العلوية والموجودات السفلية...
والعقل عند الإنسان إما هيولاني هو عقل الغريزة والإحساس ، ويقاد
الإنسان والحيوان فيه يتساويان . وإنما العقل بالملائكة وهو عقل المعلومات
التي تحصل من التجارب الحسية والمعارف المتلبسة بالماديات ... والعقل
بالفعل هو عقل الكليات المجردة وهو نفعحة من العقل الفعال ، عقل الله ،
وفيض متسلسل من الموجود الأول أو من الله ... ويترقى الإنسان إلى هذا
العقل بالاستعداد له والثابرة على الارتفاع في درجات المعرفة من الطبيعتين
إلى الرياضيات إلى الإلهيات . وقد يصل العقل إلى هذه المرتبة بالوحي
والإلهام كما يصل الأولياء والأنباء . فالنبيه والحكمة طريقان إلى الله : هذه
بالتعليم وتلك بالإلهام ...

* * *

وكلام ابن سينا في مراتب العقل قريب من كلام الفارابي ، إلا أنه يجعل العقل بالملائكة متفاوتها بحسب كمية البدئيات وقوة النفس على الانتقال بها إلى المطالب ، ويليه العقل بالفعل وهو قادر على استحضار الصور الفكرية من شاء ، ولكنها غير حاضرة به ثم يليه العقل المستفاد وفيه تكون الصورة العقلية حاضرة بالفعل ينظر إليها صاحبها ... وذلك هو تمام الاتصال بالعقل الفعال وهو أيضاً منزلة العارفين والصادقين ...

والإنسان قد يتصل بالعقل الفعال عن طريقين إما عن طريق التأمل . الصادق والفكر الصحيح وذلك هو طريق الفلسفه ، وإما عن طريق الرياضة الروحية وذلك طريق الصالحين .

وابن سينا يرى أن الكليات حقائق موجودة قبل الجزيئات ، وفيها وبعدها . موجودة قبلها في عقل الله . وفي الجزيئات لأن الشجرية في جميع الأشجار . وبعدها في عقولنا حين نجربها من المفردات .

فالمعرفة عند ابن سينا معرفة فكر بالمشاهدة والقياس ، ومعرفة حدس بالعيان من العقل الفعال في العقل الإنساني على سبيل الوحي والإلهام .

ابن رشد

وتطور النزعة التوفيقية وذلك التوازي بين العقل والسمع أو بين النظر والشرع إلى أن تبلغ ذروتها عند ابن رشد ، ذلك الرجل الذي كان مثال الفيلسوف في الإسلام وهو مع هذا مسلم مستمسك بدينه أبداً استمساك . . .

وعنه أن ثمت حقيقتين : حقيقة الشرع وحقيقة العلم والحكمة ولكنها شيء واحد . . . وهو يصرح في هافت التهافت « بأن الفلسفة تفحص عن كل ما جاء في الشرع فإن أدركته استوى الإدراكان وكان ذلك أمراً في المعرفة وإن لم تدركه أعلم بقصور العقل الإنساني عنه وأن يدركه الشرع فقط » .

ويقول في صدر كتابه فصل المقال : « إن الشرع قد أوجب النظر بالعقل في الموجودات واعتبارها ، والاعتبار ليس شيئاً أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه . . . وهذا هو القياس . . . » .

وحقائق الطبيعة عنده كما قال في مقدمة فصل المقال « حكمة الله تعالى في الموجودات وسته في المصنوعات ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، ويإدراك هذه الحكمة كان العقل عقلاً في الإنسان وجودها هكذا في العقل الأزلى كان علة وجودها في الموجودات . . . »

وهو يتحدث في تفسيره لترجمة إسحق بن حنين لما بعد الطبيعة إذ يتكلم عن إمكان الحقيقة فيقول :

« لما كان هذا العلم هو الذي يفحص عن الحق بالإطلاق ، فمن المعروف بنفسه عند الجميع أن هاهنا سبيلاً تفضي بنا إلى الحق ، وأن إدراك الحق ليس يمتنعا علينا في أكثر الأشياء ، والدليل على ذلك أننا نعتقد

اعتقادا معينا أنا وقنا على الحق في كثير من الأشياء : وهذا يقع به اليقين
من زاول حلوم اليقين » . ومن الدليل أيضا على ذلك ما نحن عليه من
التشوق إلى معرفة الحقيقة ، فإنه لو كان إدراك الحق متنعا لكان الشوق
باطلا ، ومن المعروف به أنه ليس ها هنا شيء يكون في أصل الجبلة
والخلقة وهو باطل » .

ثم يعرض الصعوبة النظر أحيانا كما يعشى الخفافش في ضوء الشمس
فيقول : « لكن ليس يدل هذا على امتناع تصور الأمور المفارقة ، كامتناع
النظر إلى الشمس على الخفافش ، فإنه لو كان ذلك كذلك لكانت الطبيعة
قد فعلت باطلا بأن صيرت ما هو في نفسه معقول بالطبع للغير - ليس
معقولا لشيء من الأشياء كما لو صيرت الشمس ليست ملوكة بصر
من الأ بصار ... » .

بل إنه يحمد أصلا معنى العلم والحق في كتاب تهافت التهافت فيقول :
« والموجود بمعنى الصادق هو معنى في الأذهان ، وهو كون الشيء خارج
النفس على ما هو عليه في النفس » . وهذا العلم يتقدم العلم بماهية الشيء «
أى أنه ليس يتطلب معرفة ماهية الشيء حتى يعلم أنه موجود » . « وأما
الماهية التي تتقدم على الموجود في أذهاننا فليست في الحقيقة ماهية وإنما هي
شرح معنى اسم من الأسماء . فإذا علم أن ذلك المعنى موجود خارج النفس
علم أنها ماهية وحد . . . وبهذا المعنى قيل أن الأشخاص موجودة في
الأعيان والكلمات في الأذهان » .

فهو أسطى في الحقيقة العقلية غاية الأرسطية ...

ولكنه يفرق بين حقيقة النظر وحقيقة الشرع في رسالتين « فصل
المقال فيها بين الحكمة والشريعة من الاتصال » ، و « الكشف عن مناهج الأدلة
في عقائد الملة » وما يجب طلبها من استخدام التأويل :

« إن أدى النظر البرهانى إلى نحو ما من المعرفة موجودا ، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون قد سكت عنه في الشرع أو عرف به ، فإن كان مما سكت عنه فلا تعارض هناك وهو بعذله ما سكت عنه من الأحكام فاستبطنها الفقيه بالقياس الشرعي ، وإن كانت الشريعة نطقت به فلا يخلو ظاهر المنطق أن يكون موافقا لما أدى إليه البرهان فيه أو مخالفًا ، فإن كان موافقا فلا قول هناك ، وإن كان مخالفًا طلب هناك تأويل .. وإذا كان الفقيه يفعل هذا في كثير من الأحكام الشرعية فكم بالحرى أن يفعل ذلك صاحب العلم بالبرهان ، فإن الفقيه إنما عنده قياس ظني والعارف بالبرهان عنده قياس يقيني . ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان ومخالفه الشرع فذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل المقل .

و هذه القضية لا يشك فيها مسلم .. والسبب في ورود الشرع فيه الظاهر والباطن هو اختلاف نظر الناس و تباين قرائحهم في التصديق والسبب في ورود الظواهر المتعارضة فيه هو تنبية الراسخين في العلم على التأويل . الجامع بينهما » .

إلى أن يقول : « الناس على ثلاثة أصناف : صنف ليس هو من أهل التأويل أصلا ، وصنف من أهل التأويل الجدل .. وصنف هو من أهل التأويل اليقيني ... و هؤلاء هم البرهانيون بالطبع وأهل صناعة الحكمة ، وهذا تأويل لا ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل فضلاً عن الجمهور .. . وإنما أبطل الظاهر عند من هو من أهل الظاهر مع عدم ثبوت المؤول لديه ، وذلك قد يؤدي إلى الكفر ... فالتأويلات لا ينبغي أن يصرح بها للجمهور ولا تثبت في الكتب الخطابية والجدلية » .

وهو لا ينكر التصوف في الكشف عن المناهج على أن إماتة الشهوات تساعده على صحة النظر ، ولكنها لا تغنى عنه ، لا أن إماتة الشهوات هي التي تقيد المعرفة بذاتها ، وإن كانت شرطاً فيها ، كما أن الصحة شرط في التعليم

ولأن كانت ليست مفيدة له ، ومن هذه الجهة دعا الشرع إلى هذه الطريقة وحث عليها في جميعها حثا على العمل لأنها كافية بنفسها كما ظن القوم .

فالنظر العقلي والبرهان العقلي هو سبيل الحقيقة الأمثل عند ابن رشد ولذلك نجده يشتدد في الرد على إنكار السببية عند الغزالي ، إذ يقول في تهافت التهافت : « والعقل ليس هو شيء أكثر من إدراكه الموجودات بأسبابها ، وبه يفترق من صائر القوى المدركة ، فمن رفع الأسباب فقد رفع العقل ». ثم يفتقد القول بأن لا سبب ولا مسبب وإنما هي « عادة » تفنيداً منطقياً رائعاً : فالعادة تعالى الله أن تكون له ... ولا تكون للموجودات التي لا نفس لها فهي إذن طبيعة تقتضي الشيء إما ضروريًا وإما أكثرية ... وإن كانت عادة عقلنا في الحكم على الموجودات فهي ليست شيئاً أكثر من فعل العقل الذي يتقتضيه طبعه وبه صار العقل عقاً ... » .

* * *

ومحصل ذلك كله أن الحقيقة عند فلاسفة الإسلام قائمة : يرد بها بعضهم في العقل إلى الانطباع عن عقل الله : ويرد بها بعضهم إلى مذهب أرسسطو في التجريد من الجزميات والمفردات ... ولكن ليس منهم من ينكر العقل وقدرته على إدراك الحقيقة وخارجيتها .. ولا من ينكر يقين العقل ... وإنهم يرون أنه لا ينافى حقيقة الوحي ، وإنما هما اختنان شقيقتان ، أو هما شيء واحد يؤدى إليه طريقان » .

وحدة المعرفة في الفلسفة والدين

ما أكثر ما تصنفه ألفاظ اللغة بأساليب الفكر ! فرب لفظ هو في مظهره واحد ، حتى إذا نقبنا وراء هذا المظهر الواحد ، تكشف لنا عن أكثر من مدلول واحد . . وربما اتسع الفارق بين مدلول منها ومدلول آخر حتى يكون بينهما تضاد ، بل تناقض في بعض الأحيان . وللفظ الواحد مع هذا يوحد بينهما في الاستعمال الدارج ، فينجم عن هذا التباس في التفكير ، واحتلاط في النتائج ، هما ثمرة طبيعية لغموض المعايير . .

فإذا أخذنا لفظاً يشيع استخدامه على الألسنة ، وليكن لفظ « الحب » . وجدها تحت هذا اللفظ الواحد مدلولين شئ على الأقل : أحدهما يكون فيه المحبوب غرضاً لاستهلاك الحب . . . كما يحب الناس ما يشهون الاستمتاع به من الطعام وسائر الملاذ الحسية . . والمدلول الآخر يكون فيه المحبوب قبلة يتبعده إليها الحب ، فراره يقف حياته على صيانة محبوبه والدفاع عنه . . . يحب من يواليه ويحتق على من يعاديه . . فالحب في المدلول الأول للحب يستهلك محبوبه ويفنيه . وهو في المدلول الآخر للحب يهب محبوبه حياته ويفنى فيه !

وكذلك الحال في العقل . . : تحت لفظه الواحد قد نجد أكثر من مدلول ، تختلف باختلاف الحال الذي تنشط فيه النفس للمعرفة . كما هو الحال في الفلسفة . وفي الدين . وعلى مقدار هذا الاختلاف في دور العقل . وفي مدلوله في كل من المجالين يتوقف إمكان القول بوحدة بينهما في المعرفة . ويتوقف الحكم بذلك على هذه الوحدة وحدودها .

وظاهر الأمر لأول وهلة أن العقل دوراً في كل معرفة . وهذه قضية من العسير أن نجد من يخالفها من الجمهور . ولكن الذي يعنيها هو التقريب

غا عسى أن يوجد تحت هذا الاتفاق من اختلاف كثير أو قليل في مدلول لفظ «العقل» الذي ينشط في الفكر الفلسفي ، ومدلول لفظ العقل حين يعمل في الفكر الديني .

وأيا كان اختلاف مجالات الفكر ، أو مجالات المعرفة ، فالترتيب المنهجي يدعونا قبل كل شيء إلى التعرف على مدلولات لفظ العقل ، من حيث هو عقل .

وعندئذ نجد العقل عقلين . أحدهما عقل المبادئ التي يقوم عليها كل برهان ولا يمكن ولا يلزم أن يقوم عليها برهان . ولنا أن نسميه باسم «العقل المشرع» من حيث إنه يسن القوانين ويفصلها ، على نحو ما تصنفه السلطة التشريعية في الدولة . وهذا العقل المشرع يفرض قوانينه ولا يرضى عنها بديلًا . ولا يقبل خروجًا عليها بحال من الأحوال . أما العقل الآخر فهو عقل البحث والتحرى وإقامة المعيار المعرف على أساس مبادئ وقوانين ليس هو صانعها ومصادرها . وأليق الأسماء به هو اسم «العقل المنفذ» أو «العقل التطبيقي» . لأن كل مهمته تطبيق ما يسلم إليه من القوانين والتواحد ، من غير أن يفحصها أو يمحضها . فكل ما يعنيه الانصراف إلى استخراج النتائج المنطقية من تلك المقدمات أو القوانين غير ملائم أدنى التفاتات إلى مدى شرعية منصوصها أو صواب مادتها .

وينبغي أن نتبين هنا إلى أن هذا العقل المنفذ أو التطبيقي يستوى عنده أن يكون مصادر هذه القواعد أو المبادئ هو العقل المشرع ، أو أي سلطة أخرى مبادلة للعقل كل المبادلة .

فما من شك أن ولاة نيرون — مثلا — كانوا يبذلون كل طاقة عقوفهم التنفيذية بكل إحكامها ودقتها المنطقية لاستخراج النتائج المنطقية لأوامر مولاهם ، وإكراه الناس على مقتضياتها . وكانت عقولهم المنفذة تصنع هذا بكل انضباط ، كما لو كانت هذه الأوامر صادرة من عقولهم المشرعاة

مع أن عقولهم المشرعة لعلها كانت ترفض هذه الأوامر الإمبراطورية وتدعها بالفساد والبطلان .

فالعقل التنفيذي أشبه شيء بالبرقراطي الصارم الملزם ، الذي ينفذ ما ينطبه من غير مجادلة أو تردد . . ويبدل عن الصراوة والخزم والدقة في تطبيق القانون أو نقايضه على السواء بنفس الحذق ، وبغير مبالاة ولسان حاله يقول : « وماذا يعني من هذا كله ؟ وما شأني أنا بصوابه أو خطأه ؟ إنما أنا عبد مأمور ! وما أنا في الحقيقة إلا أدلة بارعة طيبة أيا كان من يستخدمها ، وأياً كانت صفتها وغاياتها » !

فلئن كان العقل المشرع لا يعرف معياراً لاصواب والخطأ إلا قوانينه ومبادئه الخاصة ، فالعقل المنفذ لا شأن له بذلك ، وليس بينه وبين العقل المشرع ارتباط حتمي أو ولاء أو انتهاء إلا بالعرض . . أي حين يصر الشخص على هذا الارتباط بين عقلية ، رافضاً الاعتراف بسلطة تشريع العقله المنفذ اللهم إلا سلطة عقله المشرع .

وما أشبه العلاقة الواقعية – ولست أقول العلاقة كما ينبغي أن تكون – بين مستوى العقل هذين ، بحالتين يكون عليهما ربان سفينة ما . وإحدى هاتين الحالتين أن يكون هذا الربان هو بنفسه مالك السفينة الذي لا شريك له فيها . وعندئذ تكون له كل السلطات : سلطات التصرف ورسم خط السير وأغراض الاستخدام . إِنَّمَا يجعلها سفينه للقصص وال HEROES والمقامرة ، أو كاسحة ألغام أو ناقلة بترول أو ناقلة ركاب أو يستغلها في تهريب السلاح أو المخدرات ، أو عمليات القرصنة . . إلى سائر ما يمكن تصوره من الأغراض التي تستخدم فيها السفن ، مشروعة كانت هذه الأغراض أو غير مشروعة . وله أيضاً سلطات رسم خط السير . وهو الذي يقوم بنفسه بتنفيذ هذا المسار وتحقيق هذه الأغراض التي حددها بوصفه مالكاً لسفينة . أما الحالة الأخرى فهي التي يكون فيها الربان مستخدماً لدى مالك هو

شخص طبيعي - أى فرد من الناس - أو شخص معنوى ، أى هيئة أو شركة . فبراعته في التنفيذ هي بعدها ، ولا يختلف أسلوبها باختلاف ملكية السفينة له أو لسواه . فليس اجتماع صفتى المالك والربان فى شخص واحد أمرًا حتميا . فهو اجتماع بالعرض لا بالجوهر .

وكذلك الحال في أمر العقل . حينما تتحد في شخص واحد صفة العقل الامر والعقل المأمور ، فهذا هو العقل في الفلسفة ! فالعقل هو وحده المشرع ، وهو وحده المنفذ لما يشرعه ويسته ، لا يتلزم بشيء سواه .

في الفلسفة لا سلطان فوق سلطان العقل . فلا يثبت صواب أو خطأ إلا برهان أساسه الوحيد مبادئ العقل . ولا تكون قضية ما — أيما قضية كانت على الإطلاق — إلا صادقة أو كاذبة لذاتها ، وبصرف النظر عن قائلها . فالرجال في الفلسفة يعرفون بالحق ، لا العكس !

فالعقل في الفلسفة هو المصدر الوحيد للتشريع . وهو الذي ينصب الميزان ويوضع فيه معاييره . وأيما شيء فقدره فلسفياً رهن بأن تشيل كفته بهذا الميزان أو أن يكتب لها الرجحان . فالعقل في الفلسفة هو الامر والمأمور ، وهو الخادم والمخدوم . هو مالك السفينة وريانها في آن واحد .

فهل هكذا نجد العقل في الدين ؟

هنا نجد ملكية السفينتين قد انتقلت من العقل المشرع إلى مالك أعلى من مستوى البشر ، مفارق لهذا العالم . ليس البشر عليه مساعدة . وليس على سلطانه معقب وهو الفعال لما يريد . بل ليس إلى جانب سلطانه الفرد سلطان !

وبذلك نجد السلطان الإلهي — مثلا في الوحي — يحجب العقل المشرع ، بل يجهه ويخل محله في كافة سلطاته . فالتشريع هنا كله الله ، وله وحده

دون سواه . فلا يكون المؤمن مؤمناً إلا إذا سلم بهذا كل التسليم ، فلا يبقى لعقله المشرع في مجال الوحي موضع . أما عقله التنفيذي – هذه الأداة البارعة الطبيعة – فنشاطه كالعهد به في شئ المجالات : انكابا على استخراج النتائج المنطقية ، وبناء الأحكام الفرعية من ذلك التشريع الذي مصدره الوحي الإلهي لا العقل البشري . . وبهذا العقل التنفيذي ينط توسيع التحوم بين المتشابهات ، والتعريف بالتكاليف وما ينبغي عليها ، والتنبيه إلى المحاذير ومو劫ات حدودها .

ونشاط هذا العقل الأدائي – أي المتفرد من حيث هو أداة – هو النشاط المنطقي بمحاذيره في الاستدلال بكلفة أنواعه ، وينفس الحدق والجسم المعهودين فيه ، وهو يمارس قدراته في أي مجال آخر ، كالرياضيات أو العلم أو القانون .

أنسنا نرى القاضى يهبط إليه النص التشريعى مما يعرف بالقانون الوضعي فلا يتحقق له أن يتوجه له أو يعدل في صياغته بزيادة أو نقصان . بل يبذل قصارى جهده وغاية فطنته في تحري النص كى يستخرج الحكم الذى يجب عليه أن يصدره ؟ ونشاط عقل القاضى هنا نشاط تنفيذى منها بلغ من براعته وحذقه في أداء واجبه . كل همه إعمال النص التشريعى الهاباط إلى من السلطة التي تملك إصداره . وأقصى ما يمكن التعرض به لهذا النص التشريعى هو التساؤل عن مقدار شرعيته – أو دستوريته بالاصطلاح الحديث – وعندئذ لا تنصب المناقشة على مضمون هذا النص ، بل على مدى ما اكتمل له من أركان الشرعية في إصداره ، ومن صواب إجراءات هذا الإصدار . ولو تغير – كما يحدث كثيراً – هذا النص إلى تقىضه تماماً لو جدنا عن هذا القاضى يبذل في تطبيق هذا التقىض من الجهد مثل الذي بذله في القانون السابق ، بغير اختلاف !

وهكذا الحال في كل نظر عقلى في الدين من منظور الإيمان به . فيكون النشاط العقلى مقصوراً على التنفيذ لا على التشريع . فالعقل هنا من حيث

هو أداة فحسب . وأقصى مناقشة للنص الديني ، هو التحرى عن صحة وروده في الوحي ، أو صحة قيامه على أساس هذا الوحي . ولا ينصرف البحث أبداً إلى وضع هذا النص في ميزان العقل المشرع أو الحكم عليه . ولما كان هذا نكوصاً عن الإيمان .

ولعل هذا هو ما حدا بأبي الوليد ابن رشد أن يقول أن غاية الشريعة ليست تعريف الناس بالحقيقة في حد ذاتها ، ولذاتها ، بل غاية الشريعة لإيجاد الفضيلة . فصاحب الشريعة (كما قال في تهافت التهافت) يقصد تعلم الجمهور عامة بالقدر الذي تحصل به سعادتهم .

* * *

وابتناء على ما تقدم تكون ثمة وحدة للمعرفة في الدين وفي الفلسفة ، إلا أنها وحدة محدودة ، محدودة هي بذلك القسط المشتركة بين التفكير الفلسفي والتفكير الديني ، إلا وهو المستوى « الأداتي » أو التنفيذي أو التطبيقي للعقل .

ورب سائل يسأل : ألسنا نرى بعض المفكرين يتناولون بالعقل المجرد الطليق من كل قيد مضمون النصوص أو الوحي الديني ، فيحكمون عليها أحکاماً عقلية ؟ أليس هذا نوعاً من التفكير يخلق وحدة كاملة أو تامة بين الفلسفة والدين ؟

ويجدر بنا قبل الاجابة أن نحدد نوع هذا التفكير : أمن الدين هو أم من الفلسفة ، أم هو شيء بين بين ؟

وعندئذ نجد أنفسنا يلزأء نوع من التفكير له منهج ، وله موضوع أو مادة . ونسائل عن الموضوع من أي المجالين هو ، مجال الدين أم مجال الفلسفة ؟ فتجده موضوعاً دينياً بلا مراء . ونسائل عن المنهج الذي عولج به هذا الموضوع الديني ، فهو منهج يجعل معيار الصدق والكذب هو العقل ، أم يجزم بصدق العبارة لأن قاتلها هو الله ، أو المكلف بالتبليغ عن الله ، مع التسلیم بصدقه في التبليغ ؟ وعندئذ نكتشف أن العقل

هو الحكم لا الإيمان والتسليم . فهو إذن منهج الفلسفة لا منهج الدين . وهذا الضرب من الفكر فلسفة برهانية بشريّة مائة في المائة ، تخضع الدين لأحكامها ومعاييرها . ولا عبرة هنا بال موضوع ، بل المعمول كله على المنهج . وشبيه بهذا ما يتتجه الفلسفه من فلسفة للفن ، أو للقانون ، أو للعلم ، فما ينتجونه ليس فناً ، ولا قانوناً ، ولا علمًا . بل هو فلسفة تتحذى الفن أو القانون أو العلم موضوعاً لها .

* * *

وأفترض محاوري يسألني :

— ولتكننا نرى الدين ، في دعوته الناس إلى الإيمان بما جاء به ، يخاطب عقولهم بالبينة والمحجة . وقد يؤنب المعرضين عن الإذعان لهذه المحاجج ويذكرهم لأنهم لا يعقلون ، وشاهدهم هذا المنهج في القرآن الكريم — مثلاً — كثيرة متواترة ، منها ما جاء في سورة البقرة : « كذلك يحيي الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون . » ومنها أيضاً « كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون . » ومنها ما جاء — على سبيل المثال في سورة المؤمنون : « واه اختلاف الليل والنهر ، أفلأ تعقلون ؟ ! » ومنها ما جاء في سورة العنكبوت : « وتلك الأمثال نصر بها للناس وما يعقلها إلا العالمون » وما جاء في سورة النحل : « والنجم مسخرات بأمره ، إن في ذلك آيات لقوم يعقلون » وما جاء في سورة الحج ، « أفلم يسروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ؟ » والشاهد من هذا القبيل لا تكاد تقع تحت حصر .

أليست ترى توجيه الخطاب بالحججة والبينة دعوة إلى النشاط العقلى لدى الإنسان ، يدخل في باب الفلسفة ؟

وبادى ذى بدء علينا أن نتذكر أن كل نشاط عقلى ليس فلسفة بالضرورة فالفلسفة ضرب خاص جدًا من ضروب النشاط العقلى . يكون فيه ما سميـناه

العقل المشرع هو السلطان الأعلى والمصدر الوحيد للمعابر والمبادئ التي يقوم عليها النشاط الفكري ويتحررها غاية التحرى .

ثم تنتقل إلى ملاحظة أخرى ، وهي أن الدين لا يخاطب فئة معينة من الناس ، بل يوجه الخطاب إلى الكافة . ومعظم الناس ليسوا فلاسفة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . لذا نجد الدين يستخدم من البيانات ما يخاطب فيهم « البداهة العامة » أو « الحسن المشترك » . ولعل الفلسفة بالمعنى الدقيق لا ترتات في شيء مثلاً ترتات في هذه « البداهة العامة » ، فتروح – في كثير من الأحيان – تتصلدى لها بالدحض .

الآن نرى البداهة العامة تسلم بدلالة الصناعة على الصانع ، وبضرورة محدث لكل حادث . وهو ما يسمى مبدأ العلية أو السبيبية . ويا سوء مالقيه هذا المبدأ على يد فلاسفة كثُر في الشرق والغرب . . . لعل أبرزهم « هيوم » .

وقد يخطر ببال كثرين من الناس اسم أبي حامد الغزالى في هذا المقام . أجبت إنه نفى القدرة الفاعلية عما يسميه الناس علة أو سبباً ، نفى عن النار القدرة على إحرار القطن . وقال أن هذا القبيل من التعاقب أوقع في الأنفس وهم إسناد فعل الأحرار إلى النار ، بحكم الآلفة . مع أنه ليس هناك موجب لهذا الإسناد . ولكن أبي حامد لم ينف السبيبية إلا عن الأشياء ، كى محصرها في فاعل واحد أحد ، فخصص بها الله ، الفاعل على الحقيقة . أما هيوم ومن لف له من الفلاسفة فأنكروها من حيث المبدأ ، حين أنكروا ما عدا الحسن . وفي مثل هذا المنظور لا تقتضي الأحداث محدثاً ، ولا تقتضي الصناعة صانعاً .

فسبيل الحجة الدينية هو إيقاظ الميل الفطري إلى الإيمان بصنائع العالم ، يلفت الأنظار إلى مواضع إنعامه وقدرته على عباده ، مستعيناً بما يناسب ذلك من الأدلة الجدلية التي تؤثر في الفطرة السليمة ، وفي النطاق الذي يلامح خطاب الكافة ولا يشق عليهم أن يتعرفوا إليه ببداهتهم العامة ، التي

هي عذتهم الفعلية في أمور معاشهم التي درجوا عليها . لذا بعث الله الأنبياء دعاء لا فلاسفة .

ولنا - على سبيل التجوز - أن نعد هذا الضرب من الحجج الجدلية لوناً من النشاط العقلي المشترك بين الدين وبين جانب من جوانب الفلسفه... فيكون - مع كثير من التحفظ - لحمة في وحمة المعرفة بينها .

ولكن القسط المشترك على الحقيقة بين الفلسفة والدين ، وعلى أساسه تقوم وحدة مخلودة في المعرفة بينها ، هر ذلك العقل الذي سميته العقل الأداتي أو المنفذ ، دون سواه .

* * *

ييد أننا نتساءل : أليس لوحدة المعرفة بينها جانب آخر ، يأخذ من كل منها بطرف ؟ بل ! ييلو هذا الجانب بوضوح في الفلسفات التوفيقية . فقد يحدث أن يكون الفيلسوف مؤمناً ملتزماً بدين ما (وهذا أمر لا تتحتمه الفلسفة ، ولكنها لا تحرم) فهو عندئذ ملتزم بسلطات الوحي . فيرى نفسه محاجاً بين العقل المشرع والوحي (أو الشريعة) ويعمد للخروج من هذا الخرج بين « السلطتين » إلى التوفيق بينها ، بأن يثبت بالبرهان العقل المستقل كل ما يقرره الوحي ويضعه وضعاً يسلم به المؤمن كل التسليم بلا مناقشة ، وإلا لم يكن مؤمناً على الحقيقة .

ومن هنا يأتي دور التأويل . وخير ما يصور هذا الدور ما جاء على لسان أبي الوليد ابن رشد في كتابه « فصل المقال » فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال » ، من أن للشريعة باطنها وظاهرها . فإن جاء الظاهر موافقاً للبرهان الفلسفى أخذ به الفيلسوف . وأن كان مخالفًا وجوب تأويله . فإذا استعصى تأوييل بعض الآيات على العقل البشري وجوب التصديق بها حرفيآ ، لأنها - بموجب الإيمان الدينى - منزلة من عند الله . وهنا فقط شفوق الشريعة على قانون العقل البشري (المشرع) لاعتبار ديني ، لا لاعتار فلسفى . أى لتصديق ذاتي لا لتصديق موضوعى .

والتأويل جانب من جوانب النشاط العقل ، يريد به العقل أن يقيم لوناً من وحدة المعرفة بالملائمة بين النص الديني وبين ناموسه الخاص ، أى مبادئ ومعايير ما سميته العقل المشرع . ثم لا يجد العقل المشرع مناصاً - عتلها يصل إلى منطقة الأسلام الشائكة - من التوقف مذعنًا للسلطان غير الشرعي . . . لاذًا بالصمت !

وهذه بلا شك وحدة للمعرفة للعقل المشرع فيها نصيب مشترك في الدين والفلسفة ، فهي وحدة بين بن ترید أن تقلت من الاستقطاب .

ان الله لأبي الوليد ، ولكل من وجد نفسه في مثل موقفه من الفلاسفة ،
فأى زمان ومكان ... وأن فرسان حرية العقل في تاريخ الفكر الإسلامي
لنكوبة جليلة القدر ، كان طليعتها ولا مراء أقطاب الاعتزاز الذين جعلوا
مقام العقل صنوا لمقام الوحي في الإلهيات ... فكانها - إذا استعرنا تشبيه
الشاعر الألماني هولرلين : «أنهما جبلان متقابلان ، تفصل بينهما هوة
واسعة سخيفة جداً ...» ولكن يجب ألا تخجب هذه المهوة السجقة عن
وعينا أنها يقونان على أرض واحدة ... منها غاب هذا عن عياد الواقعين
فوق القمتيين ... هي أرض الوجود أو الوعي ... التي تقوم عليها كل
صلة بالوجود يمكن أن تسمى معرفة ، أيًا كان منهجها ، وأيًا كانت صورتها ،
وكائناً ما كان اسمها ...

الفهارس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٥	موضوع الفحص	٣	اهداء
٤٧	١ - المساواة في ذاتها	٥	الله : في نظر الناس، وكما أراه
٤٩	ما هي المساواة ؟	٧	مقدمة جديدة لكتاب قديم
٥١	أصل المساواة	١١	كلمة تقدم
٥٣	٢ - المساواة والطبيعة	١٣	مقدمة جادة إلى قارئ جاد
٥٥	قانون الاختلاف وال الحاجة	١٥	الله في نظر الناس
٥٧	٣ - المساواة والناس	١٧	الالوهة وفهم الحياة
٥٩	الطبيعة والاكتساب	١٩	الالوهة والمحبوب
٦٠	ارسطواليس والمساواة	٢٠	المجهول الآخر
٦٢	الأديان والمساواة	٢٤	الفاعل والفاعل
٦٥	ديكرت والمساواة	٢٧	الله كما أراه
٦٧	بجمل الرأى	٢٩	خطأً وخطأً وصواب
٦٩	٤ - المساواة من حيث هي نظام	٣١	المطلق والمحدود
٧١	لماذا تطلب المساواة ؟	٣٣	العالم والمادة والفكر
٧٣	التسوية والمساواة	٣٦	الكمال والتفص
٧٥	الحرية : معنى الانسان	٣٧	الروح
٧٧	الفن : معنى الفرد	٣٨	الوجود : غايته و معناه
٨١	الأنمط والأشباء	٣٩	الخلق ومعنى الوجود
٨٢	تعبير الحياة	٤١	الله معنى الوجود
٨٥	الفن والحياة	٤٣	المساواة :

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٠	٤ - وما المقتضى ؟	١٠٨	الكذب والصدق
١٤٥	٥ - الهوية وامتناع التقييد	١١١	الفن والوعي
١٥٠	٦ - المطلق والعدم	١١٣	بناء النفس
١٥٤	٧ - معراج اليقين		الخصائص المشتركة والمزايا
١٦٠	٨ - خاتمة المطاف	١١٥	الفردية
١٦٣	الحقيقة عند فلاسفة المسلمين	١١٧	دفاع عن العقل
١٦٥	حول هذه المحة	١١٩	عن هذا الكتاب
١٦٧	نشأة الفلسفة عند العرب	١٢١	إلى الفيلسوف (يوسف كرم)
١٦٩	المعزلة وأهل السنة	١٢٣	مقدمة
١٧٣	الفاربي وابن سينا	١٢٥	١ - لباب المسألة
١٧٦	ابن رشد	١٢٩	٢ - السبيبية
١٨٠	وحدة المعرفة في الفلسفة والدين	١٣٥	٣ - الضرورة الرياضية

رقم الإبداع بدار الكتب ٨٢ / ٢٩٦٨

الثمن ١٥٠ قرشا

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص ٠ ب ٥٨ (الدواوين) - تليفون : ٢٢٠٧٩